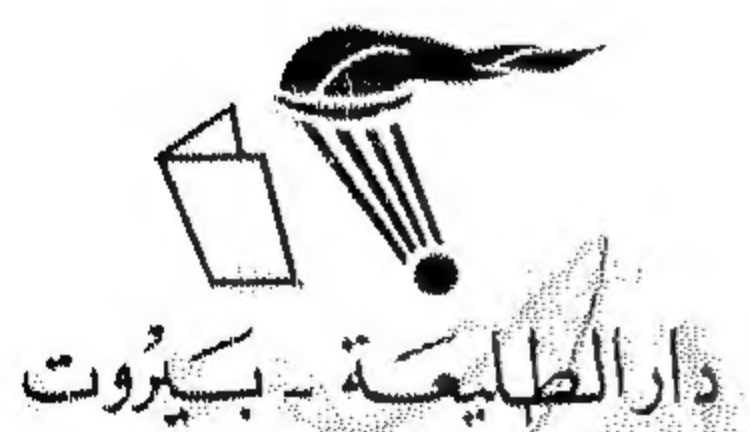


أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف

أمين هويدي



اضواء، علي اسباب نكسة ١٩٦٧
وعلى حرب الاستنزاف

أمين الهريدي

أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف

دار الطليقة للطباعة والنشر
بيروت

محمود الطبع محفوظه لدار الطبعه
مستودع - ص ١٨٨٢

الطبعة الاولى
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥

للهفنداء

الى كل الباحثين عن الحقيقة في انحاء وطننا العربي .

الى كل العاملين في صمت والذين لا يغفون من وراء ذلك
جزاء ولا شكورا

اهدي هذا الكتاب .

مقدمة

ما أظن أن زعيما من الزعماء كتب عنه مثلما كتب عن جمال عبد الناصر .

وما أظن أن زعيما من الزعماء ثار من حوله الجدل مثلما ثار حول عبد الناصر .

وكان من الطبيعي أن يحدث ذلك في حياته ولكن الغريب حقا أن ذلك ما زال يحدث بعد مماته

فلا يكاد يمر يوم - بعد أن مرت خمسة سنوات كاملة على وفاته - إلا ويكتب شيء عنه ربما معه .. ربما ضده ... ليس هذا هو المهم ولكن المهم أن الجدل حوله ما زال مستمرا والنقاش دائرا .

إلى متى سيستمر ذلك ؟ لست أدري بالضبط ... ولو أنني أشك كثيرا في أن ذلك سيتوقف يوما ما .
فهذا شأن العمالة الذين يطلقون رياح التغيير على كل ركن من أركان الحياة .

فأثناء حياته تعرض عبد الناصر لحملة عاتية .. فما أثناه ذلك عن أن يستمر في كفاحه حتى مات شهيدا في ساحة الجهاد

وهو يخوض اشرف معاركه .. وسمعتة مرارا يقول «انه حينما يتابع اجهزة الاعلام المعادية ويشعر انها قللت من هجماتها عليه يتأكد ان خطأ ما يوجد هنا او هناك في سياسته وان عليه اعادة تقييم الامور» .

ويتعرض عبد الناصر منذ معاته ايضا الى حملة اهتى واشد .. ذلك ان عبد الناصر وهو ميت اقوى منه وهو حي .. اذ ما زال هناك احساس بانه بيننا يطل على كل ناحية من نواحي حياتنا وكأنه يسمع ويرى .

والحملة الحالية حملة مجنونة بكل معنى الكلمة ... تطلق فيها السهام دون حساب لعل ان اخطأت بعض السهام هدفها فان البعض الآخر يتجه الى مقتل ... ، ويشترك فيها رفاق الامس جنبا الى جنب مع نفس افراد الفئة التي قامت الثورة لتخليص البلاد من شرورهم . ويتنصل المسئولون اليوم عما عملوا بالامس وكأنهم في يوم الحشر فيلقون بمسئولية ما حدث على رجل ظنوا انه مات ويدمي البعض «العنترية» والبطولة في احداث يخلقونها ومواقف يحسنون اخراجها .

وضاعت الحقيقة وكادت تفوص في القاع
من ضمن ما حاربوه فيه النكسة فآلقوا بكل مسئوليتها عليه

وانه لم يفعل شيئا بعد النكسة وكان اكتوبر جاء مسن فراغ

وتكيله للحريات وكبتها فلم يكن هناك حرية نقد او تعبير ...
موضوعات ثلاثة من القائمة الطويلة التي وضعوها كصحيفة ادعاء اخترتها لاوضح فيها الحقيقة بقدر ما لمستها وانا في دائرة المسئولية وبقدر ما تسمح به الظروف .
لاني اشعر وانا اكتب بانني اسير على شوك .

دار حديث بيني وبين احد الاصدقاء القريبين الى قلبي من
النكسة وأسبابها ومسئولياتها وكان له رايه ولى رايي
وتكرر الحديث مرات ومرات . . فالحديث ذو شجون .
واذا به يتساءل فجأة - وهذه عادته - ولم لا تؤرخ للنكسة؟
لم لا تكتب عن الاحداث الهائلة التي تمت ؟ وعن النتيجة التي
وصلنا اليها ؟ من الاسباب التي اذت الى النكسة ؟ ومسئولية
من هذا الذي حدث ؟

وكان ذلك موضوعا آخر للحوار

فمن ناحية المبدأ فاني اتوق الى ذلك

فهو واجب وطني يؤديه الكاتب نحو افراد امته فيترك سجلا
من فترة من ادق الفقرات التي مرت بوطننا يتيح للاجيال القادمة
ان تقف على جزء من تاريخها . .

وعلاوة على ذلك فانه يسد ثغرة هائلة تخلفت عن عزوف
كتابنا عن تدوين تاريخنا بصدق وتجرد بالرغم من اننا امة لها
تاريخ عريض .

ثم الموضوع قيل فيه كلام كثير . . . لم ينته حتى الان . . .
ولا اظنه سينتهي ابدا حتى لو قدر لئلا ننجح في ازالة آثار
النكسة او العدوان . . . لان ما حدث علامة شهيرة في الطريق
سنظل جميعا نؤرخ بها احداثنا كما كان يفعل القدماء .

ولكن الموضوع له جوانب اخرى . . . اكثر تعقيدا مما يبدو .
فانا عازف عن التاريخ قراءة وكتابة بعد ما لمست بنفسى
كيف يمكن للافراد ان يريفوه . . . حتى بت أشك في تقييمه
للأعمال والأفراد . . . وأصبحت لائق فيمسا دون من أحداث
وأعمال بعد ما رأيت بنفسى القدرة الفائقة لبعض الكتاب على
تحويل الحقيقة عن عمد وسبق أصرار .

وهذا الاحساس يجعل المهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة .
ولكن حتى لو فرض وامكنن للانسان ان يتخطى هذه

الاحاسيس والمشاعر فان العمل ضخم وخطير اذ ان التأريـسـخ
للحروب عمل جماعي لان المهم فيه ليس مجرد سرد الحوادث سردا
متتابعا بل القوص في تفصيلات الاحداث والعوامل الضافطة التي
وجهت الامور الى ما آلت اليه .

هذه الصعوبة تجعل كافة الجيوش الحديثة تخصص أقساما
كبيرة لا عمل لها الا كتابة التاريخ قد تضطر الظروف أفرادها الى
معايشة الوحدات في ميدان القتال . . لذا نجد ان كل وحدة لها
تاريخها المدون . . . كيف نشأت ؟ ومتى ؟ والتطورات التي
ادخلت عليها ؟ والاماكن التي تنقلت اليها ؟ ومن تولى قيادتها ؟
وأعلامها ؟ تشيدها ؟ والمعارك التي خاضتها ؟ والاوامر والتعليمات
الهامة التي أصدرتها قياداتها ؟ والمهمات التي كلفت بها ؟
الخ .

ذلك لانهم يقدرّون حق الشعوب في معرفة تاريخ بلادهم .
فاذا كان الامر كذلك فأنّى لجهدي الفردي المتواضع ان يحقق
هذا الواجب الكبير .

ثم اين للمؤرخ بالوثائق التي تحتفظ بين جنباتها بالحقائق
التي حدثت ؟ وهي وثائق تتعلق بكثير من النواحي السياسية
والفكرية والاقتصادية . . . ونظام حفظ الوثائق ليس دقيقا
فهو يسمح بكثير منها ان تتسرب من خلال الشفرات الكثيرة
الموجودة فيه . . . البعض منها يختفي والى الابد عن طريق الابادة
او الحرق . . . والبعض الآخر يساء استغلاله هنا وهناك . .
والقليل الذي تبقى يكاد لا يشفي قليلا او يحقق مآربا وهو في
الوقت نفسه عزيز المنال .

ثم حتى لو وجدت هذه الوثائق النادرة فأنسى لاي فرد ان
ينشر ما فيها دون ان يعرض نفسه لمخاطر وتعقيدات نظمها اللوائح
والقوانين ؟

ومن جهة اخرى فأنني لا افتقد اننا - نحن جيل عبد الناصر -

قادرين على ان تؤرخ لعهد عشنا وشاركنا فيه لانه ما من احد منا الا وتأثر بعبد الناصر ... بفكره ممكن ... بأعماله يجوز... المهم اننا جميعا تأثرنا وشاركنا وساهمنا .. هذه المشاركة قد تسمح لنا بالدخول في كثير من التفاصيل التي قد تحجب الاطار العام . والتجربة الكبيرة لا تقاس بالصغائر ولكنها تقاس بجلائل الأعمال التي تتعلق بالقضايا العامة الكبرى ولا تكاد تهتم بقضايا اخرى صغيرة قد تتفرع هنا وهناك كالنبات الطفيلي الذي يسهل اقتلاعه والقضاء عليه .

وانتهى الحوار الى قرار فبالرغم من وجود الرغبة الا انه يحول دون تنفيذها الرهبة خوفا من خطأ في الامانة او تجاوز عن الصدق او افتئات على التقييم السليم او تسرع لا داعي له في مجال يحتاج الى الحكمة والاتزان .

ولكن لفت نظري ان سيلا من التصريحات اخذ ينهال على الصحف والمجلات وان بعض الكتب بدأت في الظهور .. كلها تدور حول نفس الموضوع .

الا ان اكثر ما شد انتباهي كان تلك الاحكام السريعة او المتسرعة التي اصدرها البعض دون ان يعطوا حثياتهم ودون ان يلموا بكافة اطراف الموضوع - وهي كثيرة متشعبة - بل ودون ان تتوفر الدراسة العميقة والمتأنية او دون ان يتخلص البعض من شوائب علق في النفس واحقاد كمنت في القلوب .

وهنا وجدته مدفوعا ان اكتب الباب الاول من الكتاب تحت عنوان «أضواء على اسباب نكسة عام ١٩٦٧» .

وقد رسمت لنفسي اطارا حاولت جاهدا الا اتعداه وانسا اعالج هذا الموضوع الشائك .

فلم أيس ثوب المؤرخ للاسباب التي ذكرتها فيما سبق من سطور .

ولم أحاول ان اكون شاهدا على ما حدث فهناك من هم أجدر

مبنى على الشهادة .

ولم أعط لنفسي شرف الدفاع عن جمال عبد الناصر الذي اتخذ القرار بل كل ما سعت إليه هو محاولة لانتقاذ الحقيقة - أو جزء منها على الأقل - من أيدي الذين يريدون اغتيالها وأظن ان هذا القدر يرضيه .

ولم اتخذ هيئة المدعي العام لكي أقدم للقراء وفي يدي صحيفة ادعاء ضد جهة بعينها .

ولكن ربما كان كل الذي أمكنني ان أفعله هو ايضاح بعض النقاط التي تحيط بهذا الموضوع الواسع الخطير وربما اكون قد أزلت اللبس عن بعض ما ترددده اللسان او ما يتردد في الصدور، وربما اكون قد نجحت في إثارة بعض الاسئلة التي تحتاج بالبحاح الى ردود

مثلا ... هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟

كيف أديرت المعركة العسكرية ؟

ما هي قصة الضربة الاولى والضربة الثانية ؟

هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في القرارات العسكرية ؟

هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة احتياجاتها؟

هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟

واخيرا ... قصة الرسائل الثلاثة العجيبة ...

كلها اسئلة تدور هنا وهناك طرحها البعض صراحة والبعض

الآخر تداولها في نطاق أضيق وربما بينه وبين نفسه .

وخاطرت بالتصدي للإجابة عنها في الباب الاول من الكتاب .

اما الباب الثاني «لقطات من حرب الاستنزاف» فقد تعرضت

فيه لموضوعات اربعة

● إعادة البناء بعد النكسة ..

● اغراق المدمرة إيلات بالقرب من بور سعيد .

● قصة اغراق الحفار كينتنج Kenting في مينساء

ايبيدجان على الساحل الغربي لافريقيا .

● ومبادرة روجرز .

وهذا الباب ايضا له قصة .

فقد دعاني احد الاصدقاء الاعزاء أن اكتب بعض الموضوعات في احدى المجلات التي اعتر بها ... واعتذرت لاسباب نفسي نفسي .

وكرر الرجل دعوته بعد فترة فبينت له ان كتابتي قد تسبب حرجا لهذا او ذاك وبطبيعتي فانا عزوف عن ذلك الا ان الرجل افهمني ان امتناعي عن الكتابة قد يفسره البعض على انه نوع من انواع الانعزالية او هو درب من دروب السلبية والتفوق .

واعدت التفكير واستقر رأيي على ان اكتب كما اراد الصديق واخذت الموضوعات الثلاثة الاولى وهي : اعادة البناء بعد النكسة، اغراق المدمرة ايلات واغراق الحفار كينتنج والتي تحدثت عن تاريخ كله امجاد حدث في فترة صعبة مرت بها البلاد .

وسلمت ما كتبت للصديق وانا اتوقع ما سوف يحدث .
ومرت اسابيع دون ان تجد الموضوعات الثلاثة مكانا للنشر في المجلة الغراء .

وذكر لي الصديق ان ما توقعته قد حدث ... فهم يتخرجون من النشر حتى لا يساء التفسير عند هذه الجهة او تلك .
وهكذا اخذت هذه الاوراق طريقها الى هذا الكتاب .
ولم آسف على عدم النشر ولكن كان اسفي على المعنى الذي يدل عليه .

ترى لو استمر الحال كما كان ... ولو بقيت الظروف كما كانت ... هل كان موقف المجلة الغراء ازاء الموضوعات التاريخية البحتة الثلاثة سيبقى دون تغيير ؟ لست ادري .
ولنترك القصة بمرارتها لتتحدث عن الموضوع .

قصدت من استعراض هذه اللقطات ان ابين ان النكسة كانت كالشرارة التي اطلقت الجهود الصادقة من عقالها . . . وانه رغمًا عن ان مصر وقعت مشخنة بجراحها الا انها حاربت وهي على راكبتها جائية وقاتلت وهي على اقدامها واقفة وحافظت على علمها مرفوعا رغمًا عن هزيمة منكرة ولكنها عابرة ولادلل على ان مصر لو ازادت فان ارادتها باذن الله نافذة .

ظهر ذلك جليا حينما استعرضنا كيف ان مصر كلها تحولت الى خلية نحل تعمل ليل نهار لمواجهة آثار النكسة فبينما القوات العسكرية تلعق جراحها اذا بها وفي نفس الوقت لا تستسلم لليأس بل تواصل العمل لانشاء الوحدات وتسليحها وتدريبها وفي نفس الوقت يقوم القطاع المدني بأعمال بطولية لا تقل عما تقوم به القوات المسلحة فنجد ان الشعب كله يخوض معركة الانتاج وينتصر فيها بل نجده حينما تضطره الظروف القاسية يقوم بنقل المصانع من منطقة قناة السويس - وتحت نيران العدو - بعيدا في العمق ويعيد تركيبها لتبدأ في الانتاج من جديد .

ثم اخترنا عمليتين كبيرين تما في ذلك الوقت : الموضوع الاول هو اغراق المدمرة ايلات بالقرب من بور سعيد فأوضحنا من خلال سرد القصة الطريفة التي يتم بها الحوار في الحرب الحديثة . . . اما الموضوع الثاني فقد كشفنا فيه الستار ولأول مرة عن ضرب الحفار كيشتنج بواسطة قواتنا في عملية رائعة بعيدا هناك افي ابيدجان على الساحل الغربي من افريقيا ويمكن ان تعتبر هذه العملية اروع عملية تمت طوال حرب الاستنزاف .

ثم ختمنا هذا الباب بالتحدث عن موضوع اثار كثير من المنعرجات عند ما حدث . وما زال غامضا في كثير من جوانبه حتى وقتنا هذا . وهو ما عرف بمبادرة «روجرز» . تلك المبادرة التي تمت اثناء حرب الاستنزاف ولا اقول ابدا انها كانت خاتمة لها . بل ان الحقائق التي تكشف عن ظروف قبولها تؤكد انها كانت حلقة في سلسلة سياسة ان «ما اخذ بالقوة لا يدوان يسترد بالقوة» .

فقبول الجمهورية العربية المتحدة لهذه المبادرة كان له ما يبرره ويدعو اليه كما يظهر جليا من الحقائق التي كشفنا عنها . وكان هذا القبول بمثابة حركة بارعة ضمن «اللعبة السياسية» التي كانت تمارس على مسرح الاحداث . وتدل دلالة واضحة على ان القيادة السياسية متمثلة في جمال عبد الناصر كانت تعرف القواعد السليمة للمباراة الصعبة التي قدر لبلادنا ان تخوضها وتمارسها فلعبت بكل الوسائل التي تحت يدها - عسكرية واقتصادية وسياسية - بمهارة جعلتها ترفض الاستسلام وتجتاز مرحلة الصمود وتعبير الى مرحلة الاستنزاف .

ثم انتقلنا بعد ذلك لتحدث في الباب الثالث عن موضوع آخر هو حرية النقد ايام عبد الناصر فقد صور البعض ذلك العهد تصويرا مخيفا خنقت فيه الحريات وقيدت فيه الاقلام وانهارت القيم ولم يكن الحال كذلك على الاطلاق .

فقد كان النقد موجودا في الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الاخرى . . ولكنه نقد موضوعي تميز بعدة مميزات اكسبته صفة خاصة . . كان نقدا جادا بعد عن السب وعزف عن معالجة الامور الشخصية وتبادل الاتهامات الحادة . . كان نقدا يهدف مصلحة اوسع الجماهير لانه عالج وبلا حدود الامور التي تهم مصالح الشعب مظهرا السلبيات مقترحا طريقة مواجهتها . . . الا ان بعض الاقلام رأت ان تقف عند بعض السلبيات التي تعلق بالضرورة في كل تجربة لتحاول ان تضخمها وتجسمها لتقلل من النواحي الايجابية للتجربة العظيمة مدفوعة بأسباب شخصية في الغالب ولدت نوعا من الحقد والضعينة ما كان ينبغي ان تنعكس في تلك الصورة الضارة بالمصلحة القومية والتي وصلت الى حد محاولة هدم الاعمال المجيدة وتشويه الانتصارات الكبيرة التي حققها هذا الشعب .

ولقد اخترت مناسبتين اشتركت فيهما بنفسني لادلل على صدق ما اقول ولاوضح ان النقد كان موجودا وعلى نطاق واسع

المسؤولين كانوا يتقبلون النقد ويشاركون في الحوار .
بعض الحقائق سردها بكل صدق وأمانة لعلها تجد طريقها
القراء في وقت عزت فيه الكلمة الصادقة ونذر فيه الوفاء .
والله ولي التوفيق ..

أمين هويدي

القاهرة - مصر الجديدة في اول سبتمبر ١٩٧٥ .

الباب الأول

اضواء على اسباب نكسة عام ١٩٦٧

- ١ - اسئلة حائرة .
- ٢ - هل بحثت اسباب النكسة عقب حدوثها ؟
- ٣ - هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟
- ٤ - كيف اديرت المعركة العسكرية ؟
- ٥ - كيف اتخذ قرار الانسحاب ؟
- ٦ - قصة الضربة الاولى والضربة الثانية .
- ٧ - هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في القرارات العسكرية ؟
- ٨ - هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة احتياجاتها ؟
- ٩ - هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟
- ١٠ - واخيرا الرسائل الثلاثة العجيبة .
- ١١ - ثم ماذا بعد ؟

١ - اسئلة حائرة

لم يدر بخلدي ابدا وأنا اكتب عن هذا الموضوع الشائك ان
أورخ لنكسة عام ١٩٦٧ .. لا لشيء الا لانه خارج قدرتي .
فالتاريخ مثل هذا الموضوع المصري يحتاج الى جهد جماعي
ضخم .

وفوق ذلك فانه يحتاج الى الاطلاع على وثائق كثيرة ارجو ان
تكون محفوظة حتى الآن ... ليسهل الاطلاع عليها حينما يحين
الوان في يوم من الايام .

ويزيد الامر صعوبة ان بعض جوانبه يكتنفه الغموض وما زال
محاطا بالظلال ... واشك كثيرا ان هذه الظلال سنوف تنقشع في
يوم ما بعد ان توفي البعض وغاب آخرون عن مسرح الاحداث .
وقد يبدو هذا القول مدعاة الى الدهشة حينما يرزده شخص
كان في يوم من الايام في دائرة المسؤولية ولكن هذه هي الحقيقة
المجردة فلا يمكن ان تتجمع خيوط مثل هذا الموضوع الضخم في
بورة واحدة .

وعلى اي حال ليس هذا موضوعنا .
ولنعد الى الظلال نحاول ان نستخرج منها الاسئلة الحائرة

التي تحتاج الى جواب .

فمثلا لماذا تازم الموقف فجأة في مايو ١٩٦٧ ؟

قيل ان السبب هو معلومات وصلت من موسكو الى القاهرة عن حشود اسرائيلية كثيفة على الحدود السورية وان القاهرة تحركت بناء على ذلك لإعمال اتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين دمشق .

وقد وقف الكثيرون عند هذه النقطة وخرجوا باستنتاجات كثيرة اقلها ان الاتحاد السوفيتي دفعنا دفعا الى هذا الموقف حتى يستغله ضمن اطار سياسته العالمية .

ولكن لعل في هذا الاستنتاج ظلما فادحا للاتحاد السوفيتي ولعله ايضا قفزة طويلة فوق الحقائق .

لأن من يرجع بالذاكرة الى تلك الايام يجد ان المسرح السياسي في المنطقة كان يوحى بأنه قابل للاشتعال . فكل من اذاع في الرياض وعمان «تعيّر» القاهرة بأنها تعيش تحت حماية قوات الطوارئ الدولية وكانت تلك القوات قد وضعت في سيناء عقب عدوان ١٩٥٦ وكانت هذه السهام تطلق ضمن حملة دعائية متبادلة بين العواصم الثلاثة . . عمان والرياض والقاهرة وكانت هناك زيارات كثيفة يقوم بها مسئولون امريكيون وبريطانيون لكل من عمان والرياض وتل ابيب .

وكانت اسرائيل لا تكف في نفس الوقت عن التهديد علبي لسان المسئولين فيها باحتلال دمشق ما لم تتدخل هذه لايقاف اعمال الفدائيين . فقد اعلن اسحاق رابين رئيس الاركان العامة الاسرائيلية من اذاعة اسرائيل يوم ١٢-٥-١٩٦٧ «اننا سنشن هجوما خاطفا على سوريا وسنحتل دمشق لنسقط الحكم فيها ثم نعود» . وقام ليفي اشكول رئيس الحكومة الاسرائيلية بالقاء مزيد من التصريحات بأن «حرب العصابت امر لا يقبله العقل ولا يمكن ترك الامر له في اسرائيل . . ومن الواضح ان سوريا هي مصدر

التخريب والمخربين الذين يفدون اليها وربما كان هناك مخربون من الصين الشعبية فالشائعات تشير الى ذلك . كما ساهم ابناء ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية وتفنن في اشعال الموقف فارسل في العاشر من مايو ١٩٦٧ يطلب من كل سفراء اسرائيل بالخارج العمل على اقناع الدول التي يعملون فيها بخطورة الوضع على الحدود السورية الاسرائيلية والتاكيد بان سوريا هي المسئولة عن اراقة الدماء الصهيونية الغالية والاعراب عن ان استمرار هذا الامر على هذا المنوال سيجبر اسرائيل - وهي آسفة - على ان تتصرف بمثل ما يجب على كل حكومة مدركة لمسئوليتها ازاء مواطنيها .

ووسط هذا الجو المشحون وصلت المعلومات من موسكو عن الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية فكانت كالزيت الذي يوضع فوق النار فيزيدها اشتعالا .

ولكن الشيء الغريب ان معلومات موسكو عن هذه الحشود لم تكن دقيقة تماما .

اذكر مثلا ان الفريق محمد فوزي رئيس اركان حرب القوات المصرية وقتل سافر الى دمشق في ذلك الوقت وقد عاد بصورة مختلفة عن الصورة التي وردت في التقارير السوفيتية .

واذكر ايضا انني سافرت في ذلك الوقت - وكنت وزيرا للدولة - في وفد برئاسة السيد زكريا محيي الدين الى دمشق . وفي مطار المزة اكد لي المرحوم عبد الكريم الجندي رئيس الشعبة الثانية السورية وكان ضمن اعضاء وفد الاستقبال انه لا حشود . بل وتساءل في دهشة : لماذا كل هذه الضجة التي تثيرونها في القاهرة ؟

ولعل هذا يفسر الموقف الفاتر الذي اتخذته السلطات السورية في المباحثات التي تمت في ذلك الوقت .

بل اذاعت المصادر الاسرائيلية وقتئذ بانها وجهت الدعوة الى السفير الروسي في تل ابيب ليقوم بزيارة للجهة الشمالية ليتأكد

بنفسه من عدم وجود أي حشود .

كل ذلك يضع أكثر من علامة استفهام!!

الا ان الموقف يزداد غموضا حينما نرى موقسف القيادة السوفييتية في تلك الايام رغما عن اعطائهم تلك المعلومات عن الحشود الاسرائيلية ففي زيارة السيد شمس بدران وزير الحربية وقتئذ الى موسكو اكدت له القيادة السوفييتية اكثر من مرة عن املها في عدم تصعيد الموقف والاكتفاء بما حصلنا عليه من انتصارات . هذه حقيقة لا جدال فيها .

وكان السفير الروسي في القاهرة يقوم بمثل هذا التأكيد ايضا .

ثم ما قيل عن ان الاتحاد السوفييتي وعد السيد شمس بدران بالتدخل في حالة اي عدوان على مصر بعيد عن الحقيقة بل تؤكد الصحافة السوفييتية ان اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي كان يؤكد المرة تلو الاخرى بعدم تصعيد الموقف والعمل على تعزيز الانتصارات السياسية التي حصلنا عليها دون التورط في قتال .

ومن يريد ان يدفع الامور لا يستبدل الزيت بالماء ليصبه على النيران .

موقف غريب يحتاج الى تفسير .

ولربما كان الغرض هو ازالة المخلفات التي تبقّت بعد حرب ١٩٥٦ والتي وضعت قيودا على السيادة المصرية لا يمكن استمرارها الى ما شاء الله . يؤيد ذلك طلبنا سحب قسّوات الطوارىء الدولية وذلك يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ وهو اليوم التالي مباشرة لبدء الازمة على الصعيد السياسي . ثم احتلالنا بعد ذلك لشرم الشيخ ومباشرة حقوقنا في الرقابة على الملاحة في مياهنا الإقليمية في خليج العقبة . ويؤيد ذلك ايضا ما قيل عن ان مؤتمرا عقد برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر حضره جميع اعضاء القيادة

السياسية المسئولين وقتئذ بحث فيه موضوع قفل الخليج ولم يعترض احد من الموجودين فيما عدا بعض استفسارات من السيد صدقي سليمان رئيس الوزراء وقتئذ . وقيل ان هذا المؤتمر عقد يوم ٢١-٥-١٩٦٧ اي قبل صدور الاوامر بتنفيذ القيود على الملاحة في الخليج بعدة ٤٨ ساعة .

وفي حديث دار بين السيد صدقي سليمان رئيس الوزراء وبينني - وكنت يومئذ وزيرا للدولة في الوزارة التي كان يرأسها - وذلك في مكتب رئيس الوزراء ابدت قلقي الشديد من تصعيد الموقف بل وابدت عدم ثقتي في بعض القيادات العسكرية الموجودة وعدم قدرتها على مواجهة الموقف . فكان رد رئيس الوزراء بهدوئه المعروف عنه «والله يا امين الرئيس شايف ان وجود قوات الطوارئ الدولية زي الدمل ولازم ينفتح» . وبالقسط فان اقدام الرئيس عبد الناصر على خطوة يزيل فيها اي قيود مهما كانت بسيطة على السيادة المصرية عمل عظيم بل واجب وطني حتى لو ادى ذلك الى استخدام القوات المسلحة فلهذه المواقف تنشأ الجيوش وتخصص لها الميزانيات الضخمة . ولكن السؤال الذي يبقى حائرا هو : لماذا هذا الوقت بالذات؟ وهل كان وقت تصعيد الازمة هو انسب الاوقات بالنسبة للظروف التي كانت تمر بها البلاد ؟

وفي طرحي لهذا التساؤل على المائدة لا يرد في خاطري ما يتردد هنا وهناك من لزوم الاندفاع والمخاطر والمجازفات التي كان من الواجب تجنبها فان من يمارس السياسة لا بد له من المخاطرة المحسوبة فهذا هو طبيعة العمل السياسي . . لان القرار السياسي - اي قرار - يولد بعضه في المحيط المادي للمشكلة الا ان معظمه يصاغ ويأخذ طريقه الى التنفيذ وسط المحيط المعنوي وفي مثل هذا المحيط يصعب تحويل العوامل الى ارقام حسابية لذا فان الامر يصبح نوعا من التقدير - ولا اقول التخمين - قد

يصيب كله وقد يخطيء بعضه وهذا الخطأ والصواب هو تعبير عن المخاطرة المحسوبة التي تكتنف كل قرار .

هذا فضلا عن طبيعة الرئيس عبد الناصر نفسه في اتخاذ القرارات . تلك الطبيعة التي تميزت - مهما قال الخصوم والمفرضون - بالتحرك السريع والانقضاض المفاجيء مما أصبح عاملا مؤثرا في السياسة الدولية لفترة ليست بالقصيرة .

اذن وأنا اتساءل عن مناسبة الوقت لتصعيد الموقف اسقط من حسابي المخاطرة والمجازفة فهذا امر يتفق مع طبيعة كل قرار خطير . . . وبالرغم من هذا الاستطراد يظل السؤال مطروحا على المائدة ليحل طلاسمة من لديه الجواب .

ثم موضوع آخر لا زالت الظلال الكثيفة تغلفه من كافيّة نواحيه وهو علاقة الرئيس عبد الناصر بالمشير عامر وسر احتفاظ المشير عامر بمركزه في القوات المسلحة خلال هذه السنين الطوال .

ان تولي المشير عامر قيادة القوات المسلحة في الفترة الاولى لقيام الثورة امره مفهوم معروف . فالثورة - اي ثورة - لها الحق في تأمين نفسها خاصة داخل القوات المسلحة التي تعد اخطر الوسائل في يد اي ثورة مضادة تفكر في اعادة الاستيلاء على السلطة . . والمشير عامر كان اهلا للقيام بهذا الواجب . فشخصيته فيها تسامح ورقّة وانسانيته تغلب على انضباطه المفروض بأن يكون صفة مميزة لمن يتولى قيادة ربيعة كتلك التي كان يتولاها ثم فوق ذلك كان هو الشخص الاقرب الى قلب عبد الناصر قائد الثورة وزعيمها .

ولقد قام المشير عامر بتحقيق هذا الواجب في سر وكياسة حببت فيه القوات المسلحة فازداد قريبا من الرئيس مما اثار حفيظة بعض الزملاء وغيره بعض الاصدقاء فتسبب عن ذلك تناحر وصراع كان ينتهي دائما في صالح المشير .

ولكن أن يستمر المشير بعد أن حقق هذا الواجب في تولي القيادة الفعلية للقوات المسلحة فهذا هو الذي ما كان يجب أن يكون خاصة وأن سياسة القاهرة البت عليها الاستعمار وأصبح الأعداء يكيدون ويدبرون بل اقتضت مصالح الجمهورية اقحام القوات المسلحة خارج الحدود مرات متعددة وفوق كل ذلك هناك إسرائيل تتحين الفرصة لتنقض . ومعنى هذا أن القوات المسلحة لا بد وأن تكون على أعلى مستوى من ناحية الكفاءة القتالية وهذا يحتاج الى نوع خاص من القيادة يتصف الى جانب الكياسة والليونة بالمعرفة العميقة بأصول فن الحرب وما يلحقه من تطور . واطن أن الكل يعلم أن الصفة الأخيرة كانت تنقص المشير . هذا علاوة على أن إنسانيته المفرطة وتودده ذو الطابع السياسي الى الأفراد جعل معايير الانضباط تهتز فتأثر الضبط والربط وانعدم الاحترام الواجب بين الرئيس والمرؤوس وتحطمت سلسلة القيادة وهي بمثابة العمود الفقري للقوات المسلحة .

وقد لمس الجميع ذلك وربما تحدثوا فيه . ثم اثبتت الأيام في تجربتي عدوان ١٩٥٦ والانفصال فشل المشير في مواجهة الموقف .

وأن كانت الظروف تجعلنا لا نركز على التساؤل عن السر في عدم تغيير المشير عام ١٩٥٦ - وكان هذا ممكنا حتى ذلك الوقت في سر وسهولة - فإن التساؤل يصبح ملحا عن السبب الذي من أجله لم يتم التغيير بعد الانفصال خاصة وأنه كان المسئول الأول عن أمور الوحدة ومشاكلها وأعطيت له اختصاصات رئيس الجمهورية .

وربما منذ ذلك الوقت بدأ الصراع بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر كان صراعا خفيا يدور بينهما ولا يلمسه إلا رجال المطبخ الداخلي للرجلين مع حرصهما على التظاهر أمام الناس بمظاهر الود والأخاء وقد دفع هذا المشير عامر الى أن

يتخذ من الترتيبات التي تجمعها من الصعب على عبد الناصر التخلص منه في المستقبل كما تخلص من الزملاء الآخرين من قبل . وهنا لم يتقيد المشير بقواعد في اختيار معاونيه فأسقط من حسابه قواعد الاختيار المتعارف عليها مما كان له اثره في نكسة ١٩٦٧ دون ما شك .

لم يعد مهما العلم او المعرفة ، بل لم يعد مهما توفر الخلق او السمعة الطيبة او القدوة الحسنة (١) .

انما أصبح المهم اختيار من يتميزون بالولاء لشخصه . وأغلق الرجل على هؤلاء دون حساب وفتح لهم ابوابه واذنه . ولم يعد يرى القوات المسلحة الا من خلالهم لانهم يؤمنون وضعه ويجعلون امر التخلص منه صعبا ان لم يكن مستحيلا . وقد نجح المشير في تحقيق ذلك الى حد كبير وفسي وقت قصير بحيث ان عبد الناصر أصبح يمرور الوقت غير قادر على تغيير المشير حتى لو رغب في هذا التغيير واقول هذا استنتاجا يصل الى حد اليقين .

١ - يقول احمد خمروشن في كتابه « قصة ثورة يوليو » :
كانت المجموعة المحيطة بالمشير كافية للاساءة اليه بالانراط في اللهو واسباب المتعة وكان امرا معروفا ومتداولا ما يتم في هذا الجو من تدخين ، واتصال ببعض الفنانات وبلخ يصل الى حد السفه . ومن الملفت للنظر ان ثلاثة من القيادة العامة للقوات المسلحة تزوجوا من فنانات . . المشير تزوج من برلنتي عبد الحميد (ممثلة) وهي شقيق زوج من مها صيري (مغنية) وعبد المنعم ابو زيد تزوج من سهر فخري (فنانة) والاخيرة كانت متزوجة من محمد كامل حسن المحامي وهي صديقة لبرلنتي عبد الحميد وكانت اول من عرف بزواجها من المشير وتزوجها بعد ذلك عبد المنعم ابو زيد احد ضباط مكتب المشير ولما عن انف محمد كامل حسن .

فقد لا يعرف الكثيرون انه مر وقت ليس بالقصير بعد الناصر لم يكن فيه قادرا على ان يتدخل في قليل او كثير في القوات المسلحة . صحيح كان احيانا يعطي بعض التعليمات التي لم تكن تنفذ وكان يعلم ذلك ولا يحرك ساكنا حتى لا يقع الصدام ربما لأن الرجل لم يكن يريد ان يحدث . . . وربما لأنه كان لا يريد للصدام ان يحدث قبل اوانه .

فمثلا حينما اراد عبد الناصر ان يتم تعيين بعض الرتب العالية في القيادات الحساسة عن طريق مجلس الرئاسة لم يوافق المشير . . . وكان له ما اراد .

وحينما اراد الرئيس ان يحيل قائد القوات البحرية الفريق سليمان عزت الى المعاش لاهمال تم في احدى الرحلات التي قام بها . الرئيس على ظهر احدى مدمرات الاسطول اعترض المشير وكان له ما اراد .

وحينما اصر الرئيس على ان يستبعد المشير بعض افراد مكتبه بعد ان اصبحت سلوكهم محل تعليق الجميع اشترط المشير على الرئيس ان يتخلص بدوره من عدد مساو من افراد مكتبه ولما لم يقبل الرئيس تجدد الموقف وبقي الحال على ما كان عليه . واصبحت التنقلات والترقيات والتعيينات تتم كلها بإرادة المشير او افراد مكتبه دون تدخل من احد .

حتى منصب رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة لم يستثن من ذلك الصراع فحينما اصر الرئيس عبد الناصر على تعيين الفريق محمد فوزي رئيسا لهيئة اركان حرب القوات المسلحة قبل المشير علي مفضل لان العلاقة بين الرجلين كانت تشوبها اية شائبة ولكن لأنه كان يريد رئيسا للأركان من صنعه هو . . . من اختياره هو . . . حتى يكون اكثر اطمئنانا وأمنيا والسبب الآخر الذي كان وراء اعتراض المشير هو ان فوزي كان يمت بصلة القرابة الى السيد سامي شرف سكرتير الرئيس.

للمعلومات في ذلك الوقت ومعنى ذلك في رأيه ان الرئيس اصبح له نافذة يطل خلالها على ما يدبر في القوات المسلحة . وهذا امر لا ينبغي ان يحدث .

وحيثما اصبح تعيين فوزي امرا واقعا استقر رأي المشير على ان يقلل من اختصاصات رئيس اركان حرب غير مرفوب فيه فأنشئ منصب قائد القوات البرية خصيصا ليقول من اختصاصات رئيس الاركان وخاض القائد الجديد - وهو الفريق عبد المحسن مرتجى - مع الفريق فوزي معارك متعددة في سبيل الاختصاصات والمشير لا يتدخل لحسم الموقف (١) . وكان هذا التصرف خطيرا للغاية لانه ان جاز حدوث مثل هذا الصراع في القطاعات الاخرى فان حدوثه في القوات المسلحة امر يكون له ردود فعل عنيفة تؤثر عليها تأثيرا سيئا وهي الدرع الواقي للبلاد الذي يجب ابعاد كافة الصراعات عنه ليتفرغ لواجبه المقدس .

بل بلغت سلطة المشير حدا لا يصدق . فحينما عين السيد شمس بدران وزيرا للحربية في صيف ١٩٦٦ اصدر المشير عامر - رغما عن ان شمس بدران اصبح وزيرا في مجلس الوزراء - لحددت اختصاصاته في الدستور او يمكن تحديد تفصيلات لاختصاصات بقرارات جمهورية - قرارا بصفته نائبا للقائد الاعلى يحدد اختصاصات وزير الحربية !! وهذه سابقة لم تحدث على الاطلاق . وكان هذا الوضع الشاذ هو الذي ادى الى الازمة التي نشبت حينما كنت وزيرا للحربية بعد النكسة وانتهت بتركي هذا المنصب بعد ستة شهور من التعيين زاولت فيها مهام منصبى مدة ثلاثة شهور فقط وامتنعت عن مراولتي مهام منصبى فسي لمدة الباقية حتى تركت الوزارة .

١ - كتاب «شاهد على حرب ٦٧» للفريق صلاح الخديدي .

وسأحكي قصتين شاهدت وقائعهما بنفسى احدهما تجسم طبيعة المشير والاخرى تصور طبيعة العلاقات بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر .

فى أوائل عام ١٩٦٥ وكنت سفيرا للجمهورية العربية المتحدة فى بغداد حضر المشير عامر على رأس وفد الى بغداد للزيارة وذلك ردا على زيارات متعددة قام بها الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية وقتئذ الى القاهرة .

ونزل عبد الحكيم عامر ضيفا على الحكومة العراقية التسي احاطت الزيارة بكل مظاهر التكريم والحفاوة واقام المشير فى قصر بغداد هو ومرافقوه .

وفى الصباح الباكر لليوم الثانى للزيارة اتصل بي تليفونيا فى منزلى عضو السفارة الذى خصصته للإقامة مع الوفد فى قصر بغداد وطلب منى الحضور فورا الى القصر . ورفض الرميل ان يزيد حرفا واحدا على ذلك .

وحينما وصلت الى هناك كان احد ضباط القصر فى انتظارى على الباب ومعه عضو السفارة وسلمنى مظروفا ذكر ان به اوراق وجدوها متناثرة بالامس على سرير المشير اثناء وجوده فى القصر الجمهورى وراوا من الامانة ان يعيدوها داخل مظروف مغلق .

وفتحت المظروف وكدت أصعق كان بداخله عدة تقارير اصطحبها المشير معه من القاهرة ليقرأها وهو فى بغداد تهمس العلاقة بين عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر وتحدث عن عبد السلام عارف حديثا لا يرضاه . كانت التقارير سرية للغاية ومع ذلك تركت هكذا دون اهتمام ليطلع عليها من يشاء !! وكان من المؤكد ان الرئيس عارف اطلع عليها وقد يكون المختصون - وهذا مؤكد - قد احتفظوا بصورة منها واعادوا لنا الاصل .

وذهبت الى المشير لاقص عليه ما حدث ... لم ينزعج الرجل

بل قابل الموضوع بمنتهى السخريه والاستهزاء .
ولم يكن في يدي اكثر من ان اعنف المسئول عن جمع اوراق
المشير .

ولما ذهبنا للاجتماع مع الرئيس عارف كان الرجل بادي التائر
واخذ في حديثه يرد على ما اثير في التقارير - مما يؤكد اطلاعه
عليها - واخذ يحذر بين وقت وآخر ممن يحاولون الوقعة بين
بغداد والقاهرة .

ولم تكن هذه نهاية مفاجآت تلك الزيارة . في تلك الليلة
اقمت حفل استقبال كبير في السفارة بمناسبة وجود المشير
حضره اكثر من الف مدعو من رجالات العراق ورجال السلك
الدبلوماسي العربي والاجنبي . ودعوت الرئيس عارف للحضور
فوعده بذلك تكريما لزيارة المشير - وعندما وصل ركب الرئيس
عارف الى دار السفير دعوت المشير لنخرج سويا لاستقباله فرفض
مصرأ على استقباله في احد القاعات الداخلية في الدار .
وخرجنا نحن لاستقبال الرئيس عارف الذي دخل معنا ليحني
المشير عامر حيث شاء ان يبقى .

وبعد فترة من الوقت دعوت الجميع للخروج لتحية الضيوف
في حديقة الدار الا انني فوجئت اذ رفض المشير ان يخرج للناس
الذين حضروا لتكريمه وهنا الح عليه المشير عارف في ان يخرجنا
معا لتحية المدعوين الا انه اعتذر عن ذلك . ولم يجد الرئيس
عارف بدا من ان يخرج وحده الى الضيوف ونحن معه وظل المشير
داخل المنزل مما احدث استياء عميقا لدى المدعوين العراقيين
الذين حضروا خصيصا لتحية مندوب عبد الناصر .

وكنا في موقف لا نحسد عليه ونكاد لا نجد تبريرا لما حدث .
قصة تدل على احدى جوانب شخصيته رحمه الله .

والقصة الثانية حدثت يوم وفاة عبد السلام عارف فسي
حادثة الطائرة المعروفة في ابريل ١٩٦٦ .

كنت يومئذ وزيرا للارشاد القومي واتصل بي في الصباح الباكر الرئيس عبد الناصر تليفونيا . وكان الرجل شديد التأثير على وفاة عبد السلام عارف واخبرني بانني سأسافر الى بغداد في بعثة يرأسها المشير لتقديم التعزية الواجبة . وذكر لي الرئيس ان المشير سيحضر لمقابلته الساعة الحادية عشر من هذا اليوم قبل السفر الى بغداد وكان عليّ بناء على حديثه ان امر على الرئيس في منزله بمنشية البكري قبل ذلك بنصف ساعة للتحديث في امر علاقتنا مع بغداد على ضوء التطورات المحتملة بعد وقوع الحادث الجلل .

وذهبت في الموعد المحدد وكان للرئيس كثير من التعليمات . وحين وقت حضور المشير فاردت ان استأذن حتى اترك الرجلين وحدهما . ولكن المشير لم يحضر في الموعد المحدد . ومرت الوقت ولم يحضر المشير وعبد الناصر ينظر في ساعته وقد قطب جبينه وبدأت الحيرة في عينيه . ولما تجاوز وقت التأخير اي تبرير او تعليل وقف الرئيس وهو يقول «اعمل ايه في المشير بتاعكم . . . حتى الموعد السدي احده اصبح لا يحترم» . وخرجت لانتظر المشير في المطار لكي أسافر في صحبته الى بغداد .

ويصور أحمد حمروش في كتابه «قصة ثورة ٢٣ يوليو» العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر بالآتي «لم يكن كل شيء هادئا في كواليس قيادة يوليو عندما صدر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ولا عندما صدر بعده في سبتمبر اعلان دستوري بنقل السلطة الى مجلس رئاسة . كان هذا المجلس على حد تعبير عبد الناصر محاولة لايجاد قيادة جماعية بعد نجاح مؤامرة الانفصال السوري» . ولكن المحاولة فشلت عند اول تجربة .

ويروي القصة زكريا محيي الدين قائلا «ان المجلس بسندا جلساته الاولى بالبحث في اختصاصاته وايضا في الحد من سلطات المشير عبد الحكيم عامر بالنسبة للنواحي العسكرية بعد تجربة ١٩٥٦. وبعد ما حدث في الانفصال عندما كان موجودا في دمشق ومنعه سلطات رئيس الجمهورية ومع ذلك وقع الانفصال من ضباط في مكتبه وهو هناك عاجز عن التصرف او تغيير دفة الانفصاليين رغم تطعيمه لمعظم المراكز الحساسة بضباط مصريين من القريبين منه» .

ويقول عبد اللطيف بغدادى ان جمال عبد الناصر هو الذي اعد قرار تحديد اختصاصات المشير بما يجعل سلطة تعيين قادة الوحدات في القوات المسلحة من مسئولية مجلس الرئاسة وليس من مسئولية المشير . اعد عبد الناصر المشروع ولكنه لم يحضر الجلسة التي تولى رئاستها عبد اللطيف بغدادى بحكم منصبه واقدميته وعندما عرض المشروع طلب المشير تأجيل نظره وايده في ذلك كمال حسين الذي كان قد بدا يقترب من دائرة الظل ويتعد عن مناصبه التسع ولكن الاغلبية وافقت على القرار وأصدرته. وخرج المشير غاضبا من الاجتماع وكتب استقالته وسافر الى مرسى مطروح دون ان يبلغ احدا من زملائه . وهزت الاستقالة - وما زال الحديث لاجمى حمروش في كتابه عن قصة ثورة يوليو - جمال عبد الناصر فلم يكن يتوقع من المشير هذا التصرف خاصة وان قادة القوات البرية والجوية والبحرية وبعض كبار القادة قدموا استقالاتهم ايضا . وكان جمال عبد الناصر حريضا على تماسك الجيش وعدم حدوث اي اهتزاز فيه فقد ر موقفه بين قبول الاستقالة ومعالجة امور الجيش على اسس جديدة تماما ، او رفض الاستقالة والاحتفاظ بالمشير مع احتمال ما يسببه ذلك من جفاء مع اعضاء مجلس الرئاسة وخاصة البغدادى واختار عبد الناصر الحل الثانى

ورفض الاستقالة .

وبعد بحث طويل عن المشير اتصل به شمس بدران وصلاحي
نصر وعباس رضوان عند محافظ مرسى مطروح فؤاد المهداوي
ونزل المشير الى القاهرة استجابة لرغبة عبد الناصر بعد ان وضع
له ان استقالته قد اهاجت عددا كبيرا من قادة القوات المسلحة
المقربين من المشير وانهم اجتمعوا في القيادة وأصروا على عودته
الى موقعه .

وكان مجلس الرئاسة قد اتخذ قرارا بعزل قائد القوات
الجوية الفريق محمد صدقي محمود الذي سبق ان تقرر اخراجه
عام ١٩٦١ نتيجة تأخره في ارسال امدادات لقوات اللاذقية التي
ظلت تقاوم الانفصال حتى المغرب وعندما وصل الفوج الاول كانت
المقاومة قد توقفت واعتقل الهابطون بالمظلات واعترض المشير على
ذلك للمرة الثانية .. وبدا امام قادة القوات المسلحة بمظهر
المدافع عنهم .

وحدث خلاف ايضا بين عبد الناصر وعامر حول عودة بعض
قيادات الجيش في سوريا للعمل في مصر واعترض عبد الناصر
على عودة اللواء انور القاضى رئيس اركان حرب الجيش
السوري واللواء احمد زكي عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم
والادارة والعميد احمد علوي كاتم الاسرار والعقيد محمد
استامبولي مدير المخابرات وبقي هؤلاء الضباط عاما كاملا بلا
عمل .

كان هذا الموقف قد انتهى الى ان أدرك عامر انه يستمد
سلطته من القوات المسلحة فوثق صلته بقادتها وظل يواصل العطاء
لكل من يطلب يقرز المنح ويقدم الخدمات وأهله طبيعته الشخصية
لذلك حتى اكتسب حب المحيطين به . وأصبح للطفل المدلل
— حسب تعبير عبد الناصر لحسن ابراهيم — اظافر وانياب ولم
يعد عبد الحكيم القديم .

وفي موضع آخر يقول احمد حمروش «وليس هذا فقط بل ان المشير والمحيطين به من قادة القوات المسلحة كانوا يتصرفون احيانا وكأنهم وحدهم في الساحة لا يقيمون وزنا كبيرا للوزارة فكثير من التعيينات الكبرى في الاجهزة الادارية والتنفيذية كانت تتم بترشيح من عامر وكثير ممن مستهم بتحقيقات الرقابة الادارية احتفظوا بمناصبهم لانهم كانوا مساندين بقوة المشير» .

وانتهى كلام احمد حمروش في كتابه عن ثورة يوليو .
حتى بعد النكسة والالاف من افراد القوات المسلحة يدبحون في سيناء او يموتون عطشا او يقعون في الاسر لم يقبل المشير ان يتخلى عن منصب قيادة القوات المسلحة بل اعلن العصيان حينما رأى الرئيس عبد الناصر ان يكتفي عامر بمنصب نائب رئيس الجمهورية فاعتصم في منزله بالجيزة ومعه أعوانه من الضباط وحرسه الخاص الذي استدعاه من الصعيد خصيصا لتولي حراسته وارتكبت في تلك الفترة أعمال متعددة كانت محل تحقيق محكمة الثورة التي رأسها السيد حسين الشافعي وأصدر فيها أحكامه .

ولا أريد أن أخوض في الموضوع أكثر من ذلك والا اكون قد تجاوزت الحدود التي رسمتها لنفسى عند معالجتى لهذا الموضوع . حاولت ان أرسم — بقدر الامكان — صورة العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية حتى نعيش اقرب ما يمكن للنحو الذي تمت فيه أحداث النكسة .

ويبقى السؤال : كيف ظل المشير عامر سنة وراء اخبرى قائدا للقوات المسلحة علما بأن هذا الوضع لم يعد في خدمة الصالح العام من قريب أو بعيد ؟

سؤال قد يجد له جوابا في يوم من الايام .
المسألة اذن أصعب من ان يتناولها حديث غابر او تصدر فيها احكاما عجولة اذ من يريد ان يقول كلمة صدق لوجه الله عليه ان

يدقق ويتأنى فان اطلاق الاحكام هكذا في سرعة لا يخدم الحقيقة بل يزيد من كثافة الظلال ويضاعف من علامات الحيرة وحينئذ تفوص الحقيقة في الاعماق ولا يكون من السهل العثور عليها بعد ذلك .

ولذلك قرأت - بشيء كبير من التحفظ - ما كتبه بعض رجال الصحافة اذ لمست ان شهوة السبق الصحفي غلبتهم فكتبوا اشياء كثيرة لا تمت الى الحقيقة بصلة . كان كل همهم ان يسودوا صفحات مجلة ببعض الصور وينهون كلامهم بحكم سريع قبل ان يعرفوا حقيقة ما يكتبون .

وايضا تسرع بعض العسكريين فيمسا نشروا وصرخوا ، ويلمس المرء لأول وهلة ان الكثيرين منهم يشعرون بعقدة الذنب ويريدون ان يدافعوا عن انفسهم او يبعدوا المسؤولية التي تمسك بتلابيبهم . ولا اظن ان التاريخ يفرط في الحقيقة بمثل السهولة التي يتخيلونها .

اما هؤلاء الذين كتبوا للتشويه والتحطيم ليشفوا حقدا وفلا ملاء نفوسهم فهؤلاء خير لهم ولنا ان نسقطهم من الحساب . كل هؤلاء سببوا من الاساءة اكثر من النفع الذي كان من المفروض ان يحققوه .

لذلك سأحاول ان اجيب عن بعض التساؤلات التي اثيرت بقدر ما لمست بنفسي او قرأت عنه مع تحفظ واحد . . . هو انه من المناسب ان تظل بعض الحقائق في الظل نزولا على ما يقتضيه الصالح العام .

ثم انني لا اود - ولو للحظة واحدة - ان اتخذ موقف المدافع عن عبد الناصر لانني اعرف ان مجرد ابراز الحقيقة يضع الرجل في الوضع اللائق له في التاريخ .

وفي الوقت نفسه فاني لن اقدم على اتهام احد لانني لست في موقف يسمح لي بذلك .

كل ما أرجو أن أوفق فيه أن أتمكن من إبراز الحقيقة أو
جانب منها إزاء بعض التساؤلات الهامة بقدر ما يمكن لرجل محايد
أن يفعل ويقدر ما في استطاعة رجل كان في دائرة المسؤولية
لفترة ليست بالقصيرة أن يحقق .

٢ - هل بحثت اسباب النكسة عقب حدوثها

هناك سؤال يدور على كل لسان وهو لماذا لم يستقص عن اسباب النكسة حتى الان ؟... وترتفع الاصوات بين وقت وآخر تطالب بفتح ملف النكسة لتحديد مسئولية ما حدث . لان ما حدث كان اكبر من كل تصور او تخيل .

صحيح لقد تمت محاولات صحفية : البعض منها حاول في صدق ان يلقي بعض الاضواء والبعض منها اراد ان يستغل الموقف للتشويه والتحطيم ... وكانت بعض صحف بيروت سباقة في هذا المجال حينما نشرت عدة احاديث لعسكريين كانوا مسئولين وقت النكسة (١) وكانت اقوال بعضهم اقرب الى التنصل من

١ - حديث الفريق عبد المحسن مرتجى في مجلة اخر ساعة في العدد ٢٠٦٧ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٤ .

حديث الفريق صلاح الحديدي الى مجلة الحوادث البيروتية العدد ٨٢٤ بتاريخ ٢٥-٨-١٩٧٢ .

حديث الفريق صلاح الحديدي الى مجلة الحوادث البيروتية العدد ٨٢٦ =

المسئولية منها الى ذكر الحقيقة .

الا ان هذا لم يشف غليل اي متسائل ولم يجب على كل علامات الاستفهام التي ما زالت قائمة .

وقد قام الفريق صلاح الحديدي (١) بمحاولة فردية ناجحة باصداره كتابه المتزن الذي أسماه «شاهد على حرب ٦٧» وأقول هذا رغما عن تقييم الفريق عبد المحسن مرتجى (٢) لهذا الكتاب حينما قال عنه في حديثه في آخر ساعة «بعض هذه الكتب هي عملية فبركة . اللي كتب ما حاربش . زي الكتاب بتاع صلاح الحديدي . ما كانش بيحارب . كان مديرا لاكاديمية ناصر ثم لما بدا الحشد عين قائدا للمنطقة المركزية لا يعلم شيئا عن القتال وأسلوب الحشد انما عرف شوية معلومات لانه كان رئيس اللجنة ورئيس المحكمة اللي حاكت الفريق صدقي محمود» .

ذلك لان صلاح الحديدي انتقد مرتجى في كتابه في عدة نقاط حساسة : انتقده بصفته قائدا للقوات البرية . ذلك المنصب الذي انشيء خصيصا له وكيف كان يفتعل الاصطدام مع رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة في سبيل الطغيان على

= بتاريخ ٨-٩-١٩٧٢ .

حديث الفريق صدقي محمود الى مجلة الحوادث الاسبوعية العدد ١٠٧

بتاريخ ٢٩-٢-١٩٧٤ .

حديث اللواء الدفيدي الى مجلة اخر ساعة العدد ٢٠٦٨ بتاريخ ١٢

يوليو ١٩٧٤ .

حديث اللواء صدقي موسى الغول الى مجلة الحوادث الاسبوعية العدد ١٠٨

بتاريخ ٥-٤-١٩٧٤ .

١ - قائد المنطقة المركزية وقت النكسة .

٢ - قائد جبهة العمليات وقت النكسة .

اختصاصاته ، وانتقده حينما عين قائدا للجبهة بتصريحاته
الخطيرة المثيرة التي تناقلتها وسائل الاعلام المختلفة .. ، وانتقده
لانه لم يبلغ عن الهجوم الذي حصل على ام بسيس في اقصى
مواقعنا الدفاعية بالقرب من الحدود الشرقية الساعة السابعة
والنصف صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولو تم تقييم هذا الهجوم
تقييما سليما لامكن تفادي الكارثة .

والشيء الذي يستحق التعليق في حديث الفريق مرتجى هو
انه ما كان للفريق الحديدي ان يكتب عن هذا الموضوع لانه لم
يحارب علما بان الحقيقة تشير ان صلاح الحديدي وهو فسي
القاهرة لم يكن في وضع يختلف كثيرا عن مرتجى قائد الجبهة في
سيناء لان كليهما لم يحارب او يقاتل . هذا علاوة على ان الحديدي
نفسه ذكر ذلك في كتابه بكل امانة وحيدة ولم يدّع الرجل انه
حارب او خطط كغيره ممن يدعون .

واذا حرمت الكتابة في الامور العسكرية الا على من حارب
او قاتل ما اصبحت لدينا هذه الثروة الهائلة من الكتابة العسكرية
التي كتبها رجال عظام امثال كلاوزفيتز وليدل هارت ودي ساكس
وجوميني وميكيا فيلي فالقتال شيء والكتابة في فن الحرب شيء
آخر . وهذا امر لا يحتاج الى كثير من المناقشة .

وخلاف هذه المحاولة على الصعيد الشخصي قيل ان الفريق
مرتجى كتب كتابا عن «الجيش المصري المفترى عليه» . لم تشأ
ظروف خاصة احاطت به ان يرى النور بعد .

ولكن اخطر ما كتبه الفريق مرتجى - في رأيي - مذكرة عن
«حالة واستعداد القوات المسلحة والامداد والتجهيز للعمليات
وسير المعركة وادارتها» .

والسبب في خطورتها يرجع الى عدة امور ..

فقد كتب التقرير بتكليف مني شخصا وقت ان كنت وزيرا
للحربية بعد النكسة وبموافقة الرئيس جمال عبد الناصر الذي

رأى ان يفرض على التقرير السرية الكاملة ورفع الفريق مرتجى
المذكرة الى الرئيس عن طريقي وهي بذلك مذكرة تختلف عمن
الاحاديث الصحفية في انها تخاطب رئيس دولة ولا تخاطب الراي
العام .

وهي علاوة على ذلك كتبت دون ما غرض ولا يشوب ذلك الا
حرصه في كل سطر من السطور على ابعاد اي مسئولية عمن
شخصه والتأكيد انه لم يمارس اي نوع من انواع القيادة طوال
حدوث الازمة . خلاف ذلك فانه حاول جاهدا ابراز بعض الحقائق
المجردة فالرجل قد أنهيت خدمته العسكرية ضمن آخرين واظنه
لم يكن يعلم وقت كتابته للمذكرة - ولعله لا يعلم حتى الان - اني
رشحته لتولي ارفع مناصب قيادة القوات المسلحة بعد النكسة
وان الرئيس قد وافق على هذا الترشيح دون تردد . . الا ان
ظروفا ضافطة حالت دون ان يصل الموضوع الى نتيجته المأمولة .
وابانا لحسن النوايا اطلق مرتجى على مذكرته الاسم الكودي
«امانة» حتى تتمشى مع رغبة الرئيس جمال عبد الناصر التسي
نقلت له بتوخي منتهى الامانة فيما يكتب .

ثم انها رفعت للرئيس في اوائل اكتوبر ١٩٦٧ اي بعد فترة
قصيرة من حدوث النكسة تجعل الحقائق والتفاصيل بارزة دون
ان تحيطها الظلال . هذا علاوة على ان الرئيس قابله في منزله
في نوفمبر لمناقشته فيما كتب .

وللفريق مرتجى الحق في ان يكتب اذ انه كان قبل بدء
عمليات يونيو ١٩٦٧ يشغل منصب قائد القوات البرية الذي تطور
اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٦٧ - بعد التطورات السياسية المفاجئة
والتي ادت الى رفع استعداد القوات المسلحة الى حالة الاستعداد
الكامل للقتال وتنفيذ التعبئة وبدء حشد القوات في سيناء -
ليصبح قائدا للجبهة يعمل جنبا الى جنب مع المشير عبد الحكيم
عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة في مركز القيادة المتقدم

في سيناء .

يعني كان الزجل مسئولاً مسئولية كاملة عن كافة القوات البرية في السلم ومسئولاً عن قيادتها وقت الحرب حينما عين قائدا للجهة يعمل من مركز القيادة الامامي . اقول هذا رغما من اي اعتراض يمكن ان يثار مما سنتعرض له بمزيد من التفصيل في الفصول التالية .

ثم كتب الفريق صلاح محسن (١) تقريراً رفع الي وانا وزير للحربية تفاعلى فيه عن ذكر الكثير من التفاصيل وقد طلب منه ان يستوفي ذلك ولا ادري ما تم بخصوص هذا التقرير . ثم دونت القيادة العامة للقوات المسلحة الاحداث في كتاب — ما زال محفوظاً حسب ظني حتى الان بوزارة الحربية — اثبتت فيه بالتواريخ الدقيقة الاحداث التي تمت في تلك الفترة العصيبة واولاها توقفت عند فترة بدء العمليات فلم يرد لذلك ذكر على الإطلاق على قدر علمي .

وقامت شعبة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة باعداد مذكرة عن «تحليل اسباب النكسة العسكرية» وان كان هذا البحث لا يرقى الى مرتبة المرجع الكامل الدقيق الا انه اعتمد على الوثائق والحقائق المؤكدة التي سمح بها الوقت ووفرها الظروف . ثم كانت المحاكمات التي عقدت لمحاكمة بعض المسؤولين عن النكسة والتي لا بد وان يجد فيها المرء الكثير من الحقائق الغائبة .

ثم كانت محاكمات محكمة الثورة برئاسة السيد حسين الشافعي التي عقدت جلساتها ايضا عقب النكسة وهي تحوي حقائق اخرى تلقي أضواء ساطعة على بعض ما حدث .

١ - كان يعمل قائدا للمنطقة العسكرية الشرقية او قائدا للجيش الميداني .

قصدت من ذلك ان اقول ان محاولات جادة قد بدلت لمعرفة الحقيقة ولكنها كانت محاولات فردية لو انها جمعت وفحصت لنتج عنها صورة اكمل من صورتها وهي منفردة كما هي عليه الان .
واقصد ان اقول ايضا انه رغما عن كل هذه الجهود فما زالت بعض الاسئلة قائمة تحتاج الى جواب واجابات البعض الآخر اتضحت واصبحت من حق الجميع وما تبقى بعد ذلك من اجابات قد يظل ملكا للتاريخ الى الوقت الذي يشاء لها الله ان ترى فيه النور .

٢ - هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟

قيل كلام كثير وخطر عن ان الدولة بما فيها القوات المسلحة حينما بدأت الازمة السياسية وادى ذلك الى تحريك الوحدات الى سيناء واتمام تعبئة القوات . . كانت تفعل كل ذلك كاستعراض للعضلات .

فكان تحريك هذه الآلاف العديدة من الافراد والمركبات اذن نوعا من انواع الضغط السياسي كما يقولون .
وقد وقع العسكريون تحت هذا الشعور حتى داهمهم القتال صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ومما يعزز شعورهم هذا تأكدهم ان جميع المسؤولين في الدولة على علم بان القوات المسلحة لم تكن جاهزة للقتال لدرجة ان اعضاء القيادة في مؤتمريهم بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٧ . . اعترضوا على ارسال اي قوات لشرم الشيخ منعا من اي احتكاك مع العدو .

الا ان واقع الاحداث يتعارض تماما مع هذه التصريحات الخطيرة .

فمنذ الايام الاولى للازمة كان الاحساس بنشوب القتال

موجودا سواء كان ذلك من واقع التوجيهات الصادرة في تلك الايام او من واقع التحركات والتحضيرات التي تمت .
ففي يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ مثلا عقد المشير عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة مؤتمرا في قيادة القوات الجوية (١) حضره قادة افرع القوات المسلحة وكبار القادة وأعطى توجيهات بناء على ما وصله من معلومات تؤكد وجود حشود كثيفة للقوات الاسرائيلية على الحدود السورية وفي الوقت نفسه يواصل الاسرائيليون تصريحاتهم المعادية ضد اي محاولات تخريب تحدث في اراضيهم واحباط مشاريع نهر الاردن اذا اعتدت الدول العربية على نصيبها من المياه طبقا لمشروع جونسون وانها ستدافع عن حرية الملاحة لسفنها في البحر الاحمر . هذا علاوة على ان زيارات عسكرية وسياسية لبعض القادة البريطانيين والامريكيين قد تمت لاسرائيل والاردن والسعودية مما يوحي بأن هذا الحشد موجه ضد النظام السوري . وعلى ذلك فاذا حدث هجوم على سوريا او احتلال جزء من اراضيها او تدمير الطيران السوري فلا بد من تدخل القوات المصرية تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك بين القاهرة ودمشق .
ثم اعطى المشير عامر توجيهاته بحشد قوات في مسرح سيناء تكون قادرة على الدفاع بل على القيام بعمليات تعرضية (اي هجومية) محدودة اذا لزم الامر .

وبناء على ذلك بدأت اجهزة القيادة في العمل .
اذن في يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ كانت التوجيهات تقضي بحشد القوات في سيناء لتنفيذ الخطة الدفاعية المعدة من قبل والتي كان اسمها الكودي «قاهر» والقيام بعمليات تعرضية اي هجومية اذا

١ - كتاب (شاهد على حرب ٦٧) للفريق صلاح الحديدي وبعض ما نشر من احاديث لقادة القوات المسلحة المصرية .

لزم الامر .

وعلى قدر علمي لم يحدث اعتراض من احد .

وهذه نقطة جوهرية للغاية اذ لو تم ذلك لكان بمثابة «فرملة» لاي اجراءات سياسية في الايام القليلة القادمة ولكن ذلك دون شك موضع اعتبار القيادة السياسية خاصة وان الاعتراض كان سيأتي من اكبر القادة العسكريين وضعت البلاد في ايديهم امانة الحفاظ على الوطن من اي عدوان ..

المهم لم يحدث امتراض ... واتصرف الجميع لتنفيذ توجيهات قيادتهم .

وابتدأت العجلة تدور ...

ولننتقل الان الى ما تم يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ .

في ذلك اليوم اتخذت عدة اجراءات هامة اخرى فعلى سبيل المثال لا الحصر : أصدر نائب القائد الاعلى في مؤتمر عقد في مكتب الفريق محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي توجيهاته برفع درجة استعداد الدفاع الجوي الى اعلى درجات الاستعداد كما أصدر توجيهاته بالسيطرة على التحركات كما امر رئيس الاركان باعداد وتجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية . وفي نفس هذا اليوم بدأ مركز القيادة المتقدم في العمل وعيّن الفريق مرتضى قائدا للجهة .

وعلى قدر علمي لم يحدث اعتراض من احد .

ويلاحظ هنا ان رفع درجات الاستعداد قد تم قبل وقوع الكارثة بحوالي ثلاثة اسابيع فلم يكن ما تم يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ مفاجأة لاحد بل توقعته القيادة العسكرية وأمرت برفع درجة الاستعداد الى اعلى درجة ... وبالرغم من ذلك حدث ما حدث!! ويلاحظ أيضا ان التوجيهات صدرت بالاعداد لسحب قوات الطوارئ الدولية وهذا قرار خطير له نتائج خطيرة وبالرغم من ذلك لم تحدث اي مناقشات او اعتراضات .

لم يذكر احد من القادة شيئا عن عدم استعداد القوات المسلحة او عن سوء تدريبها . بل سارع الجميع الى التنفيذ دون مناقشة او اعتراض . والكل يذكر كيف كان الجميع يبالغون - ان صدقا او كذبا - في مستوى الكفاءة القتالية للقوات في ذلك الوقت .

وفي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ اصدر نائب القائد الاعلى توجيهاته التي نصت على انه تقرر سحب قوة الطوارئ الدولية التي تعمل في اراضيها وجاءت بناء على طلبنا والتي تستغلها البلاد العربية المغارضة لنظامنا في معركتها السياسية الدعائية مدعية ان هذه القوات تحمي الجمهورية العربية المتحدة واضاف المشير عامر بان انسحاب القوات الدولية قد يكون مبررا لاحتمال قيام اسرائيل بعمل عسكري خصوصا وقد بدأ ظهور تحركات اسرائيلية في اتجاه حدودنا . وختم نائب القائد الاعلى توجيهاته بانه لا خوف على شرم الشيخ !! بل اصدر نائب القائد الاعلى توجيهاته التفصيلية الخاصة بالاعمال التعرضية التي قد تقوم بها قواتنا اذا بدأت اسرائيل بالعدوان .

وتنفيدا لتوجيهات القائد الاعلى ارسل الفريق محمد فوزي رئيس هيئة اركان حزب في نفس اليوم برقية الى الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ جاء فيها ..

« احيطكم علما بانني اصدرت اوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بان تكون مستعدة لاي عمل ضد اسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيها اي عمل عدواني ضد اي دولة عربية وطبقا لهذه الاوامر فان قواتنا تعشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية وحرصا منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية فاني اطلب منك ان تصدر اوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور وقد اصدرت اوامري الى قائد المنطقة العسكرية الشرقية (وقد كان

وقتئذ الفريق صلاح محسن) حول هذا الموضوع وطلبت ان يبلفني تنفيذ هذه الاوامر» .

وايضا لم يحدث - على قدر علمي - اي نقاش او اعتراض . وما حدث في ذلك اليوم يشير عدة نقاط هامة :

١ - ان القرار بسحب قوات الطوارئ الدولية لم يتم فجأة يوم ١٦ مايو ولكنه تم بعد توجيهات نائب القائد الاعلى يوم ١٥ مايو بتجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية . وأقول هنا لو ان الاعتراضات والانتقادات التي تتردد الان قُبلت وقتئذ اي في وقتها المناسب ربما لم تكن القرارات قد تتابعت بالصورة التي تمت بها .

وهنا لي تحفظ اذ ليس بالضرورة ان تأخذ القيادة السياسية بهذه الاعتراضات والا اصبحت القيادة العسكرية هي القائدة وهذا ضد ما ينبغي ان يكون وامامنا مثل واضح على ما اقول ... فانه حينما اعترض الفريق محمد صادق وزير الحربية الاسبق على بدء القتال وعبور القناة واخذ يشترط شروطا تجعل من المستحيل بدء القتال متعللا بعدم كفاءة القوات وعدم توفر المعدات (١) لم يأخذ رئيس الجمهورية بمثل هذه الاعتراضات فعزل القيادة العسكرية كلها واجل محلها قيادة جديدة قامت بعملية العبور كما ارادت القيادة السياسية ولو فشلنا - لا قدر الله - في عملية العبور لقليل

١ - هذا حسب رواية موسى صبري في كتابه «وثائق حرب أكتوبر» اما محمد حسنين هيكل فيذكر في كتابه Road To October ان الاعتراض لم يكن على العبور ولكن الامتراض كان على عدم موافقة وزير الحربية الاسبق على ان يكون القتال محدودا بل من الواجب اذا عبرت القناة ان يتم تحرير سيناء بعد ذلك اي كان يعترض على «التحرك» ويطلب «بالتحريض» .

ما قيل في مثل هذا القرار .

٢ - ان حملة الضغط النفسي على شعب الجمهورية العربية المتحدة وقتئذ لم تشترك فيها اسرائيل فحسب بل ساهمت فيها السعودية والاردن بقدر كبير . فبالرغم من ان اسباب تواجد قوات الطوارئ الدولية في الاماكن التي كانت موجودة بها معروفة الا ان «المعايرة» بوجودها والتركيز على ان الجمهورية العربية المتحدة تعيش في حمايتها ساعد على الهاب الموقف وأدخل المسائل القومية في نطاق الخلافات الشخصية .. ولذلك فان السعودية والاردن تتحملان مسئولية تاريخية في دفع الامور الى الحد الذي وصلت اليه في ذلك الوقت .

٣ - ان نائب القائد الاعلى اصبح في يقينه في ذلك اليوم ان اسرائيل سوف تقوم بالعدوان وأرجع ذلك الى سحب قوات الطوارئ الدولية وليس الى منع الملاحة في الخليج اذ لم يكن هذا قد تم بعد .

٤ - وان تحركات اسرائيلية في اتجاه حدودنا الشرقية قد بدأت بالفعل منذ ذلك اليوم .

٥ - وان قرار سحب قوات الطوارئ والموافقة على ذلك دون اعتراض سوف يترتب عنه فراغ لا بد من ملئه بقواتنا فتحرك القوات المصرية الى ارض مصرية انسحبت منها قوات الطوارئ الدولية كان امرا طبيعيا لا يحتاج الى مؤتمر او نقاش ... الموضوع الذي كان يستحق النقاش هو مسألة سحب قوات الطوارئ الدولية وليس تحرك قوات مصرية الى منطقة حيوية في ارض مصرية فنقاش مثل هذه الموضوعات الخطرة لا بد وان ينصب على الاصل وليس الفرع .

ولست أدري مدى صحة ما قيل عن ان قرار سحب قوات

الطوارئ الدولية هذا قد فتح المجال امام مناقشات عدة فسي
بعض دوائر القيادة العامة للقوات المسلحة لما يمكن ان يتسبب عنه
من ردود فعل حادة من جانب اسرائيل. وقد أدت المناقشة الى
محاولة تأجيل تسليم طلب سحب قوات الطوارئ الى قائدها
الجنرال ريكي حتى يتضح الموقف ولكن حال دون ذلك ان الشخص
المكلف بتسليم هذا الطلب كان قد نفذ المهمة المكلف بها. ولذا اصبح
لا حيلة الا الاستمرار في تصعيد الموقف !!!

لو صح ذلك ... ماذا اريد ان اقول ؟ ... ساكتفي بان
اقول انه امر يدعو الى الاسف والحسرة !!

فمصر الدول لا يصح ان يهبط الى هذا القدر من الاستهانة .
وخير لنا الا نستمرسل اكثر من ذلك في التعليق ونعود الى
ما حدث في يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ حيث استمر تحريك وحشد
القوات في سيناء تبعاً للتعليمات المحمومة المتغيرة التي كانت
تصدر طوال ساعات النهار والليل .

ولا بد لنا هنا من وقفة ... ابدأها بالاعتذار عن الاستطراد
الا ان عذري في ذلك هو رغبتني في اعطاء صورة مجسمة بقدر
الامكان عما كان يحدث في تلك الايام الحاسمة حتى يعيش
القارئ في الجو الذي كان سائدا في ذلك الوقت .

فتقييم اي قرار لا يتم بطريقة سليمة الا بالوقوف على
الظروف التي اتخذ فيها . اما الطريقة التي استحدثها كتابنا في
تقييم عظام الامور وخطر الاعمال في سطور سطحية قليلة
يصدرن بعدها احكاما قاطعة ... اقول ان هذه الطريقة لا تتعدى
كونها « دخان في الهواء » .

وفي هذه الوقفة تقفز امامنا عدة تساؤلات ..

كيف يتأتى بعد كل الترتيبات التي اتخذت من يوم ١٤ مايو

١٩٦٧ - وهو وقت بداية الازمة - حتى يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ ان
يذكر بعض القادة انهم لم يكونوا يتوقعون اي قتال ؟

وكيف يتسنى لؤتمر ١٧ مايو - كما ورد في حديث الفريق مرتجي الى «آخر ساعة» - ان يعارض تحرك القوات المصرية لاحتلال قطعة حيوية من ارض الوطن العزيز انسحبت منها قوات الطوارئ الدولية ؟ ألم يكن أجدى مناقشة قرار سحب قوات الطوارئ فهذا هو لب الموضوع ؟ هل تم الحوار (الديالوج) الى نهايته بعد ان استمع القادة الى هذا القرار ؟ وما هي النتائج التي توصلوا اليها في نهاية الحوار ؟ ان كانوا وصلوا الى قرار بضرورة ايقاف طلب سحب القوات الدولية وان ذلك لم ينفذ لان الطلب كان قد سلم فعلا فتكون المصيبة اعظم كما يقولون .

وسؤال آخر يقفز امامنا في هذه الوقفة ... كيف يتأتى لنا ان نذكر الان ان القوات المسلحة لم تكن مستعدة للقتال ؟ الا يتعارض ذلك مع عدم اكتفاء الاوامر الصادرة وقتئذ بتنفيذ الخطة الدفاعية المصدق عليها بل صدرت التوجيهات بالقيام بأعمال تعرضية داخل اراضي اسرائيل ؟ ألم يسارع الجميع في اعداد الخطط بتفاصيلها وتم عرضها للتصديق عليها في ايام قليلة دون اعتراض ؟

بل نجد ان ذلك يتعارض كلية مع ما اكده السيد شمس بدوان وزير الحربية وقتئذ في مجلس الوزراء وعلى مسامع من كل اعضاء المجلس في رده على سؤال موجه من احد الزملاء عن الموقف اذا تدخلت الولايات المتحدة الامريكية بأن القوات المسلحة كفيلة بمواجهة الموقف ؟ ولم يكتف بذلك بل اتبع رده بضحكة لا زلت اسمع رنينها في اذني وأجال ان كل الزملاء ما زالوا يذكرون .

وبهذه المناسبة مسئولية من عدم اعداد القوات المسلحة للقتال ؟ مسئولية من تدريبها ورفع كفاءتها القتالية ؟ مسئولية من تدريب الافراد على استخدام اسلحة بملايين الجنيهات صرفت من اموال الشعب وبذل فيها تضحيات وتضحيات ؟ مسئولية من

عجز الجندي عن استخدام السلاح الذي في يده مهما كانت نوعية هذا السلاح ؟ مسئولية من عجز الضباط الاصاغر - وهم براء مما حدث - عن مواجهة موقف لا ناقة لهم فيه ولا جمل ؟ هل القيادة السياسية ايضا كانت مسئولة عن العجز في تدريب القوات المسلحة وزفع كفاءتها القتالية ؟ هذا جائز اذا استمر الحال على قلب الحقائق وتشويه التاريخ . ولنا عودة الى موضوعي التدريب والكفاءة القتالية في الفصول التالية .

من ذلك نرى انه حتى في الايام الاولى بعد تصعيد الازمة كان هناك يقين بحدوث القتال .

ويمكن ان يتساءل البعض : ربما هذا الموقف بعد الايام الاولى من الازمة مما استوجب حالة كاملة من الاسترخاء يبرر المفاجأة المدمرة التي قضت على قواتنا في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ . والوقائع كلها تشير الى خلاف ذلك .

ففي المؤتمرات التي حدثت بعد ذلك كان الموقف يشير الى تصعيد خطر وايمان القيادة السياسية بأن صداما مسلحا أصبح هو الحل الوحيد للآزمة السياسية . ففي مؤتمر يوم ٢٥-٥-١٩٦٧ تأكد ذلك دون موارد بل نوقش موضوع الضربة الاولى والضربة الثانية . اي اتخذ فيه قرار عدم قيامنا بالضربة الاولى . وفي يوم ٢-٦-١٩٦٧ حدد الرئيس عبد الناصر تقديراته في الآتي :

- ١ - ان اسرائيل سوف تبدأ عملياتها خلال يومين او ثلاثة . بل حدد سيادته يوم ٥-٦-١٩٦٧ موعدا لبدء الهجوم الاسرائيلي .
- ٢ - ان اسرائيل سوف تبدأ عدوانها بالضربة الجوية .
- ٣ - ان اسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وان معركتها قصيرة .

ويعلق الفريق صلاح الحديدي في كتابه «شاهد على حرب ٦٧» على هذا المؤتمر بقوله «لا شك ان هذا المؤتمر قد رسم الطريق امام العسكريين ليسلكوه ولكنه كان طريقا تملؤه الاشواك

والمخاطر كما كان الرئيس عبد الناصر صائبا في توقعاته للاحداث كما لو كان يقرأ المستقبل من كتاب مفتوح . وكان من الطبيعي ان تتخذ عدة قرارات عسكرية في أعقاب هذا المؤتمر تنفيذا للوضع السياسي الاخير وكان ضمن هذه القرارات ضرورة اخلاء المطارات الامامية في سيناء من الطائرات حتى لا تكون لقمة سائغة لطائرات العدو عند قيامها بالضربة الاولى وحتى هذا القرار المنطقي لم يكتب له التنفيذ . بل ان الصورة الواضحة التي وضعها الرئيس الراحل من توقعاته لم تخرج من جدران القاعة التي عرضت فيها . فقائد الجبهة فوجيء بهجوم العدو يوم ٥ يونيو وقيادة العمليات في الاردن التي كان يمثلها ضابط مصري كبير نيابة عن رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة المصري لم يحسب علما بتصورات الرئيس للاحداث المتوقعة بل ان رجال القوات الجوية والدفاع الجوي لم يبلغهم ان قواتهم ستكون هدفا للعدو بعد يومين او ثلاثة حيث ان قائد القوات الجوية ومعاونوه الذين حضروا هذا الاجتماع التاريخي وجدوا من الانسب لاسباب تعللوا بها الا يعلنوا هذه التوقعات على قواتهم المقاتلة بل لم يخطر بها رئيس اركان حرب القوات الجوية الذي لم يكن موجودا في الاجتماع .

ثم يقول الفريق صلاح الحديدي «سيحكم التاريخ في يوم من الايام - على ضوء ما دار في هذا المؤتمر - على ابناء هذا الجيل من العسكريين وسيعتبر هذا الاجتماع مرجعا هاما يستند عليه عند اصدار احكامه . ولا شك ان المؤرخ المنصف الدقيق سيصدر حكمه مراعي الظروف السائدة كلها وستكون التفاصيل التي ظهرت امام المحكمة العسكرية العليا التي تولت فيما بعند محاكمة المتهمين من رجال القوات الجوية عن نكسة الطيران ومسئوليته عن الهزيمة بمثابة الضوء الكاشف لتلك الظروف التي يقف خلفها كبار المسئولين» .

اذن فان الاسترسال في ذكر ان قادة القوات المسلحة لم

يكونوا يظنون ان الحرب قائمة هو استرسال فيه مكابرة غير مستساغة وسير ضد التيار ومخالفة للواقع .

وكيف يتأتى هذا القول في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تتخذ من الاجراءات ما هو كفيل بمواجهة العدوان المحتمل فكان مجلس الوزراء يجتمع اجتماعات متتالية لبحث الخطط المختلفة الخاصة بالموضوعات الآتية :

١ - خطة الدفاع المدني .

٢ - خطط التهجير .

٣ - خطط الخدمات الطبية .

٤ - التمويل .

وأرى من واجبي سرد بعض التفاصيل التي أنقلها من بعض الوريقات المتناثرة التي تبقت لي - عن الترتيبات التي كانت تتخذ في القطاع المدني معطيا مثلا بما تقرر في المؤتمر المشترك بين الوزراء والمحافظين يوم ٢٩-٥-١٩٦٧ .

١ - من ناحية الدفاع المدني :

أ - أعطيت أسبقية للمناطق الآتية : القاهرة - السويس -

الاسكندرية - بور سعيد - كفر الدوار - المحلة الكبرى .

ب - تم اخلاء كافة التكدسات الموجودة في ميناء الاسكندرية

خاصة المواد القابلة للاشتعال . . وقد تم اخلاء كميات

ضخمة من الأخشاب على سبيل المثال الى مناطق متفرقة من

الجمهورية .

ج - ووفق على خطة الدفاع المدني التي وضعتها وزارة الداخلية

من قبل . .

د - أعيد بحث خطط التهجير بما فيها خطط النقل والتمويل

بالنسبة للأحداث المتوقعة .

٢ - تأمين الخدمات الطبية :

- أ - اخلي جزء من الاسرة بالمستشفيات بإخلاء المرضى الموجودين تدريجيا .
- ب - كتبت فصائل الدم في البطاقات الشخصية وفتح التطوع لنقل الدم على نطاق واسع .
- ج - استكملت مخازن المحافظات من الادوية .
- د - قامت لجان التدريب في المحافظات بتدريب المواطنين على الاسعاف السريع في فرق مدتها اسبوع .

٣ - ومن ناحية المشاكل المتوقعة للنقل :

- أ - كان التوقع ان نقل الركاب هو الذي سيتاثر تأثرا واضحا عند بدء العمليات . أما نقل البضائع فان الامكانيات المتيسرة كافية ووجه الموقف الاول بتخفيض الخدمة المدنية وعمل سيطرة كاملة على التحركات .
- ب - أمكن توفير عربات سكة حديد كخزانات للوقود كما أمكن توفير بعض الوحدات المائية أيضا لمثل هذا الغرض .

٤ - من ناحية التموين :

بحث الموقف من ناحية المواد التموينية الرئيسية مثل القمح والدقيق والذرة والبقول ، والعدس والسمسم والفاصوليا واللحوم المجمدة والشاي والزيت وأعطى موضوع البترول أسبقية خاصة .

ومن الطبيعي فان السرية توجب عدم الخوض في تفاصيل القرارات التي اتخذت الا انني اردت ان اوضح ان الحكومة

لم تدخر وسعا في سبيل اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة الموقف وكان لجهودها المشكورة أثرها في ان الشعب عقب وقوع النكسة لم تثقل عليه الاختناقات المعتادة في مثل هذه الظروف .

اذن كان الشعور العام ان صداما مسلحا كان في الطريق . بل انني انقل من مذكراتي الخاصة مذكرة كنت اعدتها لرفعها للرئيس عبد الناصر توضح الى اي حد كنا ونحن بعيدا عن القوات المسلحة نتوقع القتال ونعتبر ان ذلك من المسلمات . الا ان ظروف العدوان سبقتني وحالت بيني وبين تقديمها .

مذكرة مرفوعة للسيد رئيس الجمهورية عن الاستراتيجية الاسرائيلية في اي حرب متوقعة

- ١ - تبني الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في مسرح عمليات الدول العربية على الاسس الآتية :
 - أ - حرب خاطفة تحرز فيها نصرا عسكريا سريعا يمكنها من فرض اغراضها السياسية .
 - ب - مفاجأة كاملة للقوات المعادية .
 - ج - الحرب في جهة واحدة .
 - د - نقل المعركة خارج اراضيها .
 - ٢ - واذا كانت سياستنا الماهرة قد تمكنت في حركة سريعة ان تحرز المباداة في الايام الاخيرة فان هذه المباداة من الناحية العسكرية تركت في يد العدو اذ تركنا له الحرية الكاملة في توجيه الضربة الاولى الامر الذي املته علينا الظروف السياسية الدولية .
- وان كان هذا اصبح امرا حتميا الان فان المشكلة الضخمة

التي يجب التفكير فيها هي : كيف نسترد المبادأة العسكرية في أقصر وقت بعد ابتداء القتال .

٣ - وقد خلق تحركنا السياسي بدوره مشكلة كبرى أمام إسرائيل اذ أصبحت حدودها مهددة من كافة الاتجاهات بالجيوش العربية الامر الذي يجبرها على تشتيت قواتها في جبهات متعددة .

ولكن يجب ان نضع في اعتبارنا ان الجبهة المصرية تعتبر من وجهة نظر العدو هي الجبهة الرئيسية وبالتالي فـ ان الجبهة السورية والجبهة الاردنية ستظلان في تقديره جبهات ثانوية .

وفي الحروب العالمية التي عادة ما تمتد فتراتهما فـ ان الغرض دائما يكون اخراج الجيوش الثانوية من المعركة اولا مع الاستمرار في اضعاف القوة الرئيسية ثمهيدا لتحطيمها . ولكن في مسرح عملياتنا فان ذلك سيختلف حتما فـ ان اخراج القوة الرئيسية من المعركة اولا مع تفتيت الجبهات الاخرى سوف يكون الاساس الذي تبني عليه استراتيجية العدو اذ ان التركيز على القوة الرئيسية لتحطيمها في اقل وقت ممكن سيجعل بالتالي امر التغلب على الجبهات الثانوية في وقت لاحق مضمون النجاح وعامل الوقت هو الحاسم في اتخاذ هذا القرار .

وعلى ذلك فاننا نتصور ان العدو لن يسحب الكثير من تجمعاته التي لا بد وان يواجه بها الجبهة الرئيسية وسوف يلجأ الى الآتي :

أ - تخصيص بعض القوات الصغيرة والتي تعتمد اساسا على المشاة للقيام بأغراض هجومية من الناحية التكتيكية ولكنها ذات غرض دفاعي من الناحية الاستراتيجية . . . لتثبيت الجبهتين السورية والاردنية وهذا في حد ذاته

امتصاص لبعض قوات العدو البسيطة لانه لن يسحب
قوات كبيرة من الجبهة الرئيسية .

واحب ان اؤكد ان العدو لن يسحب قوات مدرعة
رئيسية من الجنوب في وقت مبكر الا اذا اتخذنا بعض
الاجراءات التي تجبره على ذلك وذلك تطبيقا لمبدأ
الحشد الكثيف امام مجهوده الرئيسي في الجبهة
الجنوبية .

ب - ونظرا لضعف الطيران السوري والاردني فان العدو
سيخصص مجهودا جويا مناسبا في هذا الاتجاه . ولو
تم ذلك لكان كسبا كبيرا لجبهتنا في الجنوب اذ
سيمتص هذا الاجراء جزءا من المجهود الجوي للعدو
كان سيستخدمه في تقوية ضربته الجوية التي
سيوجهها ضدنا عند بدء العمليات .

ولو تمكنا ايضا من اتخاذ اجراءات حاسمة على
الجبهتين السورية والاردنية لاجبار العدو على سحب
بعض مدرعاته من الجنوب كذا سحب مجهود جوي اكبر
لكان ذلك عملا يستحق كل جهد لتنفيذه .

وعلى ذلك فانه ان كان العدو يبني استراتيجيته على
اساس هجومي من الناحية التكتيكية ودفاعي من
الناحية الاستراتيجية في الجبهتين السورية والاردنية
فان سياستنا يجب ان تبنى على ذلك ايضا مع تصعيد
الهجمات التكتيكية وتعميق اغراضها داخل اراضي
العدو لان اتخاذ سياسة دفاعية محضة سيؤثر تأثيرا
خطيرا على مسرح العمليات في جبهتنا .

وافضل توقيت لاستخدام القوات الاردنية والسورية
لا بد وأن يكون بفواصل زمنية بعد بدء المعركة فسي
الجبهة الجنوبية بمعنى انه لا يشترط ان تبدأ سوريا

والاردن عملياتهما بمجرد بدئها في الجنوب اذ ان دخول الجبهتين بعنف في فترات متقاربة بعد بدء القتال سوف يجبر العدو على اعادة النظر في جشده في اشد الاوقات حروجة واثناء قيامه بعمليات فعلية وتحت ظروف المعركة .

٤ - اما في الجبهة الجنوبية فاننا نتصور ان الغرض الاساسي للعدوان لن يكون احتلال الارض في المراحل الاولى للعمليات بل سوف يكون فرضه تحطيم قواتنا العسكرية او وضعها في موقف يهيء له فرض شروطه السياسية .

٥ - وان كان لن يتسنى للعدو تحقيق المفاجأة الكاملة على المستوى الذي حققه عام ١٩٥٦ الا انه لن يعدم وسيلة لتحقيق المفاجأة في اي عمليات مقبلة ويجب ان نفكر ليل نهار في محاولته لتحقيق مبدأ المفاجأة وبذلك يتسنى لنا التقليل من تأثيرها وفي يد العدو عدة اوراق يمكنه بها تحقيق المفاجأة .

أ - فطالما أصبح له الحرية في توجيه الضربة الاولى فقد أصبح بالتالي له الحرية في تحديد الوقت الذي سيبدأ فيه المعركة والمكان المناسب تبعاً لخطته الموضوعة .

ب - وان كانت المفاجأة الكاملة غير متيسرة كما حدث في الماضي (لان الانسان لم يكن يتصور ما حدث) فانه سوف يلجأ الى الخداع لتعويض النقص في المفاجأة كان يوجه ضربات الى اغراض هامة من الناحية السياسية في محاولة ليجذب بها قواتنا او جزء منها وتحويلنا عن فرضه الرئيسي وهو تدمير قواتنا العسكرية . فان هجوما يوجه الى قطاع غزة مثلا او الى شرم الشيخ اكثر احتمالا يطمع من ورائه تحقيق ذلك ومما يثبت هذا الاتجاه محاولات القيام بتجارب انزال في ايلات

وحشد بعض القوات ذات القوة الهجومية أمام غزة .
ج - والورقة الرابعة في يده حقيقة هي قوة الضربة الاولى
من سلاحه الجوي الذي يطمع ان يحقق بها اختلال
توازني لفترة معقولة حتى يحصل على التفوق الجوي
وفي رأيي فان النصف ساعة الاولى من المعركة تعتبر
حيوية في تقرير مصيرها اذ انه سيلجأ الى توجيه اقوى
ضربة يمكنه حشدها من قواته الجوية وعلينا ان نفكر
دواما في كيفية تقليل اثر هذه الضربة خاصة على
مطاراتنا الامامية .

ويجب ان نضع في اذهاننا ان المعركة الجوية هي
الجزء الفاصل من معركتنا مع العدو لذلك فيجب الا
تجذب قواتنا الجوية اي غرض براق في المراحل الاولى
للمعركة فلا يجوز ان يجذبها ضرب حيفا او تل ابيب او
ديمونة بل يجب ان نلقي كل رطل من قنابلنا على مطاراته
حتى لو ادى الامر الى التنازل الوقتي عن بعض الارض
التي يكسبها فان تعرية العدو من غطاءه الجوي فهي
المراحل الاولى سيجعل قواته الاخرى في المراحل التالية
تحت رحمتنا .

د - ومما يحقق له المفاجأة استمرار قواتنا في مراكزها
طوال الايام السابقة لانه قد حدد مواقعها على الخرائط
وان قيل ان هذه القوات موضوعة على محاور تجعله
في شك من المكان الذي ستوجه اليه بعد ذلك فان هذا
حقيقي الى حد ما ولكن سوف تكون النتائج اكبر لو
اننا غيرنا مواقع قواتنا تغيرا جوهريا وباستمرار .
(ولم تتم المذكرة لان العمليات كانت قد بدأت فعلا) .
من ذلك نرى ان الشعور العام لدى المسؤولين كان حتمية
قيام الحرب ولذلك فان القول بأن تحرك مثل هذه القوات الضخمة

كان على سبيل الدعاية امر لا يستقيم مع الواقع .
ثم حتى لو فرض ذلك ألم تكن سلامة القوات وتوفير الامن
لها تحتمان اتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات طالما غادرت ثكناتها
الى مواقع القتال ؟ ولو تم ذلك ما وصلت الامور الى المدى الذي
وصلت اليه .

٤ - كيف اديرت المعركة العسكرية ؟

كان المركز الرئيسي للقيادة بأقسامها المختلفة في القاهرة وكان يقوده نائب القائد الأعلى وهو المشير عبد الحكيم عامر يعاونه عديد من الضباط يمثلون الاسلحة المختلفة والفروع المتعددة لهيئة الاركان .

ثم كان هناك المركز الامامي للقيادة والذي كان عليه ان يفتح ايدانا بالعمل عند توقع العمليات الفعلية . هذا المركز الامامي كان موجودا بسيناء في مواقع أعدت من قبل . وكان من المفروض ان يتحرك اليه المشير عامر ليقود معركته من هناك عند بدء العمليات . وقد أعطيت التعليمات بفتح المركز الامامي للقيادة اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٦٧ وعين الفريق عبد المحسن مرتجى قائدا للجبهة ليعمل من المركز الامامي هذا حتى وصول المشير في الوقت الذي يحدده .

ثم كان هناك قيادة المنطقة العسكرية الشرقية وموقعها في القناة وهي التي تقود الجيش الميداني وكان يتولاها الفريق صلاح محسن وكان اتصالها الأعلى مع القيادة الرئيسية والمركز الامامي ثم لها اتصالاتها مع وحداتها الفرعية .

والقيادة التي ثار حولها لفظ كثير هي قيادة الجبهة اذ يقول الفريق مرتجى «ان لفظ الجبهة يوحي خلاف الواقع ويتعارض مع الاختصاصات الفعلية لمركز القيادة المتقدم لنائب القائد الاعلى الذي كان عليه ان يتواجد فيه عند بدء العمليات وهو يرى علاوة على ذلك انه لم يكن هناك داعيا لمثل هذا المنصب طالما كان الفريق صلاح محسن يتولى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية» (١) . هذا هو تصريح الفريق مرتجى عن القيادة التي كسان يشغلها .

ولكن الاختصاصات الرسمية التي حددت لقائد الجبهة كانت كالآتي :

١ - قائد الجبهة هو المسئول عن مركز القيادة المتقدم يقوم بالتصديق على قرارات قائد المنطقة العسكرية الشرقية في اطار الخطة المصدق عليها من نائب القائد الاعلى وذلك في الفترة التي لا يتواجد فيها نائب القائد الاعلى في المركز المتقدم .

٢ - لا يقوم المركز المتقدم بادخال تعديلات جوهرية على خطط العمليات المصدق عليها (اي تعديلات رئيسية) الا بعد الرجوع لمركز القيادة الرئيسي السلي يتولى التخطيط لهذه الموضوعات .

على اي حال اصبح الوضع يثير الدهشة ويدعو الى الاستغراب فهناك المركز الرئيسي بالقاهرة بقيادة المشير يتولى الاشراف على العمليات الفعلية وهناك المركز المتقدم الذي يديره الفريق مرتجى بعيدا في الامام في سيناء والذي يذكر الفريق مرتجى انه لم يفعل شيئا لا قبل العمليات ولا بعدها وهناك قيادة

المنطقة العسكرية الشرقية بقيادة الفريق صلاح محسن على الضفة الغربية لقناة السويس حائرة بين الاثنين .

حتى الوضع الجغرافي للقيادات أصبح مثيرا للدهشة والاستغراب فأصبح مركز القيادة المتقدم الذي كان من المفروض ان يقود منه المشير معركته متقدما عن مركز القيادة الشرقية وهي قيادة «تابعة» وهذا وضع لا يستقيم في نظام القيادات الثابتة والمحفور لها تحت الارض كما كان الحال عندنا في ذلك الوقت وهو نظام عليه مآخذ كثيرة ليس المجال مناسباً للتعرض له .

كان هذا هو الوضع قبل بدء العمليات ورغمما عما به من غرابة يتحدث عنها الجميع الان . . الا ان احدا لم يعترض . ولننظر الان الى اوضاع هذه القيادات وقت ان ضرب العدو ضربته الجوية صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

كان نصف مركز القيادة الرئيسي طائرا في الجو في طائرة خاصة متجهة الى مطار بير تمادة لعقد مؤتمر تنسيق في المركز الامامي دعي اليه من قبل . وكان اهم الشخصيات في الطائرة : المشير عبد الحكيم عامر : نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة . الفريق محمد صدقي محمود : قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي .

الفريق انور القاضي : رئيس هيئة العمليات . وشاهد الجميع طائرات العدو وهي تدمر المطارات من تحتهم وهم في الجو . ورجعت بهم الطائرة ولم تجد امامها الا مطار القاهرة الدولي لتهبط فيه . واستقل المشير وبعض ضباطه سيارة تاكسي قديمة - كانت موجودة بالصدفة - وأمروا سائقها العجوز ان يتجه بهم الى القيادة العامة للقوات المسلحة . . . وامتثل الرجل للامر وهو يرتجف .

ووصلوا بعد ان كان العدو قد انتهى من ضربته القاضية !!! اما افراد الجزء المتبقي من القيادة الرئيسية هنا في القاهرة

فكانوا في طريقهم الى منازلهم - في الاغلب لتناول طعام الافطار - بعد ان ودعوا طائرة المشير وهي ذاهبة الى سيناء وبعد ان استمعوا الى الاصوات المكتومة للقنابل المعادية وهي تدك طائراتنا على الارض اخذوا بدورهم يلهثون وهم في طريقهم الى مكاتبهم . واظنهم وصلوا بعد ان كان العدو قد انتهى من ضربته الخاطفة . . . !!!

هذا ما حدث لمركز القيادة الرئيسي الذي كان المفروض ان يدير المعركة وقت بدئها .

فماذا حدث في سيناء ؟ كان افراد المركز الامامي للقيادة برئاسة الفريق مرتجى في مطار بيرتمادا ليستقبلوا المشير بدورهم وشاهدوا وهم وقوف طائرات العدو وهي قادمة في اطمئنان حتى حسبوها طائراتنا التي تحرس طائرة المشير التي ينتظرونها . . . حتى ضباط القوات الجوية لم يميزوا انها طائرات معادية الا حينما بذات القنابل تتساقط على المطار لتدمر كل ما فيه . . . !!!

وبدورهم اخذوا يلهثون ليعود كل الى مكانه . . . البعض كان عليه ان يذهب بعيدا الى غزة او رفح او العريش واشك ان هؤلاء وصلوا الا بعد ان غابت شمس ذلك اليوم الاسود .

وباقى افراد قيادات الوحدات كانت في المركز الامامي في الامام في انتظار المؤتمر الذي سيعقد وحينما حدث العدوان اخذوا بدورهم يلهثون للعودة الى وحداتهم .

وكان افراد قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بقيادة الفريق صلاح محسن ايضا في مطار بيرتمادا وقت الضربة واخذوا يرجعون في سرعة الى الغرب حيث توجد مراكز قياداتهم . . .

كان هذا هو ما حدث في الساعة الثامنة والدقيقة الاربعين من صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ حينما ضرب العدو ضربته القياضية . ويعلق اللواء عبد الحميد الدغدي قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي في سيناء وقت العمليات على ذلك فيقول فيسبي

حديثه في «آخر ساعة» (١) «لقد كان القادة في انتظار المشير وكان كل القادة اما في المطار او في الطريق الى المطار . وانا انسب الانهيار السريع في الجبهة في الساعات الاولى الى وجود كل القادة في مطار بيرتمادا وهو مكان بعيد عن مراكز القيادة والسيطرة لادارة العمليات وقد ضرب هذا المطار قبل اي مطار آخر وبتركيز شديد مما يؤكد علم اليهود بمن فيه» . ويقول في تعليق آخر حينما امرته قيادة الجيش بنسف مركز العمليات ، رفض ذلك «وردت ردا عنيفا جدا على قيادة الجيش وقلت لهم عاوزينسي اهرب زي ما انتم هريتم وهذه الاشارة مسجلة ولم ادمر مركز القيادة ولم انسحب» .

هذا هو تعليق اللواء عبد الحميد الدغدي قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي في سيناء .

اما انا فأرجو ان تعفوني من اي تعليق .

وبدأت القيادة تعمل ولست ادري الوقت الذي استغرقته حتى تم ذلك من بدء القتال ولكن لا بد ان توافقوني على انه كان وقتا ثميننا للغاية تقرر فيه مصير القتال .

ولنرى سويا كيف كانت تعمل هذه القيادة اثناء العمليات من واقع ما نشرت الصحف والمجلات ايضا .

في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم ٦-٦-١٩٦٧ . اي بعد بداية القتال بيوم واحد اتصل المشير عبد الحكيم عامر من القاهرة بالفريق عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة في المركز الامامي بسيناء يستوضحه الموقف فأجابه الفريق مرتجى بأن الموقف لا

١ - رفض اللواء الدغدي ان يترك قيادته لاستقبال المشير رغما عن التنبيه عليه اكثر من مرة ورغما عن اتصال قائد القوات الجوية به وبقي في مركز قيادته . وهو تصرف حميد من شخص مسئول .

بأس به (١) واقترح عليه ان تنسحب القوات من خطوطها الامامية الى خط الدفاع الثاني (٢) ليصبح هذا الخط هو النطاق الامامي او الاول الذي تدافع عنه قواتنا حتى آخر طلقة وآخر رجل وستعمل الفرقة الرابعة المدرعة (٣) كاحتياط .
ووافق المشير عامر على الاقتراح (٤) .

وبناء على ذلك اتصل الفريق مرتجى قائد الجبهة بالفريق صلاح محسن قائد المنطقة العسكرية الشرقية او قائد الجيش الميداني واخبره بموافقة المشير على الاقتراح سالف الذكر فايد قائد المنطقة القرار ورحب به .

الا انه في حوالي الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر نفس اليوم اتصل قائد المنطقة بقائد الجبهة اي بالفريق مرتجى ليخبره ان المشير عامر اصدر تعليماته بأن تتحرك الفرقة الرابعة المدرعة من مواقعها الى ناحية الشرق لتفك الحصار عن القسيمة !!
ويعلق الفريق مرتجى على هذا القرار - وهو محق تماما في تعليقه - بأنه خطر جدا ويعمل ذلك بالاتي :

١ - «لان قوة الاندفاع لهجوم العدو لم توقف بعد وانا لم ارض ان استخدم الاحتياطي بتاعي الا اذا كنت وقفت او عطلت او ابطلت الاندفاع بتاع العدو» .

١ - لم تكن اغلب القوات قد اشبكت بالعدو بعد وكان الموقف على كافة الجوانب جيدا تماما هذا بعض الاختراقات هنا وهناك والتي كان من الممكن القيام ضدها بهجمات مضادة لاستعادة الموقف .

٢ - كان هناك خط دفاعي آخر في الخطة «قاهر» بين خط الدفاع الاول وخط المضائق وهذا هو الخط الذي وافق المشير على الانسحاب اليه .

٣ - كان يقود هذه الفرقة اللواء محمد عوض الفول .

٤ - هذا من واقع حديث الفريق مرتجى في مجلة آخر مطبوعة .

٢ - «ولغاية دلوقت لم يكن ظهر اتجاه مجهوده الرئيسي وبعدين الفرقة المدرعة دي هي الشيء الوحيد اللي في ايسدي خصوصا الفرقة اللي قالوا انهم سيشكلوها في مصر كانت كلها كلام وهمي يعني ما بين القناة ومصر ما كانش فيه حاجة فكل ده خلى الواحد يشعر ان ده عملية خطيرة جدا» .
ويستطرد الفريق مرتجى فيقول انه حتى لا يكون معترضا على الاوامر قام بتوجيه قائد الفرقة الرابعة المدرعة بدراسة الموقف حتى يقوم بالاتصال بالمشير فلم يتمكن . الا ان المشير رجع فالغى العملية .

ودون ما شك فان هذا الاجراء اجراء سليم للغاية في مواجهة هذا التدلبذب الخطير في اصدار القرارات لانه لا يعقل بتاتا انه في الساعة الحادية عشر والنصف يوافق المشير على ان يصبح الخط الثاني هو النطاق الاول واحتياطيه هو الفرقة الرابعة المدرعة ثم بعد اربعة ساعات فقط من هذا الامر يصدر قراره الخطير بتحريك الفرقة الرابعة المدرعة لفك حصار القسيمة !! واجب ان اوضح هنا ان الفرقة الرابعة المدرعة التي تصدر اليها هذه الاوامر المتضاربة لم تصبح في تلك الحالة احتياطيا للنطاق الاول فحسب بل اصبحت احتياطيا للجمهورية كلها واصبحت بهذه الصنورة هي القوة الوحيدة الموجودة في يدنا لمواجهة المواقف الطارئة وبالرغم من ذلك تصدر اليها تلك الاوامر المتضاربة بسرعة تؤكد حالة الخلل التي كانت تسود القيادة في ذلك الوقت !!!

وهذا الموقف يشير نقطتين اخريتين :

- ١ - اين كان القادة الموجودين في مركز القيادة الرئيسي والذين يعملون بجوار المشير ؟ هل درسوا ؟ هل اقترحوا ؟ هل اعترضوا ؟ وهم ذوي المناصب الخطيرة والرتب الرفيعة التي لا تقل عن رتبة الفريق .
- ٢ - ان الفريق مرتجى كان يباشر فعلا مهام القيادة في نفس

الظروف التي مارسها فيها غيره من القادة وهذا عكس الصورة التي تتردد .

● فهو يتصل بالمشير وبقائد المنطقة العسكرية الشرقية وبقائد الفرقة الرابعة المدرعة .

● بل حينما يرى قائد المنطقة الشرقية ان قرارا خطيرا اصدره المشير لم يجد من يتصل به الا الفريق مرتجى .

● بل نجده حينما يبلغه القرار يؤجله ويصدر تعليماته لقائد الفرقة الرابعة المدرعة بدراسة الموقف حتى يتصل بالمشير .

● ونجده يبدي اقتراحات يوافق عليها في الحال . ولنتنقل الان الى مواقف مصيرية اخرى لنوضح بها كيف كانت تعمل القيادة وقت العمليات .

حينما بدأ اليهود في توجيه بعض النشاط ناحية شرم الشيخ والغردقة ركزت القيادة العسكرية جهدها في ذلك الاتجاه وحولت جزءا كبيرا من الاسطول الى منطقة الغردقة .

وحينما تساعل الفريق عبد المنعم رياض عما يحدث لو ان العدو حشد اربعة او خمسة لواءات مدرعة واتجهوا الى الجنوب محاولين تطويق قواتنا من الخلف . تصور المشير ان هذا هو الحل الوحيد المقترح امام العدو وامر بتخصيص القوات التي كانت مخصصة لاحتلال المضائق - وهي قوات هزيلة سواء من ناحية الكم او الكيف رغما عن خطورة هذا الخط - بعمل ستارة لمواجهة هذا الاحتمال وذلك بعد تعزيزها بوحدات من الدبابات والمهندسين ولم يكتف بذلك بل اخذ يسحب القوات التي كانت ستهاجم ايلات لتعزيز هذه الستارة وبذلك اصبح المجهود الرئيسي للقوات في المحور الجنوبي بعد ان كان في المحور الشمالي تبعا للخطوة «القاهر» .

ولا شك ان الاحتمال الذي عرضه الفريق عبد المنعم رياض هو احتمال ما كان ينبغي استبعاده على الإطلاق اذ ان العدو

دائما يتبع طريقة الحل غير المباشر (١) في عملياته ويؤمن بسياسة القطع التي هي العمود الفقري بالنسبة لهذه الطريقة وكان من الواجب ان يكون ذلك محل اعتبار عند وضع الخطة الدفاعية الاصلية او أنه طالما ان ذلك لم يتم فان مواجهته السريعة ما كان ينبغي ان تخلخل النظام الدفاعي من اساسه .

ومعنى ذلك ان القيادة كانت ترقص على الاتغام التي يضدها العدو .

ثم خط المضايق ايضا لم يسلم من القرارات القاضية هو الآخر . علما بأنه من اهم خطوط الدفاع عن سيناء . من يفقده فقد سيناء وقناة السويس ومن يحتفظ به يمكنه ان يدافع عن كل المناطق التي في غربه ويمكنه ان يسترد اي موقع فقد فسي الشرق (٢) . اذن فهو خط لا بد من تحصينه والتمسك به لآخر طلقة وآخر رجل . وقد اكدت هذه الحقيقة تجارب عام ١٩٥٦ . الا ان هذا الخط لاقى اهمالا عجيبا سواء قبيل العمليات او اثنائها . فقبل العمليات لم يلتفت احد الى تحصينه وان احتج بعامل عدم توفر الميزانية فان لنا رد على ذلك في المصفحات التالية ثم لم تخصص له في الخطة «قاهر» الا وحدات غير مدربة وغير كافية . حتى تلك القوات سحبت لتعزيز الستارة . ثم اثناء العمليات الفعلية كان هذا الخط يتبع في البداية قائد الجيش الميداني وحدوده الخلفية كانت تصل حتى القناة الا أنه في يوم ٤ يونيو صدرت تعليمات بان يتبع هذا الخط قائد منطقة القناة !! ثم يصل التضارب الى منتهاه اذا استعدنا كلام اللواء محمد

١ - الحل غير المباشر او الاقتراب غير المباشر .

٢ - بحث تأثير سيناء على الامن القومي للبلاد في كتاب المؤلف «الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي» .

عوض الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة امام المحكمة التي شكلت لمحاكمته عقب النكسة فحينما سئل عن الاوامر الصادرة اليه اجاب ان الاوامر الكتابية الصادرة له تقضي بالانسحاب ليلا الا ان قائد الجيش الميداني أكد انه اعطاه اوامر شفوية الا ينسحب الا بأوامر منه . ولما كانت الفرقة قد انسحبت فعلا الى غرب القناة بل وصلت بعض وحداتها بسرعة منقطعة النظير الى القاهرة فقد امره الفريق صلاح محسن بالعودة ثانية الى المضائق . وفي الوقت الذي كان كل ذلك يحدث كان المشير عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة يعتقد ان الفرقة الرابعة المدرعة تقاتل قتالا عنيفا في خط المضائق !!

ثم نصل الى قمة المأساة فلعلنا نذكر كيف اتصل المشير عامر الساعة الحادية عشر والنصف صباح يوم ٦-٦-١٩٦٧ بالفريق مرتجى ليسأله عن الموقف واجابه مرتجى بأن الموقف لا بأس به وصدق على سحب القوات الامامية الى الخط الدفاعي الثاني على ان تكون الفرقة الرابعة المدرعة احتياطي . ثم لعلنا نذكر انه في الساعة الثالثة والنصف من نفس اليوم امر الفرقة الرابعة المدرعة بالتقدم شرقا لفك حصار القسيمة ثم عاد فالقى هذا الامر وفي حوالي الساعة الرابعة اي بعد نصف ساعة فقط أصدر المشير عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة اوامره راسا السنى الوحدات بالانسحاب على ان تكون غرب القناة في ليلة واحدة وبدأ قائد المنطقة الشرقية توزيع القوات على اماكنها التي كانت تحتلها وقت السلم علامة على ان الحرب قد انتهت .

وهكذا وبعد ٣٦ ساعة فقط من بدايسة القتال صدرت التعليمات بالانسحاب .

ومن المؤكد ان الاوضاع الفعلية عصر يوم ٦-٦-١٩٦٧ لم تكن تبرر اصدار قرار الانسحاب العام فقد كانت هناك تشكيلات كاملة سليمة لم يصطدم بها العدو بعد . ولا كانت الخسائر العامة بذات شأن كما كانت اوضاع قواتنا على المجهود الرئيسي للدفاع

وقدرتها على شن الضربة المضادة متوفرة لتوجيه ضربة محدودة للعدو تكسر من حدة اندفاعه .

وبدا «الجيش المفترى عليه» يمر في انعكاس لحظاته نتيجة لاختفاء قياداته وعدم تقديرها للامور وبدأت القوات التي لم تكن قد تحملت اية خسائر تذكر ولم تكن قد اصطدمت بالعدو بعد تتكبد خسائر فادحة في مذبحة مروعة بعد ان تركتها قيادات القمة دون ان تحاول راب الصدع او سد الثغرات او على اقل تقدير الاستشهاد مع «القوات المفترى عليها» والتي لاقت بعد ذلك من الدل والهوان اكثر مما لاقت من الاستشهاد والاسر .

هـ - كيف اتخذ قرار الانسحاب ؟

بادئ ذي بدء فان عملية الانسحاب هي احدى اوجه المعركة تماما كالهجوم والدفاع يلجأ اليها القادة عادة لتفادي التورط في موقف حرج .

ولهذه العملية قواعدها وحساباتها المعروفة تدرب عليها القوات دائما في زمن السلم حتى يمكن تطبيقها في زمن الحرب اذا دعت الحالة الى ذلك .

وهي عملية معقدة يزيد بها تعقيدا اذا تمت اثناء الاشتباك مع العدو وتحت ضغط منه اذ يلعب العامل النفسي دورا كبيرا يحتم السيطرة الكاملة على كل خطوة من خطوات الانسحاب والا فقدت السيطرة على القوات وان تم ذلك انقلبت عملية الانسحاب الى فوضى تؤدي الى كارثة .

ويتم الانسحاب تحت الحماية المتبادلة للقوات وعلى خطوات تحسب حسابا دقيقا يدخل فيه عدة اعتبارات منها بعد الموقع التالي عن الموقع الاصلي وحالة الطرق الميسرة وسعتها والقوة الضاغطة للعدو .

وعلى ذلك فان القوات الكبرى لا يمكن سحبها في فترة

قصيرة لزيادة حجم الافراد والمركبات والمواد التموينية والمعدات الموجودة معها . لذا فانها تنسحب على عدد من الليالي باجراء عمليات تخفيف منظمة بحيث لا يشعر العدو بتخفيض قوة النيران الا في آخر لحظة ممكنة .

واذا كان العدو متفوقا - وعادة يتم الانسحاب لهذا السبب - يجب ان تتم العمليات تحت ستار الظلام . اذن فلجوء القيادة الى عملية الانسحاب لا غبار عليه من ناحية المبدأ .

ولكن هل كان هناك داع لعملية الانسحاب ؟ ثبت ثبوتا قاطعا انه حينما صدرت تعليمات الانسحاب - ولا يعرف التوقيت الدقيق لصدور هذه التعليمات - ان الموقف العام للقوات كان متماسكا في كافة المحاور . صحيح كان هناك اختراق هنا او هناك بأعداد بسيطة من المدرعات الا ان هذا الموقف يعتبر طبيعيا في المعركة الدفاعية اذ تكون القوات دائما على استعداد لمواجهة مثل هذه المواقف بالقيام بعمليات هجوم مضادة تسترد بها الموقف . وكانت الخسائر في الافراد والمعدات في القسوات البرية طفيفة لا تذكر .

اذن من وجهة نظر القوات البرية لم يكن هناك داع لصدور امر الانسحاب .

ولكن كان هناك عامل هام تدخل في تقدير موقف القيادة العامة وهي الضربة الجوية التي قام بها العدو صباح يوم ١٩٦٧-٦-٥ وقد لا تكون ابعاد موقف الخسائر قد حصرت يوم ٥ ونهار ١٩٦٧-٦-٦ وحينما اكتشفت القيادة العامة ابعاد الكارثة أصيبت بالذعر وأمرت بالانسحاب .

وانني أغلب حدوث ذلك وبهذا التصور . ومن وجهة نظري فان قرار الانسحاب سليم والحالة هذه اذ ان الامر كان يقتضي تقصير خطوط مواصلات القوات المتناثرة بعيدا نحو الشرق والارتداد الى مواقع اكثر تحصينا ولو من

الناحية الطبيعية لمواجهة موقف ضعب في الايام التالية .
ولكن القرار شيء والتصصور العام لطريقة الانسحاب
شيء آخر .

وقد أخبرني الفريق محمد فوزي وكان وقتئذ رئيسا لهيئة
اركان حرب القوات المسلحة انه في وقت ما بعد ظهر يوم
٦-٦-١٩٦٧ استدعاه المشير عامر وكلفه بوضع تصور عام لسحب
قواتنا من سيناء على ان يتم ذلك في اسرع وقت ممكن . وتنفيذا
لهذا الامر اجتمع كل من الفريق اول محمد فوزي ومعه الفريق
أنور القاضي رئيس هيئة العمليات واللواء ممدوح جاد تهامي من
قوة العمليات الحربية ووضعوا تصورا لعملية الانسحاب كالآتي:
١ - تنسحب القوات الى خط المضائق وتتمسك به الى آخر
طلقة وآخر رجل .

٢ - يتم ذلك في ثلاثة ايام واربعة ليالي متوالية .
وكتب هذا التصور على ورق وبعد نصف ساعة كان ثلاثتهم
امام المشير عامر ليعرضوا عليه نتيجة الدراسة . وجدوه وقد
أسند رجله على سلة المهملات وهو ينظر نظرات زائغة الى لاشيء .
وقرا اللواء ممدوح جاد تهامي نتيجة الدراسة من الورقة
التي في يده .

وهنا علق المشير قائلا «ثلاثة ليالي يا فوزي ؟ ده انا اصدرت
أوامر الانسحاب خلاص» !!! .

كانت أوامر المشير التي وصلت الى القوات تنص على ان تكون
كافة القوات غرب القناة قبل صباح يوم ٧-٦-١٩٦٧ !!
واي رجل له المام بسيط بالنواحي العسكرية يعلم ان القرار
بهذه الصورة مستحيل التنفيذ .

فهناك آلاف من الافراد ، وآلاف من المركبات بأنواعها ،
وآلاف الاطنان من المعدات والمهمات والمواد . واذا اضعفنا الى ذلك
قلة الطرق وعدم صلاحية الأرض في اغلب المناطق للسير عبر
الاراضي ثم العدد المحدود للمعابر على قناة السويس لعرفنا ان

الانسحاب بهذه الصورة يعتبر كارثة كاملة .

وبالقطع لم يكن المشير في حالته الطبيعية حينما اصدر مثل هذا الامر وأن الرجل كان قد أصيب بانهيار كامل نتيجة للكارثة التي حلت بقواته الجوية ولم يعرف بأبعادها الا قبيل صدور هذا الامر المدمر . كان الرجل قلقا طوال الوقت وكان الامل يداعبه في ان شيئا ما ، ما زال متبقيا في يده الا انه لما تحقق من الكارثة اصدر هذا الامر الذي لا يمكن تنفيذه .

لمن اصدر هذه التعليمات ؟ قيل انه اصدرها مباشرة لبعض الوحدات وقيل انه اصدرها لقائد المنطقة الشرقية الذي قسام بدوره بتحديد الاماكن للقوات عند وصولها غرب القناة . الامر الثابت هو ان خطة انسحاب بالمعنى المفهوم لم تكن محل تفكير احد .

والامر الثابت ايضا انه بالرغم من ان الجميع كان يتوقع الكارثة فان احدا من القادة لم يفعل شيئا لتخفيفها بل الشئ الذي يلفت النظر ان كافة القيادات العليا كانت في الضفة الغربية للقناة قبل قواتها والدليل على ذلك نسبة الخسائر فيها وهي نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بالآلاف الضحايا من الافراد . وهناك سؤال ملح : هل اصدر المشير عامر قرار الانسحاب بعد موافقة الرئيس عبد الناصر ؟

يقول الفريق مرتجى في حديثه انه لما سأل المشير بعد انتهاء العمليات عما اذا كان الرئيس كان يعلم بأمر الانسحاب ذكر له المشير بالحرف الواحد «اظن انت لازم تفهم كويس قوي اني انا لا أستطيع ان اتخذ مثل هذا القرار الا بموافقة رئيس الجمهورية» . ويقول مرتجى ايضا انه سأل نفس السؤال للرئيس عبد الناصر حين مقابلته له في نوفمبر ١٩٦٧ فأجابته «انا عرفت بالانسحاب بصورة تجعلني مافيش مفر اني اوافق عليه قبيل الانسحاب» .

وانا بدوري سمعت من الرئيس اكثر من مرة انه بعد ابتداء

العمليات لم يتدخل في اي قرار وترك الامور كاملة في أيدي القيادة العامة للقوات المسلحة .

وأيا كان الامر فلا غبار كما سبق ان ذكرت على قرار الانسحاب في حد ذاته فهذا لم يكن يؤدي الى الكارثة بل كان من الواجب اتخاذ مثل هذا القرار .

ولكن الذي أدى الى الكارثة هو التخطيط العام للانسحاب بان يتم في ١٢ ساعة ويقفزة واحدة الى غربي القناة فتحسول الاجراء الذي كان يقصد به انقاذ القوات البرية في سيناء السي نكسة عسكرية كاملة بإبعادها المؤسفة .

اذ ان القوات اخذت طريقها الى الغرب وهي محملة على آلاف العربات دون تنظيم او ضبط للتحرك وتصادمت القوات التي تتحرك على الطرق العرضية بالقوات التي تتحرك على الطرق الطولية فتوقفت القوات واكتظت الطرق وطلّسع صباح يوم ٧ وآلاف العربات وراء بعضها على طرق سيناء فكانت طعاما شهيا لطيران العدو وترك الجنود عرباتهم في سير شاق طويل دون طعام او ماء فقتل منهم من قتل ومات منهم من مات وأسر منهم من أسر ووصل الآلاف منهم على الاقدام وهم لا يصدقون ما حدث .

وفقد «الجيش المفتري عليه» في سيناء سلاحه ومعداته وعرباته ولم يتبق منه الا الشاردين من الافراد واصبحت مصر — ولأول مرة في التاريخ — بدون جيش لفترة لن تنسى .

٦ - قصة الضربة الاولى والضربة الثانية

قيل كلام كثير عن هذا الموضوع ...
قيل انه كان من المفهوم ان القاهرة ستقوم بتوجيه الضربة
الاولى الى العدو ويلاحظ تناقض هذا القول مع ما سبق ان قيل
في التصريحات الصحفية المتعددة من ان تحرك القوات بهذه
الكثافة الى سيناء كان نوعا من انواع الدعاية .
وقيل انه لو تم ذلك لحصلنا على التفوق الجوي والمباداة .
وقيل ان هذا المفهوم كان سائدا حتى مؤتمر يوم ٢٥-٥-١٩٦٧
الذي حضره الرئيس عبد الناصر حينما ذكر ان الضربة الاولى
لاسرائيل ستكون على قواتنا الجوية للحصول على التفوق الجوي
ويجب الاستعداد لمواجهة هذا الاحتمال .. وهنا قال قائد القوات
الجوية «ان متظرنا سيختلف كثيرا فيما لو تركنا المباداة في يد
العدو» . ورد الرئيس «بان هذا قرار قد اتخذ وعليكم اتخاذ
الاجراءات التي تحد من تأثير الضربة الجوية الاولى» .
وقيل ايضا ان رئيس الجمهورية اكد هذا الاتجاه في مؤتمر
يوم ٢-٦-١٩٦٧ وزاد عليه بان العدو سيقوم بهجومه يوم
٥-٦-١٩٦٧ وبضربة جوية مفاجئة .

وإزاء هذا الذي قيل بعض الكثيرون أصابع الندم مرددين
بأنه لو قمنا بالضربة الاولى لتغير وجه التاريخ . ولكن آه مسن
القيادة السياسية !!! لو انها لم تقرر قيام العدو بالضربة الاولى
لحدث غير ما كان !!!

على اي حال علينا ان نوضح هذا الامر بالمناقشة العلمية
البحثية ومن واقع الاحداث .

واول سؤال يتبادر الى الذهن هو : هل من حق القيادة
السياسية ان تصدر مثل هذا القرار ؟ وبدون تردد فان الرد
بالاجاب . لان الموضوع يتعلق باعلان الحرب وهذا هو من واجب
القيادة السياسية دون نقاش . لان موضوع الضربة الاولى او
الضربة الثانية معناه هل نبدأ الحرب ام نترك ذلك للعدو اي انه
قرار سياسي بحث اتخذته القيادة السياسية لانها تعلم حدودها
وواجبها :

وسأضرب على ذلك مثلاً من تاريخنا القريب... قبل العبور
الذي تم يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وفي احد المؤتمرات العسكرية التي
حضرها الرئيس انور السادات اعترض الفريق محمد صادق على
بدء القتال الا اذا توفرت الاسلحة والمعدات... ولم يكن وحده
الذي اعترض بل شاركه في ذلك بعض القادة الحاضرين . وكان
ذلك يعني ان القيادة السياسية تريد استئناف الحرب لتحرير
الارض وأن القيادة العسكرية لا تريد ذلك .

الا ان رئيس الجمهورية رأى ان هذا الموقف ضد الأهداف
السياسية للبلاد فعزل القيادة العسكرية وكان العبور (١) .
وهذا الموضوع نمر عليه الان مر الكرام وببساطة شديدة .

١- كتاب وثائق حرب- اكتوبر لوسى صبري - راجع ملاحظتنا السابقة
بهذا الخصوص .

ولكن كم كان يكون الموضوع محل جدل لو ان العبور لم ينجح - لا قدر الله - !!؟ كانت الاصوات سترتفع حينئذ بخطأ القرار السياسي وبأن القيادة السياسية لم تستمع الى رأي المختصين من العسكريين وان القيادة السياسية قادت البلاد الى كارثة اخرى لا تقل عن كارثة يونيو بأي حال من الاحوال وان الانفراذية في اتخاذ القرار هي التي أدت الى هذا المصير .

كان هذا هو الذي سيقال .

وبالرغم من ذلك فان القيادة السياسية استخدمت حقها في اعلان الحرب واستئناف القتال ايا كانت النتائج فهذا حق لها لا جدال فيه .

والسؤال الثاني الذي نريد ان نناقشه هو : هل كان لدى القيادة السياسية ما يبرر اتخاذ هذا القرار ؟ اقصد هل كان لدى عبد الناصر من الاسباب ما يجعله يعطي فرصة الضربة الاولى للعدو ؟ والاجابة ايضا بالاجاب اذ ان هذا القرار كان مستندا الى عدة حقائق :

- فجميع الدول العظمى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا كلها تطالب بالانتهاء القتال .
- اتصالات مستمرة ورسائل متعددة تنصح بذلك وتؤكد .
- بل يصرح ديغول وقتئذ بأن فرنسا ستترسم سياستها المقبلة على ضوء من الذي سيكون البادئ بالقتال .
- ثم لماذا نبدأ نحن القتال وقد حصلنا على كل اهدافنا السياسية التي كنا نأمل في تحقيقها ؟
- فقد ازلنا كل القيود التي نتجت عن عدوان حرب ١٩٥٦ :-
- فقد سحبنا القوات الدولية وأعدنا سيطرتنا على شرم الشيخ وقطاع غزة واستعدنا حقوقنا في السيطرة على الملاحة في الخليج .
- فلم نبدأ نحن بالقتال اذن ؟

تماما كالوضع الحالي لاسرائيل : فقواتها في سيناء والجولان والضفة الغربية . من يريد الحصول على ارضه فليذهب هو ليقاثلها في سبيل ذلك اما اسرائيل فلماذا تبدأ القتال ؟ بل لماذا ترغب فيه ؟

اذن فقد كان من حق القيادة السياسية ان تصدر مثل هذا القرار .

وفي الوقت نفسه كان لديها ما يبرره من الناحية السياسية . بل كان لديها ما يبرره من الناحية العسكرية اذ ان عبد الناصر سأل الفريق صدقي محمود عن نسبة الخسائر التي يتوقعها اذا ضرب العدو ضربته الاولى فكان رده انه يتوقع ان تكون الخسائر من ١٠ - ١٥ بالمئة . فذكر الرئيس له ان هذا يرضيه (١) .

وبفعلا هذه النسبة ترضي تماما من يتخذ مثل هذا القرار اذ انه سيكون في يده بعد ذلك قوة ضخمة يرد بها في ضربات متتالية ولو توقع واضع القرار تلك النسبة الضخمة من الخسائر التي حدثت يوم ٥-٦-١٩٦٧ لوضع ذلك موضع الاعتبار .

والسؤال الآخر الذي يحتاج الى اجابة علمية هو : وهل كان بالضرورة اذا ضربنا الضربة الاولى ان نحرز التفوق الجوي كما يقولون ؟ اذا اردنا ان نستعين بالرأي العام يمكن قول ذلك اما اذا اردنا التقييم الموضوعي فقد تكون النتيجة مختلفة كل الاختلاف . فللحصول على التفوق الجوي يحتاج الامر في العادة الى فترة زمنية معقولة اذ هو عملية تحتاج الى مداومة ضرب مطارات العدو وارضيه نزوله واسقاط طائراته . . . مع تخصيص الجهود الجوي الكافي . اما في حالة الحصول على هذا التفوق

١ - حديث الفريق عبد المجيد مرتجي الى اخر سبحة .

بضربة واحدة خلال ساعة أو ساعتين كما حدث في يونيو ١٩٦٧. -
فهذا أولا لا يحدث الا ضد عدو متهاون، فرط في اعداد اقل حد
من الترتيبات للحفاظ على سلامة قواته ويحتاج مع ذلك الى
ترتيبات اضافية اهمها :

● الحصول على المعلومات التفصيلية عن العدو .

● التدريب الجيد .

● التخطيط الدقيق المسبق .

اذ ان مثل هذه العمليات ليست ضربا من ضربات الخطف كما
يحدث على موائيد اليسر ولا هي «فهلوة» يمكن تقييمها
«بالتهويش»... ابدأ ليست أمور المصير والتي تعالج بهذه
الطريقة انما تعالج باهتمام بالغ وعلم ومعرفة . اما دون ذلك
فتسوء العاقبة ويهتز المصير .

ويمكن ان أقطع هنا ان المعلومات المتيسرة عن مطارات العدو
وطائراته كانت قليلة ويمكن الرجوع الى المعلومات المتيسرة عن
المطارات الاسرائيلية في ذلك الوقت للتأكد من صدق ما اقول .
كان لا بد من تواجد معلومات عن مواقع المطارات والعلامات
الشهيرة التي تميزها للتعرف عليها ليلا ونهارا وكيفية ادارتها
والدفاع الجوي والارضى عنها وممراتها والمواد المصنوعة منها هذه
الممرات والملاجئ ان وجدت وطريقة العمل في المطار وما هي
اوقات الراحة واوقات العمل واين ميسات الطيارين وطسرق
الاقتراب المميزة لهذه المطارات ونظام الانذار ومدته... الخ .
فهل كان هذا موجودا؟ هل كان هذا متيسرا؟

قد يكون هناك بعض المعلومات عن مكان بعض المطارات . اما
اكثر من ذلك فلا .

حتى الطائرات المعادية لم يكن هناك معلومات متيسرة عنها !!
والدليل على ما اقول سأنقله من كلام الفريق مرتجى بالحرف
الواحد وهو مأخوذ من تصريحه في «آخر ساعة» «هو الفريق

صدقني محمود انهم باته اعطى معلومات مبالغ فيها لرئيس الجمهورية على ضوءها اتخذ قرار سياسي او صعدت العمليات حتى وصلت الى الحرب وهم يستندوا الى ان الفريق صدقي محمود قال انه من الممكن ان احنا لو ضربنا الضربة الاولى سنخسر من ١٠ - ١٥ بالمئة من القوات والحقيقة ان الفريق صدقي محمود لما بنى هذا الرأي ووضع خطة الدفاع الجوي كان بناء على المعلومات المستقاة من المخابرات ان مدى طائرات العدو لا يزيد عن القناة الا ان اليهود ركبوا خزانين بنزين تحت الاجنحة زود لهم المدى الى انه يضرب اي جزء من الجمهورية كما ان الرادار يتاعنا في هذا الوقت ما كانش يجيب الارتفاعات التي اقل من ٥٠٠ متر الا ان اليهود جم على ارتفاع ٣٦ متر فوق سطح الارض ولذلك لم يلتقطهم الرادار وده مثلا ضمن الحاجات التي اخدت على الفريق صدقي محمود لانه كان يجب ان يتنبأ بالتطور الذي حدث في الطيران الاسرائيلي . ولكن اللي بيعد قرار سياسي باعطاء الضربة الاولى للعدو يسال نفسه هل في مقدوري ذلك ام لا ؟ لازم يكون عندي دفاع قوي جدا على المطارات وكان لازم يكون عندي دشم وكان لازم يكون عندي ملاجيء وكان لازم يكون عندي مطارات سرية جدا بحيث لازم احط فيها الطائرات علشان لا تظهر» .

من هذا الحديث يظهر لنا ان القوات الجوية كان ينقصها المعلومات عن العدو بما في ذلك مدى طائراته . وهذا امر عجيب . فخواص الطائرة نفسها ليست سرا من الاسرار بل تنشر في المجلات والصحف وفي الـ **Geans** وهي موسوعة انواع الطائرات الموجودة في العالم .

ومدى الطائرة الميراج يسمح لها بالطيران لمسافة طويلة تجعل مطاراتنا جميعا في متناول يدها اذا اقتربت على الارتفاع العالي . هذه معلومات يعرفها الجميع .

ان المفاجأة الحقيقية لاستخدام العدو لطائراته الميراج لم يكن

في المدى كما ذكر في هذا التصريح ولكنه كان في الارتفاع الذي اقتربت به الطائرات وفي طرق الاقتراب التي سلكتها وفي قوة الضربة وتركيزها .

فمن ناحية الارتفاع اقتربت الطائرات على ارتفاع اقل من خمسين مترا اغلب الطريق لكي تتفادي وسائل الانذار ولما كان الطيران الواطي يستهلك من الوقود كميات اكبر مما يستهلك في الطيران العادي فقد استخدمت اسرائيل خزانين للوقود لتعويض ذلك . اذن فان استخدام اسرائيل للخزان الاضافي لم يكن لتعويض النقص في المدى بقدر ما كان لمواجهة الاقتراب بالطيران الواطي .

اما من ناحية طرق الاقتراب فقد اقتربت الطائرات من ناحية البحر والبعض الآخر اقترب اقترابا مباشرا وكانت هذه الناحية ايضا خالية من وسائل الانذار فحتى لو تيسرت هذه الوسائل فان المفاجأة ستتم لحسن اختيار العدو لطرق اقترابه .

ثم النقطة الاخيرة في تحقيق المفاجأة كانت في قوة الضربة وذلك بحشد اكبر عدد ممكن من الطائرات الاسرائيلية لتضرب في وقت واحد مطارات متعددة على ابعاد كبيرة عن بعضها مما احتاج الى تخطيط عميق وتوقيت دقيق وتدريب كامل .

هذا من ناحية المعلومات وعدم توفرها وهي احدى ضرورات نجاح الضربة الاولى فاذا انتقلنا الى النقطة الثانية وهي التدريب الجيد فانهي اتساءل : هل كان الطيارون مدربين على الطيران الواطي ليتفادوا رادارات العدو واجهزة انذاره ؟ بل هل كانت هناك معلومات عن اجهزة الانذار المعادية حتى يمكن مفاداتها ؟ ام ان الحقيقة كامنة في اننا لم نضع هذه العوامل موضع اعتبار ؟

ولنترك الحديث للواء طيار عبد الحميد الدغدي (١) حينما سئل عن مهمته بعد تازم الموقف في ١٥ مايو فقال «مع بداية التوتر سألت عن مهمتي فقبل لي تنفيذ خطة فهد واحمد وهي ضرب جميع مطارات اسرائيل وعناصر دفاعه الجوي على ارتفاع منخفض . وبدأت التمرکز على اساس هذه الخطة ولكنني وجدت نسبة كبيرة من الطيارين لم تتدرب على الطيران المنخفض وعلى القذف من الطيران المنخفض فطلبت عودتهم لإتمام التدريب في الخلف . وفعلنا تم ذلك» وفي موضع آخر من حديثه يذكر اللواء الدغدي انه «في الساعات الاولى ليوم ٥ يونيو صدرت لي أوامر بتنفيذ العملية فهد ولكنني بدأت أعد الرد على ذلك وأثناء اعدادي للرد على القيادة وبعد عشر دقائق التي الامر . والحقيقة كان هذا الامر عجيبا لسببين : تمرکز القوات الجوية لا يسمح بتنفيذ هذه الخطة كما انه لا يمكن تنفيذها مع اول ضوء لان طائراتنا ستقوم حينئذ من مطاراتها قبل اول ضوء اي ليلا ومعظم المطارات غير مستعدة فنيا لذلك» . وفي مكان آخر يقول ردا على سؤال عن اتصال الفريق صدقي محمود به من الجو يوم النكسة وطلب منه تنفيذ مهمة واحدة «صحيح إتصل بي الفريق صدقي محمود ولكن كيف ينفذ ذلك؟» وهو يعلم أوضاع الطائرات ومكان الطيارين الذين ما زالوا في التدريب لانهم لم يكونوا مدربين على الضرب المنخفض ثم ان الضرب مهمة تعتمد على المفاجأة وهي ضرب مطارات العدو ودفاعه الجوي . كيف اذن يحدث ذلك؟ فنيا لا يمكن ان يحدث ولكن يمكن ان يحدث ضربة انتقامية بعد ذلك» .

١ - حديث اللواء طيار عبد الحميد الدغدي في العدد ٢٠٦٨ من اخر ساعة بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٧٤ . وكان يشغل منصب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي بسيناء وقت النكسة ..

ولنتقل الآن إلى النقطة الثالثة وهي التخطيط الدقيق
المستبق. وعما إذا كان موجودا في القوات الجوية ؟ هل تم التخطيط
منذ سنوات ؟ وهل وفرت للخطّة متطلباتها من ناحية المعلومات
والتدريب ؟ هل وفرت للخطّة ما يلزمها من معدات ؟ هل فعلنا
مثلا فعله العدو باصراره على أن يهيء لخطته المعدات اللازمة
لتنفيذها (المطائرات الصالحة - خرائط - اضافية - للوقود - قنابل
صالحة للغرض) ؟ هل فعلنا مثله العدو باستكمال المعلومات
اللازمة لتنفيذ الخطّة (مطاراتنا - الممرات - الدفاع الجوي -
المظلات ...) ؟ هل قمنا بالتخطيط الجيد كعمل العدو (طرق
الاقتراب المتعددة - غير المتوقعة - التوقيت السليم - الطيران
الواطي) ثم هل دربنا قواتنا على الخطّة ووفرنا عدد الطيارين
اللازمين وقت العمليات ؟
هل تم كل ذلك ؟

أعوذ فأؤكد أنه لا ينبغي أن يؤخذ كلامي على أنه اتهام ولكنه
مجرد تساؤلات لا أكثر ولا أقل .

ثم أنتقل إلى نقطة أخرى وهي المضيبة الأولى بالنسبة للقوات
البرية . إذ لا يعقل إطلاقا أن قواتي الجوية ستوجه ضربة أولى
للعدو تضمن فيها التفوق الجوي ولا تقسم القوات البرية
بإستغلال مثل هذا الموقف الفريد بالتقدم العميق داخل أراضي
العدو تبعا لخطط موضوعة قبل أن يفيق العدو من تأثير الضربة
الجوية . . . هذا هو الاجراء المناسب في مثل هذه الاحوال ، فهل
أعدت القوات البرية خططها لتخترق أرض العدو في عمق لتدمير
قواته أو للاستيلاء على أرضه ؟ إطلاقا لم يتم هذا إذ كانت الخطّة
دفاعية من الناحية الاستراتيجية فيما عدا عمليتين هجوميتين
محدودتي الاهداف - وكانت القوات نغمها في حالة يرثى لها .
اذ يذكر اللواء الدغدي في حديثه المشار إليه أنه «في يوم
١٧-٥-١٩٦٧ قام بالمرور على القوات في سيناء مع الفريق فوزي

وصلاح محسن ورأيت سوء حالة القوات وسوء تجهيز مسرح العمليات» ثم يقول في موضع آخر «أنا لا أحمل قرار الانسحاب شيئاً لأنه كان تحصيل حاصل لأنه قبل الانسحاب كان وضع القوات سيئاً ولم يكن هناك أي سيطرة على القوات ولا توجد قيادة ولم تتمكن القيادة من إدارة المعركة» .

ثم تسأل آخر - واعلموني لكثرة التساؤلات - إذا كان الرئيس قد أوضح من ضمن قيوده التي يفرضها الموقف السياسي عليه أن تكون الضربة الأولى للعدو فما هي خطة القوات المسلحة بكافة أفرعها لمواجهة هذا الموقف ؟ هل ترجمت القيادة العامة هذا القيد إلى توجيهات وتعليمات ؟ هل أعيد تقدير الموقف إذا كان ما قاله الرئيس يستوجب ذلك ؟

وفيما يخص القوات الجوية ماذا فعلته قيادتها لمواجهة ذلك؟ هل تم إعادة توزيع الطائرات على المطارات ؟ هل عمل ترتيب مظلات مستمرة في الجو لمواجهة أي طائرات مفيرة خاصة وأن الرادار المتيسر لا يصلح للكشف عن الطيران الواطي ؟ ماذا كانت عليه حالة الاستعداد في المطارات وقتئذ ؟ ولماذا فوجئت جميع المطارات في وقت واحد ؟ أين كان قائد القوات الجوية وقت الضربة وهو يتوقع الضربة الأولى من العدو ؟ أين كان رئيس أركان حرب القوات الجوية وقت الضربة ؟ بل أين كان القائد العام وقت الضربة ؟ وأين كان كل من قائد الجبهة وقائد المنطقة العسكرية الشرقية وقت الضربة ؟ هل كانت القيادات جاهزة للعمليات في ذلك الوقت ؟ هل عمل ترتيب لإصلاح الممرات إذا ضربت عند الضربة الأولى أم أن سلاح المهندسين كان يطلب المهمات والأفراد اللازمة للإصلاح من القطاع المدني في عجلة جعلته يطلب المواد غير الصالحة ؟ هل كانت وحدات إصلاح المطارات أو الممرات جاهزة ومدرّبة بل هل كانت موجودة أصلاً ؟

والتاريخ يحدثنا عن أن الضربة الأولى ليست أبداً هسي

مفتاح النصر أو الهزيمة في الحروب فآلمانيا وجهت الضربة الأولى إلى الحلفاء في الغرب وبالرغم من ذلك هزمت ألمانيا . وألمانيا وجهت الضربة الأولى إلى الاتحاد السوفيتي في الشرق وبالرغم من ذلك دحرت ألمانيا . واليابان وجهت الضربة الأولى في بيرل هاربور والباسيفيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من ذلك هزمت اليابان .

بل أمامنا إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد وجهت الجيوش العربية الضربة الأولى إليها وبالرغم من ذلك قاتلت واستمرت في القتال ولم يحدث لها انهيار كذلك الانهيار الذي حدث لنا في يونيو ١٩٦٧ .

أن ليس معنى جديشي أبدا التقليل من نتائج توجيه الضربة الأولى فهذا لم يخطر ببالي ولو للحظة واحدة إلا أن ما أعنيه هو أن تعزيز نتائج هذه الضربة يحتاج إلى ترتيبات كثيرة قبل حدوثها كما تحتاج إلى إجراءات متعددة بعد حدوثها أيضا مما لم يكن متوفرا لدى القيادة المصرية كذلك أعني أيضا أن توجيه الضربة الأولى من العدو لا يعني حدوث ذلك الانهيار الغريب في القوات العربية لو توفرت الرغبة في القتال ولو قدرت الأمور تقديرًا سليما .

الذي أريد أن أستخلصه هو :

١ - أن عبد الناصر حينما أمر بالآ تكون نحن البادئين بتوجيه الضربة الأولى كان يعمل في حدود اختصاصه الذي لا يذكره عليه أحد وكان لديه ما يبرر ذلك من الناحيتين السياسية والعسكرية .

٢ - أنه حتى لو بدأت قواتنا بتوجيه الضربة أولا ما اختلفت النتيجة كثيرا عما حدث لأن الضربة في الغالب كانت ستوجه في الهواء فالمعلومات عن العدو ناقصة والخطط الموضوعة لا يمكن أن تحقق نتائج إيجابية في حالة تنفيذها . فهي خطط

غير كاملة حتي على الورق فكيف بها لو نفلت على الطبيعة
بقوات غير مدربة واستعدادات ناقصة .
٣. ان القيادات المختلفة لم تتخذ اي ترتيبات وقائية لتلقي
الضربة الاولى بما يقلل من الخسائر المحتملة .

٧ - هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية

في القرارات العسكرية ؟

قبل ضمن ما قيل ان عبد الناصر تدخل تدخلًا مغلًا في وضع الخطة وذلك :

١ - باصراره على تقوية قوات شرم الشيخ وهذا جعل القيادة العسكرية تنفذ ذلك على حساب واجبات اخرى .

٢ - باصراره على وجود قوات كبيرة في غزة خوفا من سقوطها مما يؤثر على الهيبة المصرية مما جعل القيادة العسكرية تنفذ ذلك رغما عن ان الخطة «قاهر» كانت ترى ان يكون قطاع غزة خارج النظام الدفاعي وان أقصى المواقع الدفاعية بالنسبة لقواتنا يجب ألا يتعدى الكيلومتر ٣٨ طريق العريش - رفح وتكون مسئولية الدفاع عن القطاع متروكة للقوات الفلسطينية والحرس الوطني .

وكانت نتيجة هذا التدخل خلخلة النظام الدفاعي بل خلخلة الخطة «قاهر» من اساسها ومن ناحية المبدأ نجد ان السؤال الذي يحتاج الى اجابة هو : هل للقيادة السياسية ان تتدخل في

تحديد اهداف استراتيجية في اي حملة من الحملات ؟ هل للقيادة السياسية ان تحدد طلبات تراها حيوية من وجهة نظرها للقيادة العسكرية ؟ او هل تنفرد القيادة العسكرية باتخاذ قراراتها ولا يمكن للقيادة السياسية ان تفرض قينسودا او تصورات او تعليمات او اوامر ؟

لقد بحث هذا الموضوع كثيرا على مدى التاريخ من يوم ان اصبح هناك قيادة سياسية وقيادة عسكرية اذ حينما كانت القيادتان موحدين في شخص واحد لم يكن هناك مشكلة توجب تحديد العلاقات بين القيادتين ولكن بعد التطور الكبير الذي شمل نواحي الحياة المختلفة ووجود القيادتين في اي دولة من الدول حددت العلاقة بحيث اصبحت من البديهيات .

فالحرب استمرار للسياسة ولكن بطريقة اخرى تلجأ اليها الدولة حينما تفشل مساعيها في استخدام الوسائل المتعددة الميسرة لديها في تحقيق اغراضها ومعنى ذلك انها جزء من كل ولذلك نجد ان ما قيل عن ان الحرب عمل خطير لا ينبغي تركه للعسكريين وحدهم هو قول حقيقي .

وللقيادة السياسية تقديراتها الخاصة فنظرتها اشمل واعم لان القيادة العسكرية ان كانت تهتم بنواحي الحرب فان القيادة السياسية تهتم بموضوعي الحرب والسلام لان الحرب ما هي الا فترة حامية بين سلمين والغرض منها اساسا هو الوصول الى حالة سلم افضل .

وترتبا على ذلك فمن حق بل من واجب القيادة السياسية ان تحدد الغرض الاستراتيجي لكل حملة من الحملات . ليس هذا فقط بل لها ان تحدد اغراضا خاصة داخل مسرح العمليات تكون ذات اهمية جوهرية من وجهة نظر تصورها السياسي العام .

ولا نريد ان نستطرد في سرد امثلة من التاريخ اذ ان هذا الموضوع يمكن ان يكون موضوع كتاب مستقل .

فحينما يطلب عبد الناصر احتلال شرم الشيخ فإنه على حق من الوجهتين السياسية والعسكرية ما كان ينبغي ان يغيب عن نظر القيادة العسكرية بأي حال من الاحوال . فاذا كانت القوات الدولية هي التي تحتل شرم الشيخ فان انسحابها منها بناء على طلبنا نحن لم يكن يعني الا ان نحتلها لملء الفراغ والا فليس من المتصور ان نطلب انسحاب القوات الدولية وتترك هذا الموقع الهام دون قوات .

اما عن طلب عبد الناصر بادخال قطاع غزة النطاق الدفاعي فهو حق من حقوقه لا يمكن ان يجادل في ذلك احد . اما تقييم ذلك من الناحية العسكرية فلا أريد ان ادخل في جدل بخصوصه ولكن عبد الناصر - كما جاء في حديث الفريق مرتجى - كان يتصور انه يمكن تدبير هذه القوات بالاستغناء عن العملية التعرضية الموجهة ضد ايلات لعدم جدواها في نظره وكانت القوات المخصصة لهذه العملية لا تقل عن فرقة مشاة ولواء مدرع وبعض الوحدات الخاصة . ويخيل لي ان وجهة نظر جمال عبد الناصر في عملية ايلات هي وجهة نظر نسليمة اذ ما جدوى مثل هذه العمليات الفرعية التي لا تعطي مدلولاً ضمن الخطة العامة ؟ فما فائدة احتلال قطعة من الارض يمكن للعدو ان استطاع تدمير قواتنا استردادها بسهولة مع تكبيدنا خسائر فادحة ؟ اقول ان تحديد مثل هذه الأغراض ما لم يكن يحقق هدفاً ضمن اطار خطة عامة شاملة يكون ضرره اكثر من نفعه .

اذن حينما تدخلت القيادة السياسية لم تتدخل في ادارة العمليات ولا هي تدخلت في تخصيص قوات انما كان تدخلها من الوجهة السياسية البحتة . . . حددت أغراضاً ذات أهمية حيوية من الناحية السياسية داخل مسرح العمليات للقيادة العسكرية لتدخل ضمن خطة الدفاع وكان الاصح ان تعرض مثل الامور في وقت مبكر أثناء اعداد الخطة لكي يحدد الغرض تحديداً دقيقاً من

القيادة السياسية لتسهر القيادة العسكرية على أسس سليمة
وضوابط دقيقة .

فهل تم اتفاق على ذلك ؟ هل عرض المشير عامر تصوره
للخطة على الرئيس عبد الناصر ؟ هل تناقش الرجلان فيما ينبغي
أن يكون عليه الوضع ؟ هل تم اجتماع حضره الرئيس عبد الناصر
نوقشت فيه هذه الاوضاع ؟
لست أدري .

ولعل هذا السؤال سيظل قائما فقد انتقل الرجلان الى العالم
الآخر .

٨ - هل كانت ميزانية القوات المسلحة تغطي لمواجهة احتياجاتها؟

لقد ذكر البعض ان ميزانية القوات المسلحة لم تكن تكفي لمواجهة احتياجاتها وقد أدى ذلك الى الهبوط بمستوى التدريب علاوة على عدم تجهيز واعداد مسرح العمليات في سيناء الاعداد الدقيق وتنفيذ الخطة .
ونتج عن ذلك ان مسرح العمليات لم يكن جاهزا الا بمقدار الخمس .
وان القوات المسلحة لم تكن جاهزة للخرب الا بمقدار ١٠ بالمائة .
ولنا رد على ذلك .
ان عجز الميزانية عن مواجهة كافة متطلبات الامن في اي دولة ظاهرة يعاني منها العسكريون والمثنيون على حد سواء في كل بلاد العالم . فالمثنيون دائما يعتقدون ان القوات المسلحة هي بالوعة ضخمة تبتلع ما يلقي فيها من اموال ولا تكف عن المطالبة بالمزيد . وان ميزانيتها تغطي دائما على ميزانية غيرها . من القطاعات فتؤثر على قطاعي الخدمات والاكتاج .

ويعتقد العسكريون في الوقت نفسه ان الدولة لا توفر لهم ما يمكنهم من مواجهة متطلبات الامن ورفع مستوى الكفاءة القتالية للقوات المسلحة وتدير افضل الاسلحة والمعدات .

وعلى الدولة ان توازن دائما بين متطلبات الامن واحتياجات القطاعات الاخرى بما يحقق الامن القومي (١) .

ويتغلب العسكريون على عجز الموارد المالية بالحسابات الدقيقة والسيطرة على النفقات سيطرة محكمة ومراعاة العائد الاقتصادي لكل اتفاق كذا بتحديد الاولويات .

فهل كان هذا يتم داخل القوات المسلحة ؟

ان ارقام الميزانية تؤكد ان ما خصصته الدولة من موارد للقوات المسلحة في الفترة من عام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي) حتى عام ١٩٦٧ (النكسة) كانت مبالغ ضخمة للغاية تكفي المطالب الحيوية لها حتى بعد بداية حرب اليمن ولا يحتاج الامر الى مجهود كبير اذا رجعنا الى الاحصائيات فهي تؤكد ما اقول .

الا ان العلة لم تكن في حجم الموارد المخصصة بقدر ما كانت في كيفية الاتفاق .

وتجربتي الخاصة القصيرة التي عشتها كوزير للحرية تؤكد ان الاتفاق في القوات المسلحة لم يكن يتم على أسس سليمة وكان يمكن توفير ملايين الجنيهات بمراجعات بسيطة ومناقشات غير مرهقة فطابع السرعة الذي تتم به القرارات يغلب دائما على الدراسة العميقة للموضوعات .

فميزانية القوات المسلحة يجب ان تترجم ترجمة صادقة عن خطة العمليات ولكن بالارقام .

فأي خطة يلزم لتنفيذها عدد من التشكيلات القتالية

١ - تفاصيل تحقيق الامن القومي - راجع كتاب المؤلف «الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي» - اصدار دار الطليعة ببيروت عام ١٩٧٥ .

والوحدات الادارية والاسلحة والمعدات وتجهيز مسرح العمليات... الخ . كل هذا تترجمه الميزانية وتوضحه ولكن بالارقام .

وهذا هو السبب الرئيسي في فرض السرية الكاملة على بنود الميزانية العسكرية فالتسليح سواء من ناحية الحجم او النوع يمكن معرفته بسهولة بشيء قليل من الاستقصاء ولكن الشيء الذي تحرص كل دولة على اخفائه هو خططها المستقبلية وهذه يعبر عنها في بنود الميزانية المختلفة بل وزيادة في السرية توزع كثير من المبالغ المخصصة للقوات المسلحة ضمن ميزانية القطاعات الاخرى .

وتتم السيطرة على الصرف من بنود الميزانية سيطرة مركزية دقيقة ولا يسمح بالنقل من بند الى آخر الا بتصديق اعلى سلطة لتأثير ذلك على الخطة وضرورة تغييرها تبعاً لتعديل بنود الانفاق . فلا يسمح مثلاً - كما حدث مراراً - بأن يخصص بنسب العمليات في الميزانية لتغطية العجز في البنود الاخرى وهي اقل اهمية دون شك فكانت القوات المسلحة كلما اعوزها المال لمواجهة متطلبات لم تحققها لها المبالغ المخصصة لجأت الى بند العمليات تأخذ منه دون حساب خاصة وان ميزانية القوات المسلحة لا تخضع لاي نوع من انواع الرقابة سواء داخل مجلس الوزراء او المجالس الشعبية بدعوى الحفاظ على السرية . نتج عن ذلك عدم توازن في الانفاق ادى الى تأجيل مشروعات حيوية ما كان لها ان تؤجل او تؤخر ... ولا احد يدري او يحاسب .

وسأضرب مثلاً على ذلك بموضوع ملاجئ الطائرات لاوضع انه مهما قيل عن عجز الميزانية فانه كان يمكن تدبير المبالغ اللازمة لانشائها بالتخطيط الجيد والعناية الكاملة والتنفيذ الدقيق والنظرة الجدية للامور .

فتكلفة الملاجئ الواحد لم تكن تتعدى ٢٠٠٠ ر. جنية في ذلك الوقت .

ومعنى ذلك ان القوات الجوية لو اصررت على بناء ٣٠٠ ملجأ فقط كل عام لتكلف ذلك مبلغا لا يزيد عن ٦٠٠.٠٠٠ جنيه .
ولأصبح لدينا خلال عشر سنوات ما لا يقل عن ٣٠٠ ملجأ وهي كافية تماما لمواجهة اي ضربة معادية .

ولم يكن توفير مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا يشكل مشكلة حادة للقوات الجوية في ميزانية تقدر بملايين الجنيهات .
كان المشروع بمثابة الحياة او الموت بالنسبة لامن البلاد اذ انه لا يكفي انشاء المطار ولكن لا بد وان يكون المطار متكاملا اي صالحا للعمليات من كافة الوجوه وتحت اي ظرف من الظروف ولا يمكن ان يسمى المطار مطارا من الوجهة الحربية الا اذا توافرت له الحماية الارضية والحماية الجوية وغرف العمليات والملاجيء وأدوات ووجعات الاصلاح . . . الخ . الا ان الامور لم تعالج على هذا المستوى من التفكير ولم تبدل جهود صادقة للقضاء على نواحي الاسراف لتدبير الاموال اللازمة للمشروعات الحيوية التي لا يتحقق الامن بدونها . وترتب على ذلك ان ضرب العدو ضربته وطائراتنا مكدسة في العراق دون دشم او ملاجيء . فضربت طائراتنا على الارض دون ان تتمكن من ان تؤدي واجبها في القضاء على العدو في اللحظة المناسبة .

واعود فاكرر انني لا اتهم احدا . فلقد كنت الوحيد داخل مجلس الوزراء الذي اعترض على إعادة محاكمة رجال الطيران بعد الاحكام التي اصدرتها المحكمة الاولى .

مثل آخر . بالتدريب التعبوي في كل عام تخصص في الميوانية مبالغ ضخمة لتدريب القوات المسلحة . . . والمفروض ان تنفق هذه المبالغ لرفع الكفاءة القتالية للوحدات ولكن الذي يحدث خلاف ذلك . اذ انه في عام ١٩٥٤ قام الجيش بمناورة عامة بالجنود سميت المناورة «انتصار» كنت اعمل فيها اركان حرب هيئة التحكيم اذ كنت وقتئذ مدرسا بكلية اركان الحرب .

والشيء المذهل والثابت ان القوات المسلحة لم تقم بعد هذه المناورة بأي مناورة عامة بالجنود !! واذا عرفنا ان مثل هذه المناورات تزيد من الخبرة العملية للقادة على مختلف المستويات من قادة افرع القوات المسلحة حتى القادة الاصاغر كما انه يمكن بواسطتها اختبار خطط العمليات جنبا الى جنب مع مشروعات مراكز القيادات لقدرنا التأثير الخطير لمثل هذا التقصير . ويجب ان نلاحظ ان حرب اليمن لم تكن قد قامت بعد وبالرغم من ذلك استمر الجيش ثمانية سنوات حتى قيامها دون ان يقوم بمناورة واحدة يدرب فيها قواته ويتأكد فيها من الكفاءة القتالية للوحدات فالتعلل بحرب اليمن اذن هو مجرد هراء . لانه حتى في حالة قيام حرب اليمن فان هذا لا يعفي القادة من مسئولية تدريب قواتهم ولا يعفي القيادة العامة من وضع سياسة عملية للتدريب . بل الثابت - وللأسف الشديد - ان التقارير الرسمية عن مستوى التدريب كانت مضللة ولا تعبر عن الواقع فبالرغم من ان تدريب القوات لم يكن يسير في الطريق السليم وبالرغم من ان مستوى الكفاءة القتالية للوحدات كان في هبوط مستمر الا ان كل التقارير كانت تشير الى عكس ذلك بل نجد ان هذه التقارير كانت تشيد بالمستوى الذي وصلت اليه القوات وبالكفاءة القتالية التي حققتها .

مثل آخر لسوء الاتفاق نضربه بتجهيز مسرح العمليات . كان المقروض ان يتم في سيناء نطاقان من الدفاعات وقد بدأ القتال والنطاق الثاني منهما يكاد العمل لم يبدأ فيه بعد . والشيء الغريب حقيقة ان يتم الاتفاق في مسرح العمليات بهذه الطريقة المبتورة التي كان عليها ان تعالج موضوع تجهيز المسرح بنظرة شاملة لان النطاق الثاني في مستوى أهمية النطاق الاول تماما كما يتضح من التخطيط اذ ان النطاق الاول قد لا ينسلوي شيئا اذا ما أجبرت تلك الظروف على التخلي عنه الى النطاق

الثاني الذي لم يجهز بعد .

كان من الواجب والحالة هذه ان يسير العمل في كل من النطاقين في وقت واحد تبعا للخطة الموضوعة حتى نزيد من كفاءة التجهيزات زيادة فعلية اذ انه مهما ارتفعت نسبة التجهيز في النطاق الاول فما زال الدفاع خطيا لا يتوافر له العمق . اما اذا توزعت نسبة التجهيز على النطاقين فان قوة المقاومة تزداد لان الدفاع هنا اصبح دفاعا يتوفر له العمق اللازم .

ولقد لاحظت من التصريحات التي نشرت ان البعض حاول ان يعطي نسبا عددية للحالة التي كانت عليها القوات فقليل مثلا ان القوات المسلحة لم تكن جاهزة الا بمقدار ١٠ بالمائة وقيل ايضا ان مسرح العمليات لم يكن جاهزا الا بمقدار الخمس . ان في مثل هذه الاقوال تبسيط مخل للامور لا يساعد كثيرا على اظهار الحقيقة .

فالنسب العددية يصعب اتخاذها مقياسا لحساب كفاءة القوات المسلحة لان اجراء مثل هذه الحسابات ليس بهذه السهولة ويحتاج الى كفاءة خاصة لتقديرها التقدير السليم . اذ انه للوصول الى ذلك تعمل تقديرات موقف مطولة متغيرة في فترات مناسبة تبحث فيه العديد من العوامل المادية والمعنوية . وان كان من السهل حساب العوامل المادية بالارقام فان هذه القاعدة لا يمكن استخدامها لقياس العوامل المعنوية .

فقد يكون ما لدي من دبابات عشرة مثلا . . . الا انه يصح ان يكون ما لدي فعلا وقت القتال عشرة او اقل او ازيد . اذ ان هذا يتوقف على عوامل كثيرة منها : كفاءة الدبابة ، سمك الدرع ، عيار المدفع ، قوة اختراق الدانة ، المدى ، القدرة على المناورة ، القدرة على الاخلاء والاصلاح ، الامداد بالدخيرة والوقود وقطع الفيار وطريقة ذلك ، درجة تدريب السائق والمدفعجي ، صلاحية اجهزة الاتصال ، كفاءة القادة ، درجة التحمل ، القدرة على استخدام الارض . . . الخ . كل ذلك مقارنا بالجانب المضني

وهذا يوضح لنا كيف انه يصعب تقدير بعض العوامل تقديرا حسابيا .

وما قيل من ان مسرح العمليات لم يكن جاهزا الا بمقدار الخمس ايضا ليس صحيحا فهل الخمس الذي تم من تجهيزات الاسبقية الاولى ام الثانية ؟ وهل كان هناك اسبقيات للتجهيزات على مستوى مسرح العمليات ؟ اذ ليس بالضرورة ان تكون تجهيزات النطاق الاول ذات اسبقية اولى .

الذي اردت ان اقله هو ان حجم الميزانية ليس هو المقياس الوحيد لتقييم مقدار تلبيتها لاحتياجات القوات المسلحة اذ ان المقياس الحقيقي هو العائد الذي يعطيه انفاق كل جنيه ينفق في اي ناحية من النواحي . فاذا كان العائد اقل مما ينبغي ان يعطي فان معنى هذا ان هناك اسراف وتبذير لاموال الشعب وتفريط في الامانة وتقصير يستوجب المؤاخذه .

والانفاق لا بد له ان يحقق التوازن . . . واعني به تحقيق التكامل .

فما فائدة الاحتفاظ بقوات مقدارها نصف مليون مثلا وهم غير مدربين او ناقصي المعدات والمهمات ؟ وما فائدة الانفاق على شئون الترفيه والشئون العامة دون الانفاق على متطلبات العمليات ؟ وما فائدة التركيز في الانفاق على ناحية العمليات دون الاهتمام بالنواحي الادارية او التدريب ؟ بل ما فائدة التركيز في الانفاق على القوات البرية دون القوات الجوية او البحرية تبعا لواجب كل منها في الخطة الشاملة ؟ وما فائدة احضار الطائرات دون تجهيز الطيارين بعدد يكفي الخسائر في اثناء التدريب او العمليات ؟ وما فائدة تحضير المطارات دون تحضير الملاجئ والدشم او دون اعداد الدفاع الجوي والارضى عنها ؟

هذا التوازن هو الذي يغطي العجز في الحجم المخصص للانفاق .

ان ما انفق على القوات المسلحة كان مبلغا طائلا للغاية فلم

تدخر الدولة وسعا في سبيل تدبير الموارد اللازمة لتغطية متطلباتها كما اتفقت وبسخاء على الافراد والمعدات . وان كانت الامور قد استوجبت تدخل الدولة عام ١٩٦٧ لتخفيض الميزانية المخصصة للقوات المسلحة فليس معنى هذا ان تلك الملايين القليلة هي التي تسببت في النكسة او يتخذها البعض مبررا لما حدث فان في هذا ظلم للواقع وافتئات على التاريخ .

٩ - هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟

سؤال يحتاج الى تمعن بالرغم من «لو» هذه لن تغير من
الواقع شيئا .

ويمكن ان نضع السؤال بصورة اخرى : ماذا كان يحدث لو
ان القيادة العسكرية لم تنهر مرة واحدة وانها قادت قواتها
باعتصاب ياردة رغما عن أخطائها الفادحة التي ذكرنا بعضها ؟
لم يكن الموقف وقت صدور قرار الانسحاب موقفا ميثوسا
منه . . . صحيح ربما تكون قد وصلت للقائد العام صورة مسا
حدث بقواته الجوية وهاله أبعاد الخسائر التي لم يتوقعها . ولكن
من جهة اخرى يؤكد الفريق صدقي محمود قائد القوات الجوية
والدفاع الجوي وقتئذ ان الضربة الجوية لم تكن قاضية بل تبقى
في يده مئات من الطلعات الجوية كان يمكن استخدامها كما يؤكد
اللواء عبد الحميد الدفيعي قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
في سيناء انه كان في يده مئات أخرى من الطلعات ، كان يلح على
قيادة الجيش الميداني في استخدامها دون جدوى . فإذا أضفنا

الى ذلك ان الطائرات الجزائرية كانت قد بدأت في الوصول فانه يمكن القول ان القائد العام كان ما يزال في يده مجهود جوي يمكنه من مداومة القتال .

وزيادة على ذلك فان قواته البرية في سيناء كانت في موقف جيد فأغلب القوات في المحاور المختلفة لم تكن قد اشتبكت بعد مع العدو وما زال احتياطيه العام من المدرعات سليما لم يمسه... وكانت الخطوط الدفاعية سليمة تقريبا حتى بعد ظهر يوم ٦-٦-١٩٦٧ فيما عدا بعض الاختراقات التي تمت هنا وهناك والتي كان من الممكن صدها واستعادة الموقف ثانية لو كان هناك اصرار على القتال .

لم يكن الموقف منهارا بالرغم من النكسة التي اصابته القوات الجوية . صحيح اصبحت الموقف يحتاج الى قرار لتغيير الصورة العامة للقتال لانه لا يعقل ان يستمر الموقف كما هو بعد ان فقدت القوات الجزء الأكبر من غطائها الجوي في الساعات الاولى من المعركة . ولكن التغيير كان لا بد وان يهدف الى كسب الوقت بإطالة أمد القتال واستمراره لتكبيد العدو اكبر خسائر ممكنة والدفاع باستماتة عن كل شبر من الارض .

بل كان الحل الاسلم حينما فقدت القوات غطاءها الجوي ان تزداد التحاما بالعدو وتقاوم اي محاولة لفض الاشتباك معه مهما كلفها ذلك من جهد حتى تبطل تأثير القوات الجوية المعادية عليها لأن العدو كان سيتردد في استخدامه لقواته الجوية حينئذ خوفا من ان يصيب قواته .

اذن كان من الواجب على القيادة العسكرية ان تعمل على الصمود وإطالة أمد القتال .

وكان ذلك كفيلا بأن يحقق عدة مزايا باستراتيجية هامة نجملها في الآتي :

١ - التقليل من تأثير الضربة الجوية التي قام بها العدو ووضعها

في اطارها الصحيح كما وضعت ضربات مشابهة حدثت في التاريخ والتي لم يحل حدوثها دون استمرار القتال بإصرار. فحينما ضربت القوات الجوية الروسية في الحرب العالمية الثانية الضربة المميتة التي قام بها السلاح الجوي الالماني استمر القتال: صحيح انسحبت القوات الى الشرق ولكنها لم تتخل عن اي شبر من الاراضي الا بعد تكبيد العدو اكبر ما يمكن من الخسائر في المعدات والافراد .

٢ - الحفاظ على تماسك القوات خلال المعركة وعدم فقدان السيطرة عليها كما حدث اذ ان القوات التي يحسن قيادتها وتحكم سيطرتها اثناء مواجهة العدو تزداد تماسكا واصراراً على القتال .

٣ - تكبيد العدو اكبر خسائر ممكنة في المعدات والارواح وهو حريص كل الحرص على مفاداة ذلك ولربما أجبرته الخسائر الى تغيير غرضه من الحرب .

٤ - اطالة امد الحرب هو السلاح المضاد لعقيدة العدو في الحرب الخاطفة التي يعتمد عليها لقلة احتياطيه سواء من الرجال او المعدات .

٥ - اعطاء الفرصة للقوات العربية لتلقي بثقلها في المعركة فكانت الجبهة السورية ما زالت سليمة كذلك الحال مع الجبهة الاردنية ولو ان المعركة طالت هنا في سيناء واستمر القتال هناك في هاتين الجبهتين لتغير الموقف دون شك .

هذا علاوة على ان الامدادات العربية كانت قد وجدت الوقت الكافي لكي تدخل المعركة وكانت بشاثرها من القوات الجوية الجزائرية كذا قواتها المدرعة قد بدأت في الوصول .

٦ - وفوق كل ذلك كنا تركنا الفرصة للتدخل السياسي الدولي لكي يوازن الموقف كما يحدث عادة في الحروب المحلية وكان يساعد على ذلك :

١ - موقف الدول الصديقة المؤيد لنا على طول الخط .
ب - ان قواتنا العسكرية كانت ستظل محتفظة بتماسكها
رفما عن الخسائر الجسيمة المتوقعة في مثل هذه
الاحوال ولكن مجرد القتال المستمر والمحافظة على
تماسك القوات كان له ثقله السياسي علاوة على ثقله
العسكري .
ج - احتفاظنا بأكثر مساحة من الارض في يدنا كوسيلة
للمساومة السياسية .
هذه هي المزايا التي كان يمكن تحقيقها لو استمر القتال
بعنف واصرار .
ولكن هل كانت لدينا الوسائل للاستمرار ؟ والرد على ذلك
دون تردد بالإيجاب . . فلو ان القوات يوم ٦-٦-١٩٦٧ انسحبت
الى الخط الدفاعي الثاني لخوض معركتها هناك لطالت المعركة اياما
ثمينة .
ولو ان القوات بعد ذلك انسحبت لتقاتل على خط المضائق
في انتظام وتماسك لطالت المعركة اياما اخرى غالية .
صحيح من المحتم ان ينتج عن ذلك خسائر فادحة ولكن في
مقابل ذلك كان الجيش يكون قد أدى واجبه واحتفظ بتماسكه
وكان هذا وحده ورقة غالية يمكن ان يكون لها ثقلها الكبير في
اللعبة السياسية وقتئذ .
لو ان القتال استمر بإصرار واحتفظت القيادة العسكرية
بأعصابها دون انهيار ولو أصرت على الا تفقد اي شبر من الارض
دون قتال ودون ان تكبد العدو اكبر خسائر ممكنة لتغير الموقف .
أما ان تأمر هذه القيادة قواتها هكذا فجأة بأن تكون غريب
القناة في مدة لا تزيد عن الاثنتي عشر ساعة فكان معناه آلاف من
الخسائر في الافراد علاوة على الخسائر الفادحة في المعدات .
ولو ان هذه المعدات التي تركت دون قتال او دمرت في اثناء

دولة العراق الحديثة



عملية الانسحاب قاتلت وحاولت أن تحتفظ بالأرض ولو أن المدافع التي تركت للعدو هكذا قد أطلقت نيرانها ولو أن الدبابات والعربات المصفحة استخدمت كدشم ثابتة تقتل في العدو وتحدث فيه الخسائر ولو أن آلاف الأسلحة الصغيرة من بنادق وأسلحة رشاشة انطلقت في صدور العدو لاختلف الموقف .

ولو أن الرجال صمدوا حيث هم في خنادقهم أو وراء مدافعهم أو في دباباتهم ما كانت الخسائر فيهم نصف ما حدث لهم وهم يتراجعون غربا لا يلوون على شيء .

ولو أن القيادات التي كانت تمسك في يدها الأسراع لم تعط لنفسها أسبقية خاصة أثناء عملية الانسحاب ولو أنها قادت كما ينبغي أن تكون القيادة . . ولو أنها ضربت المثل والقذوة فسي التضحية أو لو أنها قدرت المواقف تقديرا جيدا وعلمت أن مصير البلاد يتوقف على وقفها واستمرارها لكانت النتيجة غير النتيجة .

والدليل على ما أقول هو أن الاسرائيليين أنفسهم كانوا حذرين عند استغلال نجاحهم بعد الضربة الجوية . فلم يحلموا أن تحقق تلك الضربة النجاح الذي حققته . لذا كان اندفاعهم بعد ذلك حذرا مترددا ولكن بعد أن لمسوا الانهيار الكامل في الجبهة رأوا أن ما لم يدر في أحلامهم يحدث أمامهم استغلوا الموقف إلى أقصى مدى فدمروا آلاف المعدات وقتلوا وأسروا آلاف الجنود واحتلوا سيناء العزيزة ثم استداروا إلى الميادين الأخيرة يكررون فيها ما فعلوه في سيناء حيث لم يكن هناك أيضا إصرار على القتال ولا تمسك بالأرض إذ أن سقوط الجيش المصري في سيناء انعكست آثاره في الحال على الجبهات الأخرى .

لو أن القتال حدث بجدية وإصرار ما أصبح الموقف معقدا هذا التعقيد .

ولو أن التمسك بالأرض العزيزة بالنواجز كان عقيدة ثابتة لدى القيادة ما استهانت وما أقدمت على ما فعلته .

ان الجيش المفترى عليه خللته قياداته الكبيرة ولم يكن هذا
الخللان قاصرا على الجيش فحسب بل امتد تأثيره الى كل اجزاء
الوطن .

١٠ - وأخيراً... الرسائل الثلاثة العجيبة

الهجوم على أم بسيس :

يقول الفريق صلاح الحديدي في كتابه «شاهد على حرب ١٩٦٧» وفي مقال نشر في أخبار اليوم بتاريخ ٢٥-٥-١٩٧٤ بعنوان «٩٠ دقيقة غيرت نتيجة حرب يونيو» الآتي : «ان كل المراقبين والمعلقين يجمعون على ان اسرائيل بدأت حربها فسي يونيو ١٩٦٧ بهذه الضربة الجوية المركزة ضد المطارات المصرية في الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة صباحا والواقع ان هذا القول غير صحيح بصفة عامة وغير دقيق بالتقدير اللازم إذ انه حدث هجوم بري اسرائيلي على الحدود المصرية في الساعة السابعة والربع من صباح نفس اليوم ٥ يونيو . ان هذا الهجوم قامت به طلائع القوات الاسرائيلية على المحور الاوسط في سيناء وفي هذا الهجوم قامت اسرائيل باحتلال موقع متقدم داخل حدودنا المصرية كانت تدافع عنه سرية مشاة مدعمة في منطقة أم بسيس الامامية . اي ان هذا الهجوم البري قامت به اسرائيل قبل الهجوم الجوي المشهور بحوالي ٧٠ دقيقة . والتفسير الوحيد

الراجح هو ان اسرائيل قامت بهذا الهجوم كاختبار اخير لجس نبض رد الفعل المصري والواقع انه لو كان هذا الهجوم قد وجد العناية الكافية من القيادات المحلية لاعتبر بمثابة اعلان للحسرب بيننا وبين اسرائيل ولكن الغريب ان هذا الهجوم لم يابه له القادة المحليون بل لم يعتبروه حدثا هاما ينبغي بأحداث اكثر جسامه لا بد ان تقع في أعقابه وبالطبع ما لبث هذا الهجوم البري ان فقد اهميته عندما بدأ الهجوم الجوي الاسرائيلي الرئيسي ضد الطيران المصري في التاسعة الا ربع ثم اختفى هذا الحادث نهائيا بعد ان اصبح جزءا من الهجوم الجوي الكبير وقد ذكر شاهد عيان مصري ان نقطة المراقبة التابعة له قد ابلغت في الليلة السابقة (اي ٤ يونيو) انها شاهدت نشاطات وتحركات غير طبيعية للعدو في اتجاه العوجة مصحوبة بأصوات جنائز وآليات وذكر ايضا انه ارسل هذه المعلومات الى كل من قيادة الجبهة ووثاسته المباشرة بالقاهرة . ولقد تبين فيما بعد ان هذه المعلومات عرضت على قائد الجيش المصري في سيناء بعد ظهر يوم ٥ يونيو اي بعد انتهاء اسرائيل من تدمير الطيران المصري وبعد توغل القوات الجوية الاسرائيلية في الاراضي المصرية . . لقد فقدنا فرصة ثمينة للغاية وهي فرصة الساعة والنصف التي مرت بين وضوح نية اسرائيل العدوانية التي اثبتها فعلا الاشتباك المسلح في الساعة والربع وهو اشتباك سقط فيه قتلى وجرحى من الجانبين وبين الساعة التاسعة الا ربع حينما انفجر الموقف كله بالهجمات الجوية التي وجهت الى جميع قواعدنا الجوية في وقت واحد تقريبا . ولقد كان من الممكن ان تنتهز القوات الجوية المصرية تلك الفرصة فتقوم بتنفيذ خططها الهجومية التي كانت قد أعدتها من قبيل لضرب بعض القواعد الجوية في جنوب اسرائيل وكانت الظروف مناسبة لذلك والتوقيت ملائما وعلى ضوء الاحداث التي وقعت بعد ذلك والقرارات التي علمناها فيما بعد فان قوات العدو كانت فني

الساعة السابعة والرابع من صباح ذلك اليوم مشغولة في التحضير
لشن هجومها ولم تكن هناك ظروف يتمناها المخطط المصري ليختار
فيها توقيتا لأعماله الهجومية افضل من تلك الظروف . هكذا
كانت حالة القوضى والارتباك هي التي تسود الموقف في تلك
اللحظات الحاسمة من صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ .

اما الفريق مرتجى ففي حديثه الى « آخر ساعة » بتاريخ
٥-٦-١٩٧٤ فانه يقول عن الهجوم الذي وقع على أم بسيس انه
محض افتراء اذ يقول « انه غير صحيح . فاولا لم يكن هناك اتصال
بين قيادة الجبهة والقوات الامامية . كانت قيادة الجبهة متصلة
بقيادة الجيش والاتصال كان اتصال تليفوني لانه كان هناك صمت
لاسلكي ولا احد كان يستخدم اللاسلكي ثم ان القوة في أم بسيس
عبارة عن كتيبة استطلاع وعناصر من اللواء ١١ مشاة اللي كان
يحتل أم اكتاف وهم يتبعوا الفرقة الثانية مشاة فمن باب اولي
لو كان فيه حاجة زي كدة حصلت كان مفروض ستخطر الفرقة
وهذه تخطر الجيش وهذا يخطر القيادة العليا واذا اخطرنا احنا
يبقى فضل منه ما اخطرناش مش مهم طيب ليه لم يحصل هذا
الاخطار اللي هو بيقول اتعرف . وقائد الجيش كان معايا في المطار
ولم يخبرني بحاجة زي كدة حصلت وبعدين انا بافترض ان ده
حصل بطريق الخطا لان اسرائيل كان يهمها انها تحصل على
المفاجأة من البداية . ومثل هذا العمل معناه تضيق المفاجأة . وحتى
لو حصل كان لازم تقييم هذا العمل واللي يقدر على كدة هو
الراجل اللي قدام . ما يمكنش حد يقول ان كلنا نستعد بناء على
حادث مثل هذا الا اذا كان القائد الامامي قائد كتيبة او قائد الفرقة
قالوا ان ده طلائع لهجوم وان احنا كنا نستعد للموقف . واننا
بيتهيا للشيء ان ده لم يحدث . لازم قوة صغيرة هي اللي وصلت
أم بسيس اذا كان زي ما بينقول احتلت كانت هذه القوات رفعت
لام كتلفد اللواء بتاعها . فلا يمكن ان الامور توخذ بهذه السهولة وفي

تصوري انه اذا كان ده اتعرف كلنا كنا سنقف في درجة الاستعداد واسرائيل لم تكن ستهجم في هذا اليوم بل تهجم في اليوم التالي لتكون المفاجأة ١٠٠ بالمئة» .

ويلاحظ ان الفريق مرتجى هنا كان كل همه ان يبعد المسؤولية عن قيادة الجبهة التي كان يتولى قيادتها وانه لم ينف او يؤيد وقوع مثل هذا الهجوم .

ولكن اللواء عبد الحميد الدغدي في حديثه الى «آخر ساعة» بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٧٤ - يقول بهذا الخصوص «موضوع ام بسيس غريب جدا وقد سمعت به اثناء محاكمتي اذ قال لي المدعي العسكري : ماذا فعلت عندما سمعت بنيا للهجوم على ام بسيس الساعة السابعة والنصف . واجبت انه لاول مرة في حياتي اسمع عن هجوم على ام بسيس وانا اسمع منك هذا الخبر الان ولكني اعلم ان الفريق مرتجى كان يعلم بذلك . وانه قد ذكر لي انه قد وجد ضابطا يأتي بسرعة الى الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني وينتحي به جانبا ويقول له شيئا فهم منه مرتجى لانه كان يقف على بعد ان هناك اطلاق نار ولكن صلاح محسن لم يخبره بذلك وذلك بسبب الوضع غير الطبيعي الذي كان يقف فيه الفريق مرتجى وقد قال لي الفريق مرتجى انه سأل صلاح محسن عن اطلاق النار ورد صلاح محسن : لا دي شوية طلقات كده . . . وده يؤكد ان الفريق صلاح محسن كان يعلم بالهجوم على ام بسيس وكان يمكن استغلال المجهود الجوي الضخم الموجود في سيناء وكذلك كان اندارا نهائيا بقيام الحرب وكان عندي مائة طائرة او اكثر . كان ممكن نعمل عمل كبير» .

اذن فان الارجح ان هجوم العدو على ام بسيس قد تم فعلا وان التبليغ قد تم ايضا الا ان حالة الاسترخاء العجيبة والامس الكامل الذي كانت تحس به القيادات جعلها لا تقدر خطورة هذا الاجراء وضاعت فرصة اخرى الى جانب عشرات الفرص التي ضاعت .

اشارة وحدات استطلاع الجبهة :

من الثابت ان وحدات الاستطلاع المعادية كانت نشطة على طول الجبهة اعتبارا من يوم ٣ يونيو وقد لمس ذلك كافة وحداتنا الامامية بل شعرت هذه الوحدات بأن العدو كان يجري اجراءات المعركة الهجومية على مستوى الكتائب . وللأسف انه يبدو ان ذلك لم يكن كافيا لدفع القيادات ان تستعد لمواجهة الموقف والذي اخذت كل الدلائل تشير الى قرب تدهوره .

بل نجد ان وحدات الاستطلاع الامامية تبلغ عن دفع العدو لقواته على الخط بيدين - العوجة وأنه يدعمها بقوات اضافية وقد تم ارسال هذه المعلومات في الساعة السابعة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ اي قبل الهجوم بساعتين الا ثلث !!! الا انها لم تصل الى هيئة عمليات القوات المسلحة الا في الساعة العاشرة الا ثلث .

وعززت هذه المعلومات بمعلومات ارسلت من اتجاه رفع عن تحركات معادية مشابهة لتلك التي كانت تحدث في اتجاه العوجة . ان دفع قوات رئيسية للعدو لاحتلال مواقع كتائب في الخط الدفاعي الاول أسلوب معروف لبدء الهجوم وبالرغم من ذلك لم تعط اي قيادة امامية هذه المعلومات الاهتمام الذي تستحقه . ولوحظ ايضا طول الوقت الذي استغرقته هذه المعلومات حتى وصلت الى القيادة العامة .

اشارة عجلون :

يقول الفريق صلاح الحديدي في حديثه في «اخيار اليوم» بتاريخ ١٩٧٤ «والغريبة انه بعد هذا الوقت بقليل عندما بدأت الطائرات الاسرائيلية المعادية قيامها من قواعد متجهة الى اهدافها المختلفة في مصر الامر الذي ظهر معظمه واضحا على

شاشات الرادارات في الجبهة الاردنية وصار مؤكدا نظرا لهذا العدد الكبير من الطائرات واتجاهاتها ان امرا جلا ستقوم به الطائرات الاسرائيلية اسرعت قيادة القوات الاردنية التي كان يرأسها الشهيد عبد المنعم رياض ومعه عدد من معاونين المصريين بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكيا الى كل من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية ، وفي نفس الوقت الى قيادة قواتها الجوية وقد كان من الممكن ان تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا في تاريخ المعركة لو انها وصلت في الوقت المناسب وأمكن الاستفادة من المعلومات التي تحملها ولكن القدر من ناحية والاهمال من ناحية اخرى وعدم اخذ الامور بالجدية اللازمة من ناحية ثالثة والثقة السياسية من عدم قيام الحرب حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة بل التي لا تقدر بثمن حيث ان مفتاح الشفرة لهذه الرسالة كان قد تغير في الدقائق الاولى يوم ٥ يونيو ولم يتمكن من استقبالها في القاهرة من فك رموزها حيث انه استخدم مفتاح الشفرة التي سبقت يوم ٥ يونيو بجهل واهمال .

ويقول اللواء عبد الحميد الدغيني «مسألة عجلون مريبة جدا ولكنها لم تصل ولو وصلت اشارة عجلون لتغير الموقف تماما لان العدو كان بهجومه بهذا الشكل مغامر جدا فقد كانت طائرات العدو تطير على ارتفاع ثابت وسرعة ٩٠٠ كيلومتر لانها محملة مما يحد من سرعتها فتكون ابطا من اي طائرة عندنا ولكن الاشارة لم تصل وعندما سألنا الفريق رياض في المحكمة بأنه كان هناك اتفاق على ان يشتغل رادار عجلون لرؤية اي طائرات تتحرك من المطارات الاسرائيلية وارسال رسالة شفرية لنا فورا قال نعم وقد ارسلت الاشارة فعلا . ان مسئولية ذلك مسئولية الفريق فوزي رئيس هيئة اركان حرب . المفروض ان الاشارات تصب في مراكز العمليات ولكن للأسف كان مركز عمليات القيادة العامة مغلقا بالرغم من رفع درجة الاستعداد يوم ١٥ مايو حتى يوم ٥ يونيو بعد

بداية الحرب ولكنه فتح مرة واحدة يوم ٣ يونيو من باب التجربة لمدة ساعات وعاد شاغلوه الى اماكنهم وقت السلم . ومركز القيادة هذا خاص بالمشير وفوزي فاذا كان المشير طار لسيناء فكان لا بد من وجود فوزي ليفتح مركز القيادة وانتهت اشارة عجلون التي كان يمكن ان تغير مجرى التاريخ الى محاكمة عريف وعزله الى رتبة عسكري . وفي مسألة عجلون ايضا مسألة مريبة وهي تغيير الشفرة المتفق عليها فجر يوم ٥ يونيو . وهذه ايضا مسألة تستحق الدراسة . لماذا تغير في هذا اليوم بالذات .
وهذه هي قصة الاشارات الثلاثة . فهل تحتاج منا الى تعليق ؟ لا اظن .

- القوات المسلحة تعلن التعبئة ثم تدفع قواتها الى سيناء .
- وتتخذ مواقعها حسب الخطة الموضوعة بل تعد لعمليات تعرضية ضد اغراض حيوية داخل ارض العدو .
- وتغلق خليج العقبة في وجه الملاحه الاسرائيلية بعد سحب القوات الدولية .
- ويبدأ العدو في حشد قواته وبكثافة على الجبهة الجنوبية .
- ويصرح العدو دون مواربة انه سيقا تل والا مجال لحسل الازمة الا بالحرب .
- ورئيس الجمهورية ينبه ان حربا ستقع .
- ثم يقرر ان الموقف السياسي يجبرنا على ترك الضربة الاولى للعدو .
- ثم وحدات الاستطلاع الامامية تنبه اعتبارا من يوم ٣ يونيو عن النشاط الكثيف للعدو على طول الجبهة ... ثم تنبه على دفع العدو لقواته لاحتلال مواقع القتال .
- ثم يقوم العدو بالهجوم على ام بسيس قبل ضربته الجوية بساعتين الا ثلث .
- ثم ترسل القيادة العسكرية في عمان رسالتها عن اتجاه طيران العدو الى اهدافه .

ولم يكن كل ذلك كافيا لان تستيقظ القيادة العسكرية !! ولم يكن كل ذلك كافيا لآخذ جانب الحذر والاستعداد الكامل والتأهب ليل نهار .

لم يكن كل ذلك كافيا لان تتجنب القيادة الضربة التسيي أفقدتها التوازن صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . بل بكل اطمئنان يطير القائد العام بطائرته ومعه نصف القيادة . والنصف الآخر في المطار يودعه وكأنه مسافر في رحلة طويلة للترفيه .

وكل قيادات الجبهة موزعة بين مطار الوصول للاستقبال او في المركز الامامي للتنسيق .

ان أقل ما تدل عليه هذه الرسائل ان وسائل الاتصال بين أجزاء القيادة كانت مقطعة لا بفعل العدو ولكن للتقصير الخطير الذي كان موجودا . فلا يعقل على الإطلاق ألا تصل هذه الرسائل في الوقت المعقول وللجهة المعنية في وقت كانت فيه القوات في حالة الثبات ولم تدعوها ظروف المعركة بعد ان تتحرك بل في وقت لم يكن فيه الضغط على وسائل الاتصال قد اشتد لان العمليات كانت لم تبدأ بعد !!!

فنظام الشفرة وتعديلها لم يكن دقيقا بحيث تسبب في عدم الاستفادة من رسالة عاجلون وبالرغم من ذلك وقعت المسئولية على «سمكة صغيرة» وتركت «السمكة الكبيرة» دون مساءلة فلتغيير الشفرة في اي قيادة من القيادات نظامه واجراءاته فلماذا لم تتبع ؟

ثم التبليغ عن آخذ العدو لواقعه وتحرك دباباته ومجنزراته ليلة ٤/٥ يونيو . ماذا كان رد فعل القيادات ازاءه ؟ ولماذا استغرق توصيل هذه المعلومات كل هذا الوقت ؟ ان كل قائد مسئول عن التأكد من ان الاتصال بينه وبين القيادات الاعلى او الادنى يعمل بكفاءة تامة وبأكثر من وسيلة تبادلية . هذا امر بديهي ولكن للأسف لم ينفذ .

١١ - ثم ماذا بعد؟

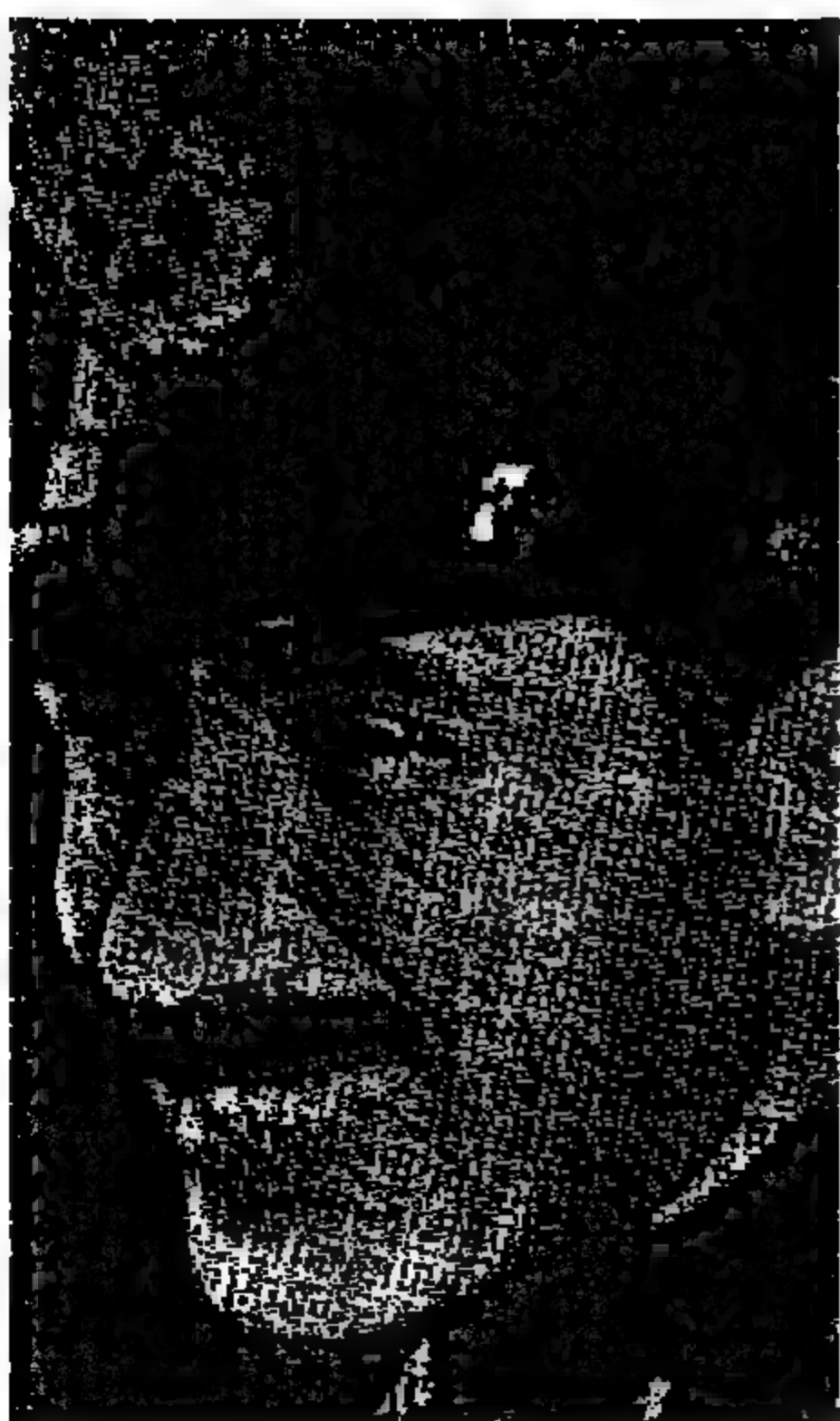
بعد كل ما ذكرت لا يمكن ان اصل الى قرار اتهام . فكما سبق ان قلت فان هذا ليس من واجبي وفوق ذلك فانه خارج طاقتي .

فالموضوع حساس وخطير يتعلق بالمصير .
والموضوع لم تكتمل جوانبه ولم يمكن الغوص فيه اكثر من العمق الذي وصلنا اليه .
وما زالت اكثر من علامة استفهام في حاجة الى اجابات دقيقة .

ولا يمكن ان يقال ان عبد الناصر تحمل المسؤولية الكاملة لكل ما حدث بمجرد ان القى خطاب التنحية يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ والذي وجهه الى الامة العربية كلها . . فمثل هذا القول يحمل الرجل اكثر كثيرا من طاقته بل يكون فيه انحراف حاد بالحقيقة عن طريقها السليم .

فمن الطبيعي ان يتحمل الزعماء من وزن عبد الناصر مسئوليتهم امام التاريخ فلم يكن رحمه الله حاكما يمضي مدة رئاسته كيفما اتفق او قائدا يخوض معركة يعيش عليها بقية عمره

الرئيس جمال عبد الناصر



المشير عبد الحكيم عامر

ولكن كان زعيما بكل ما تحمله صفة الزعامة من أعباء ومسئوليات .
وكان فوق ذلك صاحب رسالة خاض في سبيل تحقيقها عدة
معارك انتصر في بعضها انتصارا مذهلا وفي البعض الآخر استطاع
ان ينتزع النصر من بين الركام والحطام التي خلفت بعد انتهاء
الصدام .

ولكن لماذا لا نعود الى البداية لنحاول ان نضع النقاط فوق
الحروف ؟

حينما تطورت الازمة كان موقعنا ان المواجهة مع اسرائيل آتية
لا ريب فيها وهنا يتساءل البعض لماذا كان ذلك ؟ ألم يكن علمه
بالحالة التي كانت عليها القوات المسلحة حافزا على ان يجنبه
المخاطرة غير المأمونة ؟ أما كان له ان يتراجع خاصة وأن الوقت
كان فيه متسع لذلك ؟

أما عن المخاطرة فهي صنو لكل قرار سياسي كما سبق ان
قلنا فكل قرار يحمل في طياته قدرا متفاوتا من المخاطرة ولا اقول
المقامرة فالمخاطرة محسوبة اما المقامرة فهي نوع من أنواع الحظ
المكسب فيها او الخسارة لا تخضع لقواعد او حسابات .

فهل قامر عبد الناصر ام خاطر في اتخاذ القرار ؟
لم يكن من عادة عبد الناصر المقامرة والا ما حقق الانتصارات
التي حققها في المجالات المختلفة وما كانت حصيلة معاركه تلك
البصمات البارزة على كل ناحية من نواحي الحياة وما كان ادخل
مبدأ التخطيط لأول مرة في البلاد حتى تسير الامور بناء على
خطط مدروسة ولأول مرة ...

اذن فعبد الناصر - ولأول وهلة - لم يقامر .. وكيف يتأتى
له ان يقامر في معركة يعرف تماما انها تمس المصير ؟ دعنا من
مصيره الشخصي بل الذي نعنيه هو مصير البلاد لان المصير
الشخصي لم يكن يعنيه - بعكس ما يقوله البعض - والا ما اختار
الطريق الصعب لتغيير طبيعة العلاقات التي تؤثر في البلاد سواء

في المجالين الداخلي والخارجي ... كان من الأسهل له ان يستكين بعد ان استولى على السلطة ويتجنب معاداة الاستعمار العاتي في كل مكان في معارك فرضت عليه لانه ما رضي ان يسير في البخط المرسوم وما قبل ان تبقى مصر ذيلاً كما عاشت اغلب عمرها .

فان كان عبد الناصر يسعى في ذلك الوقت ان يخلص البلاد من قيود فرضتها عليها معركة ١٩٥٦ فان ذلك امرا لا يحق لاحد ان يلومه عليه والا لاستحق عبد الناصر اللوم حينما قضى على الملكية او حينما ضرب ضرباته ضد الاقطاع ورأس المال المستغل او حينما خاض معاركه ضد الاستعمار او حينما أمم القناة او عندما حقق الوحدة ... الخ .

اقول ان عبد الناصر اذن كان ينبغي ان يستحق اللوم على كل ذلك خاصة وان كل قرار على حدة كان فيه من المخاطرة ما يجعل اشد القلوب شجاعة ترتجف وترتعش من رد الفعل لو انتكست الامور .. الا ان الرجل اقدم وهو عارف تماما بالقوانين التي تحكم اللعبة السياسية في العصر الذي نعيش فيه .

ولا يمكنني ان اجزم بما كان يدور في رأس الرجل من حسابات وكان قد تعود دائما ان يجري حساباته اما على ورق او في رأسه وعلى طريقة الديالوج ... محاوره تجري بين الفعل ورد الفعل ويستمر في الديالوج حتى نهايته ويخرج بصورة اقرب ما يمكن لما سوف يحدث حسب تقديره وحساباته .

في المجال السياسي كان في جيبه عدة اوراق : المباداة السياسية بالقرارات المتعاقبة التي اتخذها وكان لها دويها في ذلك الوقت ، التأييد الكامل لاغلب دول العالم سواء كان ذلك في محيط البلاد العربية او بلاد العالم الثالث او بلاد الكتلة الشرقية . وفي المجال العسكري كانت القوات المسلحة لا ينقصها الرجال او العتاد والاحصائيات تؤيد ما اقول .. قد يكون الرجل

على علم بضعف القيادة وقد يكون الرجل على علم بضعف التدريب ولكن من المؤكد انه لم يكن يتوقع بأي حال من الاحوال ان تسقط قواته المسلحة وقد فارقتها الحياة في اول ساعة من ساعات الاشتباك . كان يتوقع الصمود لفترة تعطيه فرصته في ممارسة المتاورية السياسية التي كان يعرف خباياها ودهاليزها . . اما السكتة القلبية التي اصابته القوات المسلحة فمن المؤكد انها لم تخطر له على بال .

ولذلك فعلى حسب ما قيل فانه تدخل في أمور ثلاثة :

- التمسك بقوة شرم الشيخ بعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية منها .
- التمسك بقطاع غزة .

- عدم قيام قواتنا بالضربة الاولى ورضاءه على ان تتحمل قواتنا الجوية نتيجة لذلك خسائر تصل الى . ا- ١٥ بالمئة .

لماذا أقدم عبد الناصر على ذلك ؟ كان في تصوره انه بمجرد ان يبدأ القتال فان الاسلحة التي امكن حشدتها والوحدات التي امكن دفعها في سيناء سوف تصمد في الميدان لفترة معقولة تسمح بممارسة اللعبة الدولية لانه من المعروف ان صورة ما يحدث في مسرح العمليات تنعكس على ما يدور على موائد المفاوضات لا زيادة فيها ولا نقصان . وطالما احتفظت الدولة بسلامة قواتها المسلحة فان لهذا وزنه عند تقدير المواقف او القيام بالحسابات لان رد الفعل ممكن ولان الضربة الثانية مقدور عليها . وبمعنى آخر ما زالت ارادة الدولة قادرة على ان تلعب دورها على مسرح الاحداث .

فصراع الارادات حينئذ يكون ممكنا بل واجبا في ظل توفر القدرة .

فلو ان الامور سارت كما كان يؤمل الرجل لربما خرجت مصر بمكاسب ذات شأن ولاصبح النقاد الحاليون في اوائل صفوف

المداحين والمؤيدين ولاصبح ما اقدم عليه عبد الناصر نوعا مسن
انواع العبقرية الفذة التي لا تتكرر في التاريخ .
فلنتصور مثلا ان الامور في القوات المسلحة قد اخذت بالجد
الواجب والحذر المفروض ... ولنتصور ان القيادة العسكرية
ظلت قابضة على زمام الامور ولم يحدث ذلك الانهيار الكامل الذي
ادى بها الى اتخاذ قرارات مميتة متتابة في اوقات قصيرة
اجهزت على قواتها في ساعات ... ولنتصور ان القوات قاتلت
وتمسكت بالارض مكيدة العدو اكبر خسائر ممكنة ... ولنتصور
ان القوات حافظت على اشتباكها مع العدو ... ولنتصور انها
تراجعت تحت ضغط الظروف تراجعا عسكريا مترابطا الى مواقع
متتالية ...

اقول فلنتصور ان ذلك قد حدث فعلا في مسرح العمليات .
اما كان لذلك رد فعل ايجابيسي في مسرح السياسة
الدولية ... ؟ اما كان له وزنه في مجلس الامن الذي كان يوالي
اجتماعاته ليل نهار ؟ اما كان له انعكاساته في البلاد العربية فتجد
متسعا من الوقت لتلقي بثقلها في المعركة ولو تحت الضغط
الشعبي الذي كان سيتكاثر بمرور الوقت ؟ ألم يكن لذلك وزن
في الروح المعنوية داخل القوات المسلحة واثارة حماسها واصرارها
على القتال ؟ اما خلق ذلك فرصة امام القيادة السياسية لتحرك
من قاعدة وطيدة عمادها ما يجري من عمليات في الميدان ؟ اما
سمح ذلك للدول الصديقة ان تلقي بثقلها الى جانبنا لتطویر دفعة
الامور الى اقرب ما نشتهي ونبغي ؟ اما حث ذلك الدول المعادية
على ان تعيد حساباتها وتغير من مواقفها ؟ بل ألم يكن ذلك وحده
كفيل بأن يجبر العدو على ان يتواضع في اغراضه ويغير مسن
اهدافه ؟

اما ان تضرب القوات الجوية تلك الضربة المفجعة في الدقائق
الاولى وتصبح القوات البرية عارية تقريبا من غطائها الجوي ؟ او

تفقد القيادة العامة أعصابها ولا يمكنها تجميع ما تبقى لديها من قدرة جوية لتستفيد بها بعض الوقت ؟ أو ان تصدر قرارات عصبية لا هدف لها ولا ترابط بينها تنتهي بصدور امر الانسحاب بعد ٣٦ ساعة من بدء القتال ؟ أو ان يصدر امر الانسحاب بحيث يتختم على كل العبور للضفة الغربية من القناة في ١٢ ساعة مع ما في ذلك من استحالة ؟

اقول ان كل هذه اللطمات حدثت في ساعات تركت مصر كلها دون جيش ولأول مرة في التاريخ ... وبمعنى آخر أصبحت مصر بلا ارادة تتحرك بها على مسرح الاحداث . ووجدت القيادة السياسية نفسها دون ورقة واحدة يمكنها ان تلعب بها فكان ما كان .

كان الذي حدث خارج كل الحسابات والتصورات والدليل على ذلك ان أحدا من المسؤولين السياسيين في ذلك الوقت لم يقدم اعتراضا او يبدي اي نوع من انواع التحفظات بل وافق الجميع وبارك وأيد ... وبالإضافة الى ذلك فان أحدا من العسكريين لم يعترض على ما يجري بل اذا رجعنا الى التصريحات التي كانت تلقى في ذلك الوقت والصور الفريدة لمواكب القوات وقد دججت بالسلح ... وللأوصاف المتميزة بكفاءة تحسرك القوات واخفائها وما صورته دعايتنا وقتئذ من الهلع الذي اصاب العدو . اقول فلنرجع الى كل ذلك لنرى ان احدا لم يعترض على الحسابات او ... التقديرات .

اما بعد ان ينقشع ضباب المعركة وتخلو الساحة من سحب الغبار ويهدأ صوت القنابل ويخف أزيز الطائرات يأتي المتقرون لينقدوا بما يعرفون ولا يعرفون ويتسابق النقاد ليلقوا علينا صنوف الحكمة والمعرفة فهذا ما لا يصح ان يحدث ولا ينبغي ان يكون .

وأعود فأضرب مثلا بما حدث في اكتوبر ١٩٧٣ .

- كان الموقف الاقتصادي سيئاً للغاية .
- وكان خط بارليف والمانع الترابي قائمين وللوصول اليهما لا بد من عبور قناة السويس ذلك المانع الممتنع .
- والحملة الدعائية قاسية لا ترحم حتى تستمر حالة اللاسلم واللاحرب الى ما شاء الله .
- وأغلب قادة القوات المسلحة يعترضون على قرار القيادة السياسية بالعبور لأن :
الاسلحة غير كافية
والدخائر ناقصة
وبعض المعدات الخاصة لم تكن متوفرة .
- وفوق ذلك لم يكن معنا او يساندنا اي من الدولتين الاعظم . وبالرغم من ذلك اتخذ القرار مع استبعاد كافة العقبات التي تحول دون عبور قواتنا الى الشرق .
- ذلك لان القيادة السياسية رأت ان واجبها يحتم عليها ان تقوم بذلك فأمرت القوات العسكرية بالتنفيذ وتم العبور .
- وأريد ان اتساءل عما كان يكون عليه الموقف لو ان القيادة العسكرية خذلت القيادة السياسية وانهارت القوات وسط القناة وحدث ما حدث عام ١٩٦٧ ؟ لقد كانت الصرخات سترتفع بنفس ما يتردد عما تم عام ١٩٦٧ تماماً بلا تغيير او اختلاف .
- ولكن القيادة السياسية رأت ان الواجب اصبح يحتم عليها ان تصدر قرارها باستخدام القوات المسلحة - ايا كانت النتائج وايا كان حجم المخاطرة - لتحريك قضية التحرير بعد ان ظن البعض انهم نجحوا في وضعها داخل ثلاجة واوشكوا ان يقفلوا عليها الباب .
- ان ما حدث عام ١٩٦٧ شيء لن يتكرر في التاريخ . فلم يحدث من قبل - واظنه لن يتكرر - مرة اخرى - ان جيشاً لديه عشرات الفرق ومئات الدبابات والطائرات وآلاف من قطع

المدفعية والهاونات والأسلحة الصغيرة لا يقاتل العدو الذي أمامه بل تأمره قيادته بعد ستة وثلاثين ساعة من بدء القتال أن يدير ظهره للعدو ويتجه إلى القناة ويسير - ولا أقول يعدو - بأقصى سرعة ليس حسب خطة انسحاب محددة وليس حسب أوامر واضحة . . . أي مجرد أمر بأن يعبر الجميع القناة .

«الجيش المصري المفترى عليه» كان ضحية قيادة عسكرية لم تحسن أعداده أو تدريبه بل لم تتفرغ لرفع كفاءته القتالية وبددت بغير حدود الأموال التي اقتطعت من الشعب لبناء قواته المسلحة من طيب خاطر .

وكلنا يعرف أنه ليس هناك جندي رديء بل هناك قائد رديء .

وحينما أصبح «الجيش المفترى عليه» ضحية قيادته أصبحت الجمهورية ضحية بدورها إذ أنها كانت قد جمعت كل آمالها في قواتها المسلحة وأملت ربما أكثر من اللازم وحلمت ربما بأزيد مما تقتضيه الأحوال .

وأعود فأكرر . . .

بأنني لست شاهداً على ما حدث فهناك من هم أجدر مني على الشهادة .

ولست مدافعاً عن عبد الناصر الذي اتخذ القرار بل كل ما سميت إليه هو محاولة لانقاذ الحقيقة - أو جزء منها على الأقل - من أيدي الذين يريدون اغتيالها . وأظن أن هذا القدر يرضيه . ولست مدعياً عاماً أقدم وفي يدي صحيفة ادعاء ضد جهة بعينها .

ولكن ربما كل الذي أمكنني أن أفعله هو إيضاح بعض النقاط التي تحيط بهذا الموضوع الواسع الخطير ، وربما أكون قد أزلت اللبس عن بعض ما ترددده الألسن وما يتردد في الصدور وربما

أكون قد نجحت في إثارة بعض الأسئلة التي تحتاج بإلحاح إلى
ردود .

ربما بعض هذه الردود جاهزا هنا أو هناك .
وربما يحتاج تجهيز البعض منها إلى وقت قد يقصر أو
يطول .

الباب الثاني

« لقطات من حرب الاستنزاف »

- ١٢ - إعادة البناء .
- ١٣ - وفرت المدمرة ايلات .
- ١٤ - قصة حفار اسمه كينتنج .
- ١٥ - مبادرة روجرز .

١٢ - اعادة البناء

كان عبور قناة السويس يوم ٦ اكتوبر عملا رائعا ... هذا امر لا شك فيه ...

لكن عظمة ما تم في ذلك اليوم كان محصلة للجهود والتضحيات التي بذلت قبل ذلك بسنين ... وبالتحديد بعد ان افاق الجميع من هول النكسة وآثارها .
هذه حقيقة تزيد من عظمة هذا اليوم كعلامة بارزة في تاريخنا .

اذ أننا ان لم نبرز هذا ونجسده نكون قد هبطنا بعظمة العبور الى مجرد كونه عملا من اعمال الصدفة لعب فيه الحظ دوره .
ونكون ايضا قد قللنا من نتيجة الجهود التي بذلها نفس الرجال الذين عبروا في صمت وعناء على مدى ست سنوات طوال .

فبعد النكسة كان الاجماع يكاد يكون تاما على ضرورة مواصلة القتال ... هذا امر لم يكن محل نقاش كثير .
صحيح كان البعض يرى ان استرداد الارض لا بد وان يتم خلال شهور قليلة .. والبعض الآخر كان يرى ان الامر قد يحتاج

الى مدة اطول من ذلك بكثير . . . الا ان الجميع كانوا يقدرّون الموقف تحت شعور من الالم المرير لطول الفترة التي تستمر فيه الارض الغالية تحت ظل الاحتلال والكرامة مسلوّبة دون استرداد .
الا ان الحقيقة دائما ما تصطدم بالاحلام ، ويحول الواقع غالبا دون تحقيق الاماني .

فبعد ان هدأت النفوس المضطربة الثائرة وبردت الرؤوس الساخنة ، وبدأ الجميع يتعاملون مع الحقائق والارقام . . وصلوا الى قناعة واحدة . . . فبيننا وبين يوم الثار فترة قد تطول وقد تقصر . . . العامل الحاسم الذي يقرر ذلك هو قدرتنا على تفهم الظروف المعقدة التي برزت وتجسدت وعلى طاقتنا الذاتية في استغلال المواقف ، وبناء قدرتنا العسكرية متخطين كل العقبات .

محاولة السيطرة على الجو

كانت الكارثة التي اصابنا الجوية هي العامل الرئيسي في النكسة . . . اذ ان قوة الضربة وما خلفته من آثار كانت أبعد من كل تصور .

مئات الطائرات محطمة على الممرات قبل ان يتاح لعظمها فرصة للقتال بعد ان ضرب العدو ضربته المفاجئة .
وممرات الطائرات غير صالحة . . فالحفر العديدة العميقة التي خلفتها قنابل الاعداء تمنع من استخدامها . وزاد من صعوبة الموقف عدم اتخاذ اي ترتيبات مسبقة لاصلاح الممرات في حالة ضربها .

وجهاز الانذار الذي كان بمثابة العصب الحساس الذي ينذر الجمهورية بأسرها بأي هجوم جوي معادي وكان يتبع وقتئذ القوات الجوية براداراته ومواصلاته . . . حطم ودمر .

والطيّارون يتميّزون غيظاً من هول ما حدث فلم يتمكّن
معظمهم من شرف القتال ولم تسمح الظروف لأكثرهم بالدفاع عن
أرض الوطن .

وأصبحت مصر عارية دون غطاء .
فسمّاؤها مكشوفة مباحة لطائرات العدو تنتهكها وقت ما
تشاء دون ما اعتراض .

ولم يعد هناك وقت لاستمرار سيطرة الآلام والاحزان ...
فالمصيبة وقعت وعلى مصر أن تتخطاها وتعبّرها .
وكان لا بد من تجديد الغطاء حتى لا تستمر سمّاؤنا مكشوفة
مباحة .

وكانت مئات الطائرات قد بدأت في الوصول على فترات
متعاقبة من الاتحاد السوفييتي .. أحيانا تأتي في قوافل جوية
في سباق مع الزمن في الأيام الأولى بعد النكسة وأحيانا أخرى
في قوافل بحرية بعد ذلك .

ويجهد محمود بديء في مضاعفة عدد الطيارين لمواجهة
الزيادة في عدد الطائرات ... فالبعض يدربون في الاتحاد
السوفييتي والبعض الآخر يدربون هنا في القاهرة ... وكان
كثير من الطيارين - حتى وهم في دورات التدريب - يكلفون
بواجبات للعمليات . وقد حدث ذلك في ظروف كثيرة ومتعددة .
وانشئت عشرات المطارات وأراضي النزول في أنحاء متفرقة
من الجمهورية . فكلفت مئات الملايين من الجنيهات وآلاف
الساعات من العرق والجهد .

وفي الوقت نفسه بديء في إنشاء الدشم لنحامي الطائرات ..
كانت الدشم عملا هندسيا رائعا يجب أن يظل محل فخرا
الدائم . فعلاوة على أن تصميماتها كانت مصرية صميعة فإن
الفترة القياسية التي تمت فيها تعتبر معجزة بالنسبة للظروف
التي كانت تتم فيها .

ولن أنسى ما حييت علامات العزم والاصرار التي كانت ترتسم على مئات الوجوه لافراد كانوا يعملون من الصباح الباكر حتى ساعات متأخرة من الليل وكلهم مصممون على تنفيذ الواجب مهما كلفهم ذلك من تضحية وجهد .

ووضعت الخطط للدفاع عن المطارات ضد الطيران العالي والواطي وضد الهجمات الارضية واحتاج الامر الى شراء مئات من المدافع المضادة للطائرات من اسواق السلاح العالمية بعشرات الملايين من الجنيهات .

وعملت ترتيبات اصلاح الممرات بتوفير المواد والمعدات والافراد واجريت التجارب للتأكد من كفاءة كل قاعدة جوية في اصلاح ممراتها في حالة اصابها بأي اعطال وقد تم استنباط وسائل محلية لمواجهة ذلك سواء باستخدام الاسمنت سريع الشك او الخرسانة المسلحة او بالصبات او بعمل القطع البديلة .

كما جهزت الوحدات اللازمة للتعامل مع القنابل الزمنية التي اعتاد العدو على استخدامها والتي كان توقيت البعض منها يستمر الى اسابيع .

وامكن لمهندسي القوات الجوية وقتئذ من اجراء عدة محاولات لزيادة مدى الطائرات وذلك باستبدال جزء من حمولة الطائرات من الضواريخ بخزانات اضافية للوقود واجريت تجارب ناجحة اثبتت دقة التعديلات التي تمت بشكل مثير .

كما أمكن اجراء تجارب معينة في مجال العدسات لزيادة قدرة آلات التصوير على اخذ الصور الجوية سواء من ناحية المدى او الدقة .

كما أمكن تصنيع البالونات محليا لاستخدامها في الدفاع عن المطارات والاعراض الحيوية .

وامكن - اثناء كل ذلك - تخصيص بعض الطائرات لتكون جاهزة للتخليق بعد فترة وجيزة من انذارها بأي هجوم جوي يقوم

به العدو علاوة على توفير الدوريات الجوية المستمرة في الجو لمنع العدو من تحقيق اي مفاجأة لقواتنا .
كما قامت أسرابنا بمئات الطلعات الهجومية في داخل سيناء لضرب تجمعات العدو وخشوده ومراكز مواصلاته ورئاساته مما كبد العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات .

تكثيف الغطاء

في الوقت الذي كان يجري فيه العمل حثيثا لضمان السيطرة على سمائنا كانت تجري محاولات خارقة لبناء درع مصر الذي يقيها من هجمات العدو الجوية .
فأخذت اعادة تنظيم قوات الدفاع الجوي أسبقية عالية في التخطيط الاستراتيجي لاعداد وتجهيز القوات المسلحة .
كان الدفاع الجوي قبل النكسة ولفترة بعدها جرعا لا يتجرا من القوات الجوية فكانت قيادة القوات الجوية مسئولة مسئولية مباشرة عن الانذار بحدوث اي هجمات جوية يحتمل ان يقوم بها العدو . كذا عن الدفاع ضد اي هجمات جوية باستخدام المدفعية والصواريخ والطائرات المتيسرة لديها .
وكان اول اتجاه صحيح - نتيجة للتجارب العملية المأخوذة من النكسة - فصل الدفاع الجوي عن قيادة القوات الجوية ليصبح سلاحا مستقلا له قيادته المستقلة .
وتم تعويض كافة خسائرنا التي حدثت في يونيو ١٩٦٧ من الاتحاد السوفييتي من رادارات الى مدفعية الى صواريخ كما تم استكمال النقص في بعض انواع المدافع عن طريق الشراء من اسواق السلاح العالمية .
وأخذت اسلحة من نوع جديد لم تستخدمه قواتنا من قبل

تصل من الاتحاد السوفييتي فعلاوة على الصواريخ سام ٢ ، سام ٣ التي كانت مستخدمة من قبل النكسة وصلت صواريخ سام ٦ ، سام ٧ مما كان سببا في تدعيم القدرة القتالية لدفاعنا الجوي . . هذا علاوة على الوحدات الالكترونية التي تعمل في المجالين الدفاعي والهجومى .

ووضعت الخطط التفصيلية للدفاع عن الاغراض الحيوية في انحاء الجمهورية مع استكمالها شيئا فشيئا بمرور الوقت . وان كان الموقف في بعض الاحيان - خاصة في الفترة الاولى بعد النكسة - سمح للعدو بالقيام بالاختراق العميق وضرب بعض الاهداف المدنية كما حدث في ابو زعبل وحلوان مثلا - فان فرص تكرار ذلك اخذت تتقلص امام العدو كلما زاد تعزيز قوات الدفاع الجوي وزيادة كفاءة وسائل الانذار وجاء الوقت الذي اخذ فيه العدو يتكبد خسائر فادحة عند قيامه بمثل هذه المحاولات .

وحيثما استتب الوضع الى حد ما بدأ التفكير في انشاء حائط للصواريخ يمنع اقتراب طائرات العدو من الاغراض الموجودة في العمق وفي الوقت نفسه كسائر لقواتنا اثناء عبورها قناة السويس حينما يحين الوقت المناسب .

وظهر رايان في كيفية بناء هذا الحائط . . راي يرى انشاء بقفزة واحدة جريئة بالقرب من الجبهة على قناة السويس . وراي ينادي بالزحف البطيء . اي بناء الخط بوثبات . . فيبني نطاق قريب من القاهرة وتحت ستاره يبني النطاق التالي وهكذا . . .

وتغلب الراي الثاني

وبدأت عملية التنفيذ الرائعة

اذ تم انشاء اول نطاق خارج مدينة القاهرة وتم احتلاله دون تدخل من العدو وبعد اتمام ذلك استقر الراي على انشاء ثلاثة نطاقات في منتصف المسافة بين القاعدة في القاهرة والجبهة على

قناة السويس .

وكانت الخطة طموحة تقضي بإنشاء ٢٤ موقع على أن يتم الإنشاء في ٤٨ ساعة حتى لا تطول الفرصة أمام تدخل العدو الجوي . وكانت الإنشاءات تشمل علاوة على ذلك تجهيز مراكز القيادات بالمواصلات ، تمهيد الطرق والمدقات ، وتحريك بطاريات الصواريخ لمواقعها تحت حماية الوسائل الأخرى للدفاع المضاد للطائرات مع توفير وسائل الإنذار اللازمة لها .

وقد احتاج ذلك إلى كمية هائلة من الأعمال الخرسانية لدرجة أن أحد رؤساء مؤسسات القطاع العام الذي اشتركت شركاته في هذه الإنشاءات هاله الكميات الضخمة المطلوبة من مواد البناء وتشكك في إمكانية توفير الرمل اللازم لتنفيذ هذه الإنشاءات الضخمة .

وبالرغم من كل ذلك تم الواجب الضخم تحت نيران العدو في كثير من الأحيان .

وأحب أن أؤكد هنا أنه في فترة من الفترات وفي عام ١٩٧٠ بالدات تمكن العدو من تدمير نظام دفاعنا الجوي في قناة السويس بعد غارات كثيفة مركزة تكبد فيها خسائر جسيمة وكان من الطبيعي أن نتكبد نحن خسائر فادحة في المقابل مما اضطرنا معه في ذلك الوقت لقبول مشروع روجرز وكان ذلك القبول بهدف عسكري هو إتاحة الفرصة لقواتنا للقفر بحائط الصواريخ التي أمامهم وعقد أول مؤتمر لتنفيذ هذه الخطة في اليوم التالي لقبولنا مشروع روجرز .

وقد تم ذلك فعلا في عملية جريئة مما جعل روجرز يندد بهذا الإجراء ويعلن أن القاهرة لم تحترم إيقاف إطلاق النيران .

إعادة بناء القوات البرية والبحرية

لم تكن القوات البرية أسعد حظا من القوات الجوية في حرب

يونيو ١٩٦٧ فقد خرجت من المعركة وقد تكبدت خسائر فادحة . . .
فقدت على ارض سيناء آلاف عزيزة من الضحايا . . . علاوة
على اغلب معداتها من دبابات وعربات وقطع المدفعية والصواريخ
وأجهزة الاتصال . . . وكان العدو في ذلك الوقت قادراً على عبور
القناة في طريقه الى القاهرة دون ان يكون في الامكان توفير
مقاومة جديّة تعترض سبيله . وقام الاتحاد السوفيتي بتعويض
المعدات المفقودة بالطائرات في اول الامر ثم بحمولة عشرات السفن
بعد ذلك . كما تم تعويض بعض المعدات من أسواق السلاح العالمية
بقدر ما سمحت به ظروف الحظر المفروضة على تصدير وبيع
السلاح والموارد المتاحة وقتئذ من العملة الصعبة .
وكان التدريب في كافة المجالات يسير على قدم وساق بحيث
كان الافراد والاطقم جاهزة لانشاء الوحدات الجديدة فور وصول
معداتها .

وأخذت التشكيلات تستعيد قوتها ومرتباتها بسرعة فائقة .
وطعم الجيش بافراد المؤهلات لرفع مستوى الجندي الامر
الذي تطلبه تعقيد النواحي التكنولوجية للأسلحة المستخدمة .
واقترض الامر سحب قواتنا المتبقية في اليمن وسنسط
صعوبات كبيرة وتعقيدات مختلفة واشتركت تلك القوات فور
وصولها واعدادها بقدر ما سمحت به الظروف في خطة الدفاع .
كما وضع تخطيط كامل لاستغلال امكانيات المصانع الحربية
في انتاج بعض انواع الاسلحة والدخائر والمعدات بعد ان تم توفير
الموارد اللازمة من العملة الصعبة لاستيراد المواد الخام اللازمة
للانتاج .

وفي الوقت نفسه أعيد تنظيم القوات البحرية واستغني عن
بعض قطعها المتقادمة واستبدلت بقطع أحدث وأكفاً وأعيد توزيع
الاسطول في البحرين الابيض والاحمر مع انشاء وتجهيز القواعد
البحرية اللازمة لايواء قطع الاسطول ولتكون قواعد عمل فسي
العمليات المستقبلية .

واضطر الموقف وقتئذ الى اعادة توزيع قواتنا مستغلين العمق الاستراتيجي الذي يسره تعاون البلاد العربية ولا يمكن ان ينسى ما وفره السودان الشقيق ولا المملكة العربية السعودية او الجمهورية الليبية من تسهيلات في هذا المجال .

اعداد الدولة للحرب

والى جانب الجهود التي كانت تبذل في داخل القوات المسلحة كان لا بد من تجهيز مسارح العمليات للحرب القادمة وكان لا بد من اعداد الدولة للحرب .

فتم تشكيل لجنة وزارية لاعداد الدولة للحرب وكانت هذه اللجنة تجتمع بصفة دورية لتحديد الاعمال اللازمة ومتابعة تنفيذها وتوفير الاعتمادات اللازمة لها مع عرض نتائج اعمالها على مجلس الوزراء .

ومن اهم الاعمال التي تمت في تلك الفترة فك المصانع ومعدات هيئة قناة السويس التي كانت موجودة في منطقة القناة ونقلها الى اماكن متفرقة في الخلف في انحاء الجمهورية اذ ان هذه المصانع ظلت تعمل في اصعب الظروف وتحت النيران المباشرة للدفعية العدو وهاوناته وطيرانه الى ان اصبح من المتعذر عليها مواصلة ذلك فنقلت معامل تكرير البترول ومصانع السماد والورق بمنطقة السويس والمصانع الموجودة بمنطقة الاسماعيلية ومعدات هيئة قناة السويس الهائلة في بور سعيد الى الخلف وتم تشغيل معظمها في اماكنها الجديدة في وقت معقول مما وفر ملايين الجنيهات على صورة معدات تم انقاذها من التدمير المحقق وعلى صورة انتاج تم استئنافه في الاماكن الجديدة التي نقلت اليها .

كما أعيد النظر في الموانئ فتم اخلاء ميناء الاسكندرية والمناطق التي حولها من اكداس هائلة من الاخشاب والمواد

التموينية والمعدات المختلفة الى اماكن منتشرة في انحاء الجمهورية لتخفيض الخسائر الى اقل ما يمكن .

كما أصبح الاعتماد على ميناء الاسكندرية اعتمادا كليا في الاستيراد والتصدير في الظروف الخطيرة التي كانت البلاد تجتازها وقتئذ امرا غير معقول فاتجهت الجهود الى انشاء أرصفة جديدة في ميناء الاسكندرية مع تحسين ميناء مرسى مطروح وموانيء البحر الاحمر .

ورصفت كثير من الطرق البرية باتساعات مختلفة تبعاً لمتطلبات العمليات الحالية والمستقبلية ولمواجهة الزيادة الضخمة في كمية النقل التي احتاجها المجهود الحربي بوجه عام .

كما تم انشاء شبكات من المواصلات الخطية لمواجهة اعادة التوزيع الاستراتيجي للقوات المسلحة كلما تطلب تطور العمليات ذلك وتبعاً للتخطيط الموضوع للعمليات المستقبلية .

كما مدت مئات الكيلومترات من مواسير المياه لتوفيرها في الاماكن التي دعى الامر الى توفيرها فيها وانشئت خزانات المياه في بور سعيد وبعض مناطق البحر الاحمر .

واستقر الرأي لمواجهة الظروف الطارئة تبعاً للزيادة المتوقعة في العمليات الحربية على الاحتفاظ باحتياطي من المخزون السلمي للمواد الاستراتيجية كالوقود والدقيق والحبوب والخامات اللازمة للصناعة عموماً ولصناعة الادوية والصناعات الحربية على وجه الخصوص مع توزيعها في انحاء متفرقة من الجمهورية وقد تم تكوين احتياطي من هذه المواد بما يبلغ قيمته عشرات الملايين من الجنيهات .

واستدعى الموقف انشاء خزانات تحت الارض للاحتفاظ بكميات مناسبة من الوقود كاحتياطي للاستهلاك المدني والعسكري سواء بالقرب من المواجهة او في العمق مع مد أنابيب توصيل الوقود الى الاماكن الاستراتيجية .

وجهزت المستشفيات لاستقبال الحالات التي تستدعي ذلك

ووفرت لها الادوات الجراحية والادوية كما تم توفير عربات نقل الدم وقطارات لنقل الجرحى وانشئت غرف لاجراء العمليات الجراحية تحت الارض في منطقة القناة .
وتم تنفيذ خطة تهجير المدنيين والتي كانت موضوعة قبل بدء العمليات في كفاءة تامة واخذت الاوضاع تستقر بهؤلاء المواطنين الاعزاء في اماكنهم الجديدة - الى حين - باضطراد الجهود التي بذلت بسخاء لحل مشاكلهم .

كلمة اخيرة

● عبور القناة صورة جميلة مشرفة مشرقة لا شك انها ازدادت جمالا وعمقا حينما وضعت في اطار متكامل من الحقيقة .
وحينما ظهر انها حلقة من ضمن حلقات ومرحلة سبقتها مراحل .
فالعمل العظيم يكون نتيجة اعداد عظيم والا أصبح ضربة من ضربات الحظ وعملا ليس في الامكان تكراره .
● عبور القناة ما كان يمكن ان يتم الا بجهد شامل الامة وضعت تحت السلاح بكاملها .

فالقوات المسلحة كانت تعمل في صمت وتضحية .
والقطاع العام كان يعمل في صمت وتضحية في المواقع الامامية في اغلب الاحيان جنبا الى جنب مع القوات المسلحة وتحت حمايتها يقيم مواقعها وينشيء المطارات ويبني الدشم ويشق الطرق وينشيء المخازن . وقد بذل القطاع العام مئات من الشهداء وهو يعمل عمله الخالد تحت النيران المباشرة للعدو .
وكان هناك الجيش الشعبي يحرس المصانع والمستشفيات دون ان يؤثر ذلك على الانتاج ليتيح الفرصة للقوات المسلحة ان توفر جهدها في مواجهتها فيحمي ظهرها وقواعدها وخطوط مواصلاتها .

وفوق كل ذلك شعب صبور تحمل عن طيب خاطر تضحيات
جسيمة دون شكوى او تدمير ضاربا المثل الرائع لاي شعب صمم
على مواجهة التحديات التي فرضت عليه في سبيل نصر يتطلع
اليه .

● والاتحاد السوفييتي قدم الكثير في وقت مر فيه الاصدقاء
وتكتل فيه الاعداء .. قد يرى البعض انه كان في امكانه ان يعطي
اكثر .. وقد يرى البعض انه اعطى بما فيه الكفاية ... المهم انه
اعطى لنا بقدر ما سمحت به ظروفه وسياسته ... في وقت
عصيب وظلام كثيف ..

● وان كنا نجحنا في معركة العبور فقد سبقتهما معارك
متعددة .. رأس العش ، لسان بورتوفيق ، كبريت ، جزيرة
شدوان ، مهاجمة ميناء ايلات ، اغراق المدمرة ايلات بالقرب من
بورسعيد ، ضرب الحفار كينتنج في ابيدجان بساحل العاج .
فالحرب مجموعة من المعارك الناجحة والخاسرة تحقق
محصلتها هدف الدولة السياسي الذي تتطلع اليه .

١٢ - وغرقت المدمرة ايلات

في الساعة الخامسة يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ هبطت وحدة من جنود المظلات الاسرائيلية على ممر متلا في سيناء بعد اربعة اشهر من تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس . وكان ذلك ايدانا ببداية العدوان الثلاثي على مصر دون اعلان حرب . . فهكذا تعلن الحروب هذه الايام . قوات تتحرك بعد ان تستعد في الظلام ثم تنقض فجأة .

وفي يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ كلفت المدمرة ابراهيم احدي وحدات الاسطول المصري بالتوجه ليلا الى الشمال وغرضها ضرب ميناء حيفا . الا ان سوء الحظ كان حليفها فقطع من الاسطول الفرنسي كانت هناك في الانتظار . واسرت المدمرة ابراهيم بعد معركة غير متكافئة .

وبقيت المدمرة هناك في الاسر على شوق لتعود ثانية الى مياه الوطن . ولم يكتب لها ان تعود الا في يوم ٢١ اكتوبر ١٩٦٧ . وكانت رحلتها هذه المرة تختلف اختلافا كبيرا عن الرحلة التي قامت بها منذ عشر سنوات . كانت هذه المرة قادمة من حيفا في الشمال الى بور سعيد في الجنوب بجوار الساحل . . وكانت

تحمل اسم ايلات بعد ان غيّر العدو اسمها فقد أصبحت قطعة من قطع الاسطول الاسرائيلي .

وكانت الايام وقتئذ ثقيلة سوداء .. فمصر لا تملك الا القليل فكل شيء كنا قد تركناه في سيناء .. والعدو تحت زهوة انتصاره الخاطف في قمة الفطرسية والمعجرفة .

ورغما عن ذلك كانت مصر تقاتل رافضة الاستسلام .. صحيح كانت جريحة ولكنها رفضت ان تنتكس اعلامها .. تحاول ان تقاوم . فلاشتباكات مستمرة مع العدو لم تنقطع .. ودورياتنا المقاتلة تنطلق لتمسك بتلابيب العدو .. بل معارك كراس العرش تجري ، واسراب طائراتنا رغما عن التفوق الجوي الساحق للعدو تنطلق بين وقت وآخر .. ومصر كلها تحت وطأة عار النكسنة تصل ليلها بنهارها في محاولة صادقة لاعادة البناء .

وسط هذا الجو جاءت ايلات تجوب الساحل منذ صباح ذلك اليوم واقتربت من بور سعيد .. كانت في رحلة اظهرت العضلات .. وكان التحدي اقوى من ان يهمل او يسكت عليه . وتمت دراسة الموقف واتخذ قرار بضرورة اغراقها وجعل منطقة الاغراق مصيدة كبيرة لاي وحدات معادية تجذبها الاحداث اليها .

وكان اتخاذ القرار في مثل تلك الظروف امرا صعبا . اذ ليس العامل الحاسم هو الفعل بل كان رد الفعل الذي يحتمل ان يقوم به العدو .

صحيح كانت هناك اسباب ملحة تدعو الى اغراق المدمرة ايلات : فهي غرض ثمين في متناول اليد ، وزوارق الطوربيد جاهزة للعمل ، والقوات المسلحة في حاجة الى نصر يعيد اليها ثقتها بنفسها وبقيادتها بعد كل الذي جرى .. ، والجهة الداخلية تريد قبسا من نور يضيء امامها الظلام الدامس الذي تعيش فيه ، والامة العربية تريد حدثا به تقتنع ان مصر ما زالت تنبض بالحياة

رغمنا عن انها مشخنة بالجراح ، وفوق كل ذلك فالعالم في حاجة الى دوي هائل يجعله يقتنع بان الامر الواقع لن يفرض نفسه وانه ما زال في جمعبتنا الشيء الكثير .

ولكن كان للموقف جانب آخر .. فطبيعة الاشياء تحتم ان يكون لكل قرار عسكري وجهان تماما كقطعة النقود .

كان هذا الجانب يتعلق برد الفعل المحتمل للعدو . اذ ان اغراق المدمرة سيصيبه بخسارة كبيرة من الناحية المادية ، وفوق ذلك وهو الاهم فان خسارته في الارواح ستكون كبيرة وهذه النقطة بالذات ذات حساسية كبيرة عند العدو .

اذن لا بد ان يكون للعدو رد فعل . فهذا شيء محتم في نطاق سياسة الردع التي يتبعها .. فلا يمكن ان يمر اي فعل دون عقاب .

ولكن ان تم ذلك هل سنسكت ؟ هل سنضرب ؟ هل من المصلحة تصعيد الموقف والامكانيات قاصرة والموارد المتاحة تكفي بالكاد لاثبات الوجود ؟

ولكن قبل كل ذلك اين سيكون اتجاه رد الفعل للعدو .. ؟ احدى مناطقنا الصناعية في العمق بضريبة جوية كثيفة .. ؟ محتمل . احدى المناطق الاهلة بالسكان ؟ جائز . منطقة الزيتية حيث معامل تكرير البترول ؟ ممكن .

حوار مع النفس يحدث .. وحسابات دقيقة تجري . وكان التقدير توقع كل هذه الاحتمالات . فالعدو لديه القدرة على تنفيذها . وفوق ذلك فليس لدينا قوة تردعه عن تنفيذها .

ولكن كان الحل الاخير - وهو ضرب معامل تكرير البترول في السويس - اكثرها احتمالا . فمعامل التكرير غرض غالي الثمن . فهو ذو قيمة استراتيجية كبيرة لسير المعركة كلها اذ يمددنا باحتياجاتنا من المواد البترولية وما اشد حاجتنا اليها . علاوة على

انه في متناول هاوناته ومدفعيته دون الحاجة الى استخدام طائرات .

كان القرار بذلك قرارا سياسيا لا بد من عرضه على الرئيس عبد الناصر . وتم العرض .

ووافق الرئيس مع تعديل واحد وهو الاكتفاء بضرب المدمرة دون التعرض لاي وحدة من وحدات الانقاذ .

وانذرت زوارق الطوربيد بالاستعداد .

كما انذرت وزارة الداخلية لتعزيز وحدات المطافي بمنطقة السويس - وكانت مكونة من وحدات مطافيء وزارة الداخلية ووحدات مطافيء القوات المسلحة - بوحدات تتحرك من القاهرة خلال الليل اذ كان المتوقع ان يكون رد فعل العدو في اليوم التالي .

وقبيل الغروب اعطيت اشارة البدء .

فتحركت وحدات المطافيء بسرعة الى السويس تحت ستار الليل ومعها معداتها ولوازمها .

وانطلقت زوارق الطوربيد الى هدفها لا تلوي على شيء . وفوجئت المدمرة بالاشباح الصغيرة التي تنطلق اليها . وفوجئت بالطوربيدات تتجه الى منتصفها لتصيبها في مقتل . وانشطرت المدمرة الى شطرين وبعد دقائق اصبحت في قساع البحر ولم يبق اثر يدل على وجودها الا بقعا كبيرة من الزيت فوق سطح الماء وهي مشتعلة كأنها فوهة بركان .

وآن للمدمرة ابراهيم ان تدفن اخيرا في وطنها الذي طالما اشتاقت اليه طوال السنوات العشر التي غابت فيها عنه . فهذا خير لها من ان تعيش في ذل الاسر وهوانه .

اما المائتا بحار الذين كانوا على ظهرها فأغلبهم اصبحت طعاما للحيتان . ومن تبقى منهم كانت تحيط به بقع الزيت المشتعلة من كل جانب وبدأ العدو اتصالاته عن طريق قوات الطوارئ يرجو ان يبدأ عملية الانقاذ دون تدخل من جانبنا .

وقد كان .

وعلى أضواء المشاعل التي أسقطتها الطائرات أو التي أطلقتها المدفعية والتي استمرت طول الليل اشتكرت عشرات الطائرات والزوارق في محاولة لانتشال الأحياء الذين كتبت لهم النجاة . . . أو الجثث التي فارقتها الحياة .

وأشرق نور الصباح . وبدأ الانتظار للضربة المضادة . . .
وفعلا ضرب العدو ضربته وكانت على معامل تكرير البترول كما كان متوقعا في اليوم السابق . طلقات قليلة . . واشتعلت النيران وارتفع اللهب إلى عنان السماء .

وبدأت معركة من نوع فريد . . بين قوات المطافيء والنيران المشتعلة . . كانت معركة تم الاستعداد لها من قبل . وقد بذل فيها هؤلاء الرجال الذين دائما ما يؤدون عملهم في صمت كل جهد وتضحية . ومات منهم من مات وجرح منهم من جرح . إلا أن النيران في النهاية أمكن حصرها والسيطرة عليها ثم أخمدت بعد ساعات . وكانت الخسائر أقل كثيرا مما كان متوقعا وذلك يرجع إلى الاستعداد المسبق .

وفي نفس اليوم بدى التفكير في ضربة مضادة . كانت الرؤوس ساخنة تبغى الانتقام . وكان القرار هو ضرورة إشعال النيران في ميناء أيلات وذلك بضربها بالطائرات . . وإيلات بها فناطيس البترول وبها السفن وهي غرض ثمين ذو أهمية استراتيجية كبرى للعدو .

فالضربة سوف تكون موجهة .

وهكذا بدأ الحوار من جديد .

ميناء أيلات في متناول اليد . هذه حقيقة . ولكن العملية نفسها ستكون عملية انتحارية بالنسبة للإمكانات المتاحة وقتئذ . ولم يكن هذا مهما . فالخسائر لا تكون العامل الفاصل في اتخاذ القرارات في مثل تلك الظروف . . فهذه هي الحرب .

ولكن ماذا بعد ضرب ميناء أيلات ؟

وعاد السؤال يلح من جديد . تماما كضرب الكرة على مائدة «البنج بنج» كان الموقف .. ضربة تقابلها ضربة لكي تستمر اللعبة . الا اذا اريد لها التوقف . وما كان يجب لها ان تتوقف فان معنى ذلك قبول الامر الواقع .

وكان القرار سياسيا هذه المرة ايضا . هل من الصلحنة التصعيد ؟ ولم يوافق الرئيس عبد الناصر هذه المرة .

ولاول مرة يتهدج صوتي اثناء مناقشة عبد الناصر . وطرحنا تصورا آخر . ماذا لو ضربنا ايلات بوسيلة اخرى؟ المحافظة على الغرض والتمسك به امر واجب . ولكن ماذا لو غيرنا الوسيلة ؟ فالحرب تعتمد في جوهرها على وسائل النقل التي تنقل المواد المتفجرة الى الهدف .. فالطائسرة والصاروخ والمدفع والهاون والبندقية والفرد كلها وسائل نقل يمكن بها نقل المواد المتفجرة الى اي غرض .

واستقر الرأي على ضرب ميناء ايلات بعملية فدائية بواسطة رجال الضفادع البشرية . قد يستغرق ذلك بعض الوقت الا ان ذلك كان مفيدا ! فهو لن يصعد الموقف بما يخرج عن حدود الامكانيات المتيسرة وهو يحقق الغرض علاوة على ذلك .

ونزل الرجال بعد اسابيع الى مكان ما بالقرب من ميناء العقبة بالاردن . واصبحت ايلات على مرمى البصر .. استكشفوا واستعدوا واصبحوا جاهزين .

ووصلتهم اشارة البدء

نزلوا الى الماء ينسبحون الى الغرض .

وبعد ساعات ارتفعت اصوات المتفجرات في الميناء واشتعلت النيران عالية في السماء واحترقت خزانات البترول . وغرقت بعض السفن .

وسبح الرجال عائدين ومن العقبة رجعوا الى قواعدهم سالمين .

وضربة بضربة ولو بعد حين .

وأثبتت هذه المعركة عدة دروس هامة :

● فقد كانت هذه أول مرة في التاريخ تتمكن فيه قطع بحرية صغيرة وهي زوارق الطوربيد من التغلب على قطعة بحرية كبيرة وهي المدمرة ايلات . فخفة حركة زوارق الطوربيد وسرعتها الهائلة وقوة نيرانها الخطيرة أغرقت مدمرة كبيرة في دقائق قليلة دون ان تتحمل اي خسائر . وبدأ التفكير جديا في الموازنة بين استخدام القطع الكبيرة والقطع الصغيرة . فليس المهم ضخامة الحجم ولكن الاهم قوة التأثير .

● وأثبتت المعركة القيود الجديدة التي تفرض على اتخاذ القرار فليس المهم الفعل ولكن الاهم هو رد الفعل وهذا القانون في حد ذاته هو الذي يحفظ التوازن العالمي الحالي والذي يجعل من الحرب الذرية امرا مستحيلا . فالذي يتحكم في هذا التوازن ليس الضربة الاولى فهي ممكنة في كل وقت ولكل جانب . الا ان الذي يمنعها هو الضربة الثانية والقدرة على استخدامها فمما دامت هذه القدرة ممكنة كان توجيه الضربة الاولى امرا مستحيلا . وبذلك فالضربة الثانية هي التي تكمن فيها قوة منع العدو من العدوان بل هي التي تحافظ على الحالة الاستاتيكية للحرب في العصر الذري الذي نعيش فيه .

وأثبتت المعركة انه ان كان الردع هو الدرع الواقى للامر الواقع فان القدرة على الردع المضاد قادرة على رفض اقامته وتثبيتته .

● وأثبتت المعركة ان هناك موازين دقيقة بين الفعل ورد الفعل يجب ان تدخل في الحساب فالتصعيد غير المستحب للعمليات يمكن تجنبه مع الحفاظ على الغرض باتباع وسائل اخرى لا تساعد على التصعيد . فان كانت الضربة الجوية لميناء ايلات ممكنة الا انها كانت ستصعد الموقف في حين ان الاغارة عليها بالصفادع البشرية حققت نفس الغرض دون تصعيد في الموقف اي انه يمكن لتنفيذ اي غرض استخدام وسائل بديلة تجري الموازنة

الدقيقة لاستخدام أفضلها بالنسبة للموقف .

● كما اثبتت المعركة ان الحرب ارادات متصارعة على مسارح العمليات لا تنتهي الا بانتهاء احدي الارادات المتصارعة الى موقف السكون . وتستمر طالما استمرت الارادات في تصميمها على التحرك فوق مسرح الاحداث ومعنى ذلك ان الامر الواقع يمكن ان يتم اذا اتخذ احد الاطراف موقف السكون ولا يمكن ان يفرض نفسه في ظل الحركة . فالسلاح الرئيسي ضد الامر الواقع هو ديناميكية الارادة .

١٤ _ قصة حفار اسمه كينتنج KENTING

الحفار كينتنج . . . !! من منا يعلم شيئاً عنه ؟ ومن منا يعلم شيئاً عن قصته ؟ في حين انها قصة مثيرة تصور فصلاً من الفصول التي مرت بنا بعد النكسة .

وتاريخ بداية قصته معنا يناير ١٩٧٠ .

اسرائيل ما زالت على عهدنا بها من صلف وغرور زاد كثيراً بعد النكسة . . كان كل همها في ذلك الوقت اقرار الامر الواقع . . ووسيلتها في ذلك الردع . فالردع هو الدرع الواقي الذي يثبت الامر الواقع ويحميه .

فهي تحاول جاهدة ان تعزز خط بارليف لتبقى هناك على ضفة القناة . . حدودها الجديدة كما كانت تأمل وتتصور .

وتبني المستعمرات هنا وهناك لتغير من طبيعة المناطق . . فالاستيطان المسلح هو فرض الامر الواقع . ومن يبني فهو يعني البقاء ما شاءت له الظروف ان يبقى .

وقواتها تعربد في المنطقة حتى يرتدع الجميع ويبقون حيث هم مستسلمين للامر الواقع دون قدرة على تحرك أو حركة والا امتدت اليد الطويلة لتضرب في الاعماق .

وينفس منطق فرض الامر الواقع ارادت ان تزيد من انتاج
آبار البترول التي اصبحت تحت يدها على ساحل خليج السويس
تعاني من الاحتلال . كانت تريد ان تحفر في مياه الخليج بحثا عن
مزيد من البترول وكان ما اصبحت تحت يدها لا يكفيها . . وكان
الخليج اصبحت خليجها والمياه مياهها ، والارض ارضها .
واحتاج الحفر الى حفار .

ووجدت بفيتها في حفار اسمه كينتنج اعلنت عن استئجاره .
ثم اعلنت انه في طريقه الى خليج السويس ليبدأ في البحث عن
البترول .

صورة اخرى لتثبيت الامر الواقع حتى تثبت للعالم اجمع ان
المياه مياهها والخليج خليجها بما فيه من بترول .
هكذا دون خجل او حياء .

ودول العالم اجمع ترى وتسمع . . البعض يؤيد في صراحة ،
والبعض يؤيد من وراء ستار والبعض يعزى بكلمات رقيقة عاجلة
وسرعان ما ينصرف الى مشاكله التي تعنيه .
وذهبت كل محاولات اثاره الموضوع دبلوماسيا ادراج
الرياح . اذ كان التصميم على التنفيذ اقوى من كل اعتبار .
وحينئذ لم يكن هناك بد من التدخل لمنع اتمام المحاولة مهما
كان الثمن .

هوية الحفار

ولكن قبل أن نسرّد القصة علينا ان نتعرف اولا على هوية
هذا الحفار .

كانت هويته عجيبه .

كان الحفار انجليزيا اشترته شركة امريكية كندية سجلت

نفسها في دنفر بالولايات المتحدة الامريكية يجره جرار هولندي .
هذا هو الحفار الذي استأجرته اسرائيل .
وكان بذلك حفارا دوليا .
واحيط استئجار الحفار بدعاية عالمية واسعة اشتركت فيها
كثير من الدول .

ولم يضع الحفار وقتا . . اذ اخذ يتقدم الى غرضه فسي
خليج السويس وأوشك ان يخرج من البحر الابيض المتوسط عبر
مضيق جبل طارق ليقطع رحلته بحذاء الساحل الافريقي ليدخل
منطقة العمل عن طريق باب المندب ثم الى البحر الاحمر .
كان الخطر يقترب وما كان هناك مجال للانتظار . واتخذ
القرار للتعامل معه مهما كانت النتائج والعواقب واستقر الرأي
في مبدأ الامر على اغرقه بواسطة طائراتنا في مكان مناسب
بالبحر فهذا جزاء من يريد ان يلوث مياهنا حتى ولو كان قادما من
آخر الدنيا .

الا ان اقتراحا آخر قدم في ذلك الوقت ليتم التعامل مع
الحفار بطريقة اهدأ بعيدا عن مياهنا حتى نتجنب اي تعقيدات
دولية جديدة فلدينا منها الكثير .
ووافق الرئيس جمال عبد الناصر على الاقتراح .
ولكن اين يكون اللقاء ؟

وكانت الدراسات قد دلت على ان انسب لقاء مع «كينتنج»
يكون في احد موانئ الساحل الغربي لافريقيا شمال الحدود
الجنوبية لنيجريا .

ذلك ان امكانية العمل في هذه المنطقة متيسرة اذ تربط
القاهرة بمعظم هذه الدول علاقات صداقة تتيح حرية العمل
بدرجات متفاوتة في الوقت الذي تعتبر فيه الدول جنوب هذا
الخط بمثابة مناطق مقفولة اذ كان يسيطر عليها الاستعمار
بأشكاله المختلفة سيطرة تامة . ولا تتاح الفرصة بعد ذلك الا في

المنطقة بين دار السلام في تنزانيا وجيبوتي على الساحل الشرقي
لافريقيا ولم يكن هذا مستحبا اذ لن يترك لنا مجالا كبيرا لتكرار
المحاولة قبل تمكن الحفار من الدخول الى البحر الاحمر لسو
حالت الظروف الطارئة دون ضربه في دار السلام .

اذن كان الحل الامثل هو التعامل معه في الساحل الغربي
لافريقيا وبالدات في المنطقة بين داکار بالسنگال وبوانت - نوار
في الكونجو كينشاسا .

وبعد حسابات دقيقة عن قدرة الجرار الذي يجر الحفار
وسرعته وكمية البترول التي يمكن حملها كان المتوقع ألا يتمكن
الحفار من قطع الرحلة مرة واحدة وأنه لا بد من الدخول فسي
احدى الموانئ التالية :

داكار بالسنگال .

تيما في غانا .

أبيدجان في ساحل العاج .

لاجوس أو هيركورت في نيجيريا .

بوانت - نوار في الكونجو كينشاسا .

ولكن كان الترجيح الاكثر احتمالا ان تكون اول وقفة له في

داكار بالسنگال .

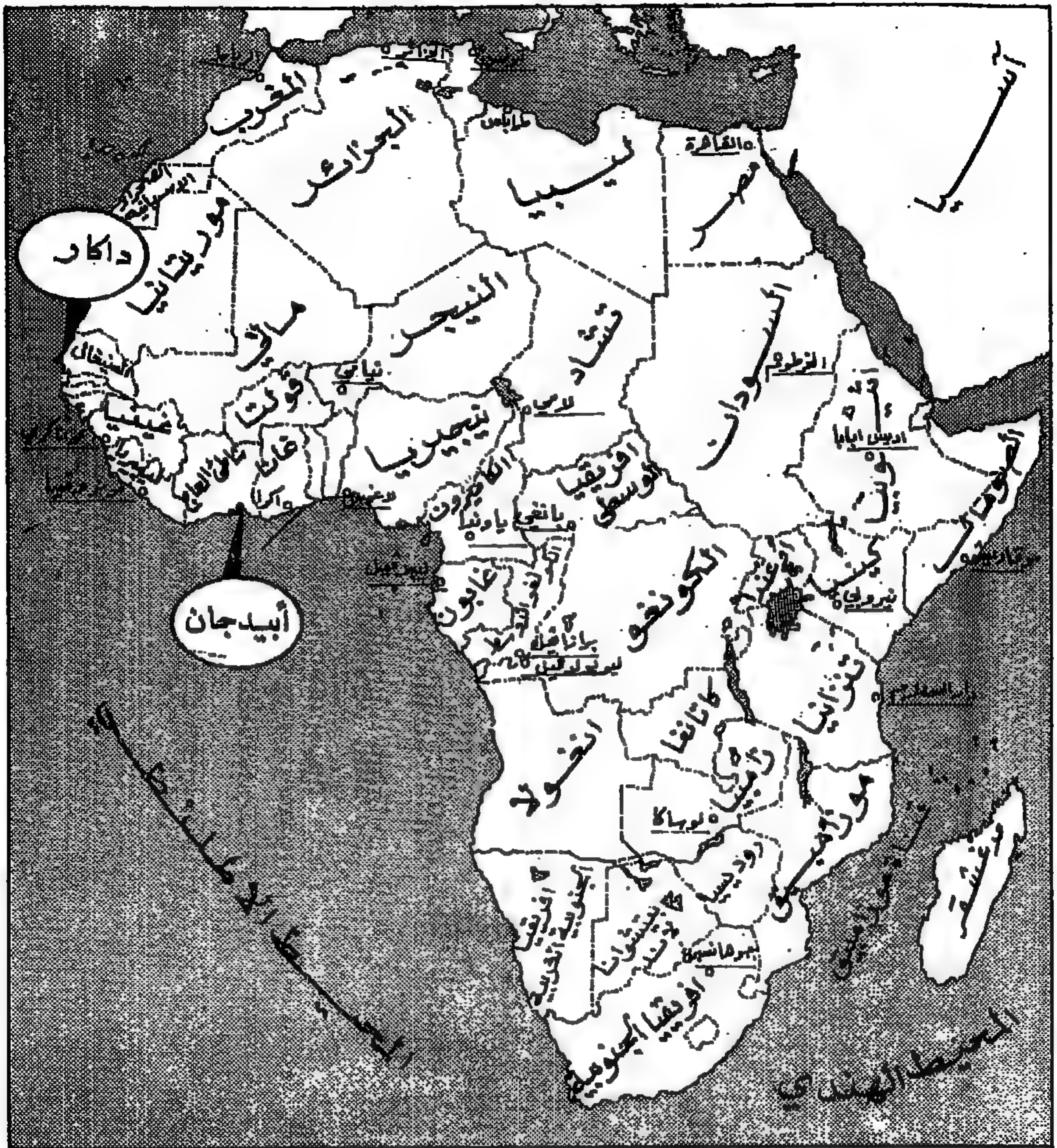
وبناء على ذلك قسم الساحل الافريقي الى اربعة قطاعات :

١ - القطاع الاول : من داکار الى بوانت نوار وهو قطاع معلومات
وعمليات يمكن التعامل فيه مع الحفار .

٢ - القطاع الثاني : من بوانت نوار الى جنوب دار السلام في
تنزانيا على الساحل الشرقي قطاع معلومات فقط .

٣ - القطاع الثالث : من دار السلام الى جيبوتي وهو قطاع
معلومات وعمليات .

٤ - القطاع الرابع : البحر الاحمر وفيه تنفرد القوات المسلحة
بالعمل لضرب الحفار بالطائرات كحل اخر اذا نجح فسي
الافلات من محاولة افراقه في القطاعات السابقة .



القارة الأفريقية

الفرض يتغير

وبدأت المشاكل المعتادة التي دائما تصاحب عمليات التنفيذ .
فالأفكار سهلة . . كلمات على ورق وانتهى الامر . ولكن التنفيذ
ومشاكله شيء آخر . مئات المشاكل تبرز على السطح وتحتاج
الى حل سريع خاصة وان عامل الوقت كان يحتم التحرك بسرعة
فالحفار يتحرك بتصميم الى هدفه ولا بد من مواجهة مثل هذا
التحرك بتحريك أسرع .

وكانت مشكلة المتفجرات اللازمة لتنفيذ العملية هي أهم
مشكلة فرضت نفسها على الموقف . . . تحديد النوع الذي
يتناسب مع قاع الحفار . . . الكمية اللازمة لتنفيذ الفرض . . .
ولكن كان الأهم من كل ذلك نقل الكميات اللازمة آلاف الأميال الى
المكان الذي سيقع عليه الاختيار . اذ كان من المحتم نقل هذه
الكميات عبر القارة الأفريقية من أقصى شمالها الشرقي الى
منطقة ما على ساحلها الغربي . وربما تمر بمطارات أوروبا - وهذا
ما تم بالفعل عند التنفيذ - والمطارات وقتئذ تحت حراسة
مشددة اذ كانت أعمال خطف الطائرات بواسطة الفدائيين
الفلسطينيين قد بلغت الذروة مما جعل الدول الأوروبية تعامل
العرب عموما معاملة خاصة سواء من ناحية تأشيرات الدخول او
تفتيشهم في المطارات تفتيشا دقيقا .

وعلاوة على ذلك فالحفار مدينة عائمة . . .

كل هذه الاعتبارات كانت دراستها تجري في حدود الفرض
المحدد وهو «اغراق» الحفار في مياه المحيط الأطلسي على مسافة
آلاف الأميال من أرض الوطن لنوفر عليه قطع باقي الرحلة .
وظهر ان تنفيذ الفرض أصبح امرا مستحيلا والعامل الذي
سيطر على هذه النتيجة هو عامل نقل الكمية اللازمة للاغراق . . .
وهي كمية كبيرة سيهدد نقلها بكشف العملية كلها بالطريق طويل

والعيون فيه مفتوحة والأذان مرهفة لكل كلمة أو حركة .
وكان لا بد بعد ذلك من تعديل الغرض من العملية فبدلاً من
اغراق الحفار فيكتفي بتدميره ليصبح غير صالح للاستخدام
وسوف يتسبب عن ذلك عدول الحفار عن اكمال رحلته وسيتعرض
كل مشروع الحفر من اساسه .
وعلى هذا الاساس بدأت العجلة تدور .

السرية والخداع

فرضت السرية الكاملة على فترات التحضير والتنفيذ
وسميت العملية بالاسم الكودي «الحج» ومنع تبادل المذكرات او
الخطابات الكتابية بأي حال من الاحوال وحصر التخطيط والتجهيز
في اقل عدد ممكن من الافراد واعطيت المعلومات لهؤلاء بقدر
حاجتهم اليها بل حينما تحركت الاطقم للتنفيذ لم يكن الافراد على
علم لا بالوجهة التي يقصدونها ولا بطبيعة العمل الذي سيقومون
به على وجه التحديد .

ولتعزيز السرية الكاملة كان لا بد من الخداع فتم اهمال اي
اخبار خاصة بالحفار وقامت اتصالات سريعة ملحة مع المركز
الرئيسي للشركة الامريكية الكندية في دنفر بالولايات المتحدة
الامريكية لاستئجار الحفار بواسطة نظير مبلغ أضخم مما دفعته
اسرائيل .

الافراد يستعدون

وفي ظل كل هذه الترتيبات جهزت الفرقعات من الانواع

المناسبة وبالكميات المناسبة ووضعت في عبوات كحقائب السفر.

وقسمت جماعات العمل الى ثلاثة اقسام :

● جماعة التخطيط والتجهيز ومقرها في القاهرة وعليها

تخطيط وتدير كل شيء لجماعات التنفيذ .

● وجماعات التنفيذ من رجال الضفادع البشرية ولم يكن احد

منهم سوى بعض القادة يعلم بطبيعة وتفاصيل العملية .

وكان على قائد هذه الجماعة ان يسبقها الى محل العمل

بفترة وجيزة ليقوم بعمليات الاستكشاف التفصيلي على الطبيعة

والتحضير لاستقبال الجماعات ووضع الخطة التفصيلية والاشراف

على تنفيذها .

● ثم جماعات الحصول على معلومات عن تحركات الحفار .

وكان هناك سؤال يطرح نفسه بصفة دائمة .. فماذا بعد

اتمام العملية ؟ اذ كان من الواجب ان يختفي الافراد في أسرع

وقت ممكن بعد تنفيذها اما بالذهاب الى دولة مجاورة باستخدام

السيارات او بمغادرة القارة كلها باستخدام الطائرات في اقصر

وقت بعد التنفيذ تجنباً لاي اشكالات او تعقيدات يجب تفاديها .

وتم مواجهة كل ذلك بعمليات معقدة لا داعي للدخول في

تفاصيلها .

«المحاولة الاولى»

وهكذا اصبحت الجميع على استعداد كامل للتحرك لتنفيذ

عملية «الحج» بمجرد اعطاء الاشارة بالبداية .

وتوقف ذلك بدوره على اعطاء المعلومات عن وصول الحفار

الى احد الموانئ المتوقعة ولم يكن ذلك بالامر الهين اذ فرضت

السرية الكاملة فجأة على تحركاته وما عاد احد يسمع عنه شيئاً .

الا انه في مساء يوم ١٦ فبراير ١٩٧٠ وكان اول يوم من ايام عيد الاضحى وصلت المعلومات بوجود الحفار في داکار بالسنگال. وعقد مؤتمر على الفور لاعطاء التعليمات النهائية : كان على قائد العملية ان يتحرك صباح اليوم التالي الى داکار ليقسم بالاستكشاف على الطبيعة ووضع الخطة التفصيلية للتنفيذ على ان تلحق به باقي الجماعات في اليوم التالي اي يوم ١٨ ... وكان على جماعتي التنفيذ ان تتخذ طريقين مختلفين لعدم لفت الانظار بحيث يتم التجمع في داکار يوم ١٩ .
ووصل قائد العملية فعلا الى داکار .
كما وصلت جماعتنا التنفيذ الى اكرا للتحرك منها الى داکار .
الا ان انباء مزعجة بدأت تصل الى مركز القيادة في القاهرة وكلها تشير الى ان الحفار سيفادر داکار في وقت اقصر كثيرا مما كان متوقعا .
وفعلا تحرك الحفار تاركا داکار ظهر يوم ١٩ .
وصدرت التعليمات بإيقاف التحركات .
ثم صدرت التعليمات بعد ذلك بعودة الجميع الى القاهرة مرة اخرى استعدادا لبدء المحاولة من جديد .
كان بقاء الاطقم هناك يهدد بكشف العملية فوجد من الافضل ان يعودوا ... وقد كان .
على اي حال اثبتت المحاولة انه في الامكان التحرك بسرعة وسهولة وسرية .
واعتبرت رغم فشلها كتجربة عملية لمحاولة اخرى تتم بعد ايام .

((محاولة ثانية))

وهكذا عاد افراد الاطقم الى قواعدهم سنالين كما يقولون .

ولم يكن في الوسع عمل شيء الا الانتظار مع تكثيف الجهود للحصول على معلومات مبكرة عن الوقفة التالية للحفار . وكان المتوقع ان تكون في أبيدجان في ساحل العاج . وفي مساء يوم ٣ مارس وصلت المعلومات بوجود الحفار في أبيدجان .

وبدا التحرك المحموم وراء الفريسة ولعلها لا تفلت هذه المرة من مصيرها المحتوم .

في يوم ٤ مارس تحرك قائد العملية لاجراء استكشافه ووضع خطته وارسل اشارة بالبدء وفعلا وصلت الاشارة يوم ٥ مارس وفيها يشير الى ان الحفار في عجلة من امره وانه سيفادر أبيدجان في وقت قصير .

وهنا عدلت الخطة لامكان التنفيذ بجماعة واحدة دون انتظار وصول الجماعات الاخرى . صحيح سوف يكون التأثير اقل الا ان ذلك كان افضل حل بالنسبة لتطور الموقف .

وعلى هذا الاساس تحركت اولى جماعات التنفيذ يوم ٦ مارس عن طريق باريس - جنيف - أبيدجان واعطيت لها التعليمات لتنفيذ العملية في نفس يوم وصولها وهو بعد ظهر يوم ٧ مارس دون الحاجة الى انتظار الجماعات الاخرى اذا تطلب الموقف ذلك .

وفي يوم ٧ مارس سافرت الجماعة الثانية عن طريق القاهرة - اكر - أبيدجان وكان موعد وصولها فجر يوم ٩ مارس .

وفعلا وصلت الجماعة الاولى الى أبيدجان مساء يوم ٧ مارس واصدر قائد العملية تعليماته بالتنفيذ الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ مارس .

فالحفار يستعد للتحرك .
وابيدجان مشغولة كلها باستقبال رواد الفضاء الامريكيين الذين يزورونها في ذلك اليوم .

وكل شيء يلزم للتنفيذ جاهز ومعد .
فلم التأخير ؟ وقد كان .

((ونجحت العملية))

ميناء أبيدجان بيضاوي الشكل توجد الارصفة فيه فسي
جانب واحد كان الحفار راسيا في ابعدها من الداخل ويحيط
الميناء من هذه الناحية سور مرتفع .
وعلى الجانب الآخر توجد اشجار كثيفة الى جوارها كنيسة .
وقد اختير مكان بدء العمل في الجانب البعيد من الحفار فهو
مختفي بالاشجار علاوة على ان المسافة بينه وبين الحفار مسافة
معقولة يمكن لرجال الضفادع البشرية قطعها في اقل من نصف
ساعة . ويوجد ايضا مبنى لكنيسة يمكن استخدامه ليلا كعلامة
شهيرة للتعرف على نقطة البدء دون احتمال لاي خطأ .
وكان قد تم تجهيز مكان آمن ينزل فيه الرجال فسور
وصولهم ... ليعدوا المتفجرات ... وليرتدوا ملابسهم الخاصة .
وفي الموعد المحدد اقلت الجماعة احدى العربات التي
الاشجار الكثيفة لبدأوا عملتهم الرائعة .
وفاص الافراد في الماء يجرون وراءهم المفرقات وبين الحين
والحين تظهر رؤوسهم فوق سطح الماء تماما كالحيثان .
وأخيرا وصلوا الى الفريسة التي طاردوها على طول الساحل
الغربي لافريقيا .. كانت أنوارها مضيئة ومحركاتها تعمل فسي
ضوضاء اذ لم يبق على تحركها الا ساعات .
ولصقوا المتفجرات في القاع المسطح للحفار ... اربعة بالتمام
والكمال .. اذا انفجرت ستترك به اربعة حفر كبيرة تجعله غير
صالح للاستعمال .

وضبطوا توقيت التفجير ليتم بعد ٤ ساعات .
واخذوا طريق العودة تحت الماء .

وفي مكان البدء استبدلوا ملابسهم من جديد . واستقلوا
عربتهم عائدين الى مكانهم الامين لم يتركوا وراءهم اثرا وكانهم
اشباح .

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم ٨ مارس سمعوا صوت
اربعة انفجارات من بعيد وكأنها اصوات انغام .
وبعد ساعات استقلوا طائرة الى باريس في طريق عودتهم
الى القاهرة .

اما افراد الجماعة الثانية فقد وصلوا بعد تنفيذ العملية ولم
يكن امامهم الا ان يطيروا الى اكراف في طريق العودة الى القاهرة
ايضا .

ولم يبق هناك الا قائد العملية .. ورفض الا ان يكون آخر
من يغادر المكان كما كان اول من وصل اليه . وذهب الى مكان
الحفار ليلتقط له بعض الصور الفوتوغرافية ... وكان شكل
الحفار يختلف عن صورته الاولى قبل ان يصاب ... أنواره
مطفأة ... تهشم الجزء الاكبر منه ... وكان يميل على احد
جانبه وكأنه يتلوى من الألم .

وهناك حادثة طريفة حدثت اثناء التنفيذ ... فوقت ان كان
الجميع مشغولين بارتداء الملابس والتجهيز على شاطئ الميناء
خرج احد المواطنين من الكنيسة ليستنشق هواء فجر العليل .
لماذا اختار هذا الوقت بالذات ؟ لست أدري ... وحينما رأى
الرجال في ملابسهم الغريبة ظن انهم جماعة من «العفاريت» تلهو في
الغابة .. ولما امروه بأن يقبع في مكانه دون ما حركة امتثل الرجل
للتعليمات حتى غادروا المكان وهو ما زال يرتعش ... ألم يكن في
حضرة العفاريت ؟

وقطع الحفار رحلته الى الجنوب واتجه الى ميناء تيمان في

غانا في الشمال ولعله ما زال موجودا هناك .
وانعم الرئيس عبد الناصر على كل افراد العملية بالنياشين .
وبعد ايام اذاعت وكالة الفرائس بريس نبأ ضرب الحفار في
سطور قليلة وفرض على النبأ حظر شديد حتى لا يتداول .
اذ كانت كرامة اكثر من دولة دفنت هناك بعيدا في المحيط .
وخرجت جريدة الاهرام يوم الاثنين ٢٣ مارس ١٩٧٠ بالخبر
التالي :

اول انباء من ابيدجان عن نسف الحفار عدة انفجارات وقعت على ظهر الحفار واصيب باعطاب شديدة

«خرجت من ابيدجان اول امس انباء عن حادث نسف الحفار
الذي استقدمته اسرائيل للبحث عن البترول في خليج السويس
قرب شاطئ سيناء .

وقد قالت هذه الانباء - التي نقلتها الوكالة الفرنسية عن
الدوائر الوثيقة الاطلاع في عاصمة ساحل العاج - ان محاولة
تخريب الحفار حدثت يوم ١٨ مارس حيث وقعت على ظهره عدة
انفجارات احدثت به اعطابا ظاهرة وعلى الاخص في القاعدة
والبرج .

وهذه اول مرة تداع فيها انباء عن تلك العملية التي وقعت
منذ اربعة ايام وظلت طول الوقت سرا الى ان نشرتها الصحف
البريطانية نقلا عن الانباء التي تسربت من ساحل العاج . ووصلت
الى باريس ثم نقلت الى لندن .

واضافت برقية الوكالة الفرنسية ان سلطات البوليس في
ساحل العاج بدأت تحقيقا لمعرفة اسباب الانفجارات ولكن حتى
امس لم يلق القبض على احد .

وقد قالت الصحف البريطانية ان الحفار قد أصيب بأعطاب شديدة وخاصة في برجه الرئيسي وعلم أيضا ان القاطرة الهولندية «جاكوب - فون - ايمز - ايرو» التي تجر الحفار منذ خروجه من احد الموانئ الكندية وفي الاغلب ميناء اوتوا قد سحبه منذ ايام قليلة الى احد الموانئ الافريقية التي يوجد فيها حوض جاف كبير لبدء محاولات لاصلاح الحفار . وعادت الاهرام في يوم الجمعة ٥ يونيو ١٩٧٠ الى الكتابة في هذا الموضوع تحت عنوان :

الشركة الكندية تلقي عقدها مع اسرائيل للبحث عن البترول في خليج السويس

«اعلنت شركة «كينتينج» Kenting الكندية للبترول رسميا الغاء مشروع استخدام حفار البترول البحري التابع لها للتنقيب عن البترول في خليج السويس لحساب اسرائيل . وهذا الحفار نسف في ميناء ايندجان بساحل العاج في مارس الماضي وقالت الصحف البريطانية وقتها ان الكوماندوز المصريين هم الذين قاموا بالعملية ووصفت هذه العملية بانها كانت قاصمة لمشروعات اسرائيل في خليج السويس .

وجاء في هذا الاعلان الرسمي ان الحفار معروض للبيع وان الشركة استغنت عن خدمات القاطرة البحرية الهولندية «جاكوب - فون - ليمز - ايرو» وقد كانت تقوم بسحبه وذلك بعد ان اصاب الحفار باصابات شديدة اعجزته عن القيام بعمليات التنقيب عن البترول واصبح غير صالح للعمل» .

«ومعنى ذلك الغاء العقد بين الشركة الكندية والحكومة الاسرائيلية لاستخدام الحفار في عمليات البحث عن البترول في خليج السويس قرب شاطئ سيناء وكان الحفار قد غادر احد

المواني الكندية في نوفمبر الماضي بطريقة غامضة واحيطت تحركاته بسرية كاملة ثم علم انه غادر دكا بالسنغال يوم ٧ مارس الماضي ووصل الى ميناء ابيدجان يوم ١٤ مارس في طريقه الى البحر الاحمر .

«وكانت الانباء قد تسربت في نوفمبر الماضي حول منح اسرائيل لشركة كينتنج الكندية للبتروول عقدا بنصف مليون دولار للتنقيب عن البترول في خليج السويس وعلم بعد ذلك ان شركتين اخريتين دخلتا في العملية وهما شركة «كينتنج» الامريكية وشركة «ميدبار» احد فروع شركة «كينتنج» المسجلة في بريطانيا وتالفت خصيصا من باطن الشركتين لتفادي اي ضغط محتمل من الحكومات الكندية والامريكية والبريطانية لوقف العملية» .

«وكانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد ابلغت حكومات هذه الدول بانها تحملها مسؤولية قانونية وسياسية بسماعها لشركات كندية وبريطانية وامريكية بالقيام باعمال تنقيب عن البترول في خليج السويس» .

«وبعد ذلك فرض على النبا حظر شديد في وكالات الانباء العالمية حتى لا يتداول اذ كانت كرامة اكثر من دولة دفنت هناك بعيدا في المحيط» .

والى هنا ينتهي كلام «الاهرام» .

ولكن لدي فكرة ... ماذا لو صنعنا من هذه الحقيقة فيلما سينمائيا، نسجل فيه بطولة الرجال ؟

١٥ - مبادرة روجرز (١)

موضوع قيل فيه كلام كثير
الحاقدون يشهرونه كسلاح في وجه «الماضي القريب» كما
يحلون لهم ان يسموا عهد عبد الناصر .
والذين يعرفون الحقائق والظروف التي قبلت فيها المبادرة
مازفين عن رواية الحقيقة حتى لا يمسهم رذاذ من الحملة العاتية
التي تتبناها كافة وسائل الاعلام .
والغالبية العظمى من امتنا العربية حائرة لا تعرف الحقيقة
من كثرة ما شوهتها الاقلام الظالمة حتى ولو كان ذلك على حساب
المصلحة القومية التي أسقطت من الحساب .
وعلى اي حال فلنبدا بقصة المبادرة . . . التي عرفت بمبادرة
«روجرز» .

ولم تبدأ هكذا فجأة دون مقدمات .
ففي يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٩ تحدث وليم روجرز وزير

١ - المستر وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية في ذلك الوقت .

الخارجية الامريكية في أحد المؤتمرات ذكرا أن «سياسة الولايات المتحدة الامريكية تهدف الى تشجيع العرب على قبول سلام دائم وفي الوقت نفسه تشجع اسرائيل على قبول الانسحاب من اراضي محتلة بعد توفير ضمانات الامن اللازمة . وان ذلك يتطلب اتخاذ خطوات تحت اشراف جونار يارنج وبنفس الترتيبات التي اتخذت في رودس عام ١٩٤٨ . وكمبدأ عام فانه عند بحث موضوعي السلام والامن فانه مطلوب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي المصرية بعد اتخاذ ترتيبات للامن فسي شرم الشيخ وترتيبات خاصة في قطاع غزة مع وجود مناطق منزوعة السلاح في سيناء» .

ولم تعلن القاهرة موقفها من هذا التصريح سواء بالرفض أو القبول .

اما اسرائيل فقد اعلنت رسميا عن رفضها . وفي أوائل عام ١٩٧٠ صرحت المصادر الرسمية في الولايات المتحدة بأنها تود ان يقوم جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية بزيارة للقاهرة لو قبلت الجمهورية العربية المتحدة مثل هذه الزيارة .

وفعلا وصل سيسكو الى القاهرة يوم ١٠ ابريل ١٩٧٠ ومكث بها لمدة اربعة ايام .

وقابل عبد الناصر المستر سيسكو في ١٢ ابريل ١٩٧٠ وتحدث عن رغبة حكومة تكسون في تحقيق سياسة متوازنة في المنطقة فهي - في رأيه - اكثر مرونة من غيرها من الحكومات التي سبقتها اذ انها ترفض مبدأ المفاوضات المباشرة الذي تتمسك به اسرائيل وأضاف سيسكو ان المبادرة التي يعدها روجرز سوف تكون في صف العرب بمقدار ٩٥ بالمئة .

وتحدث اليه عبد الناصر معبرا عن المرارة التي يشعر بها ازاء الانحياز الكامل للسياسة الامريكية الى جانب اسرائيل .

ولم تنته المباحثات الى نتائج مادية محددة .
الا ان عبد الناصر رأى ان يعطي قوة دافعة لهذه الافكار .
وكان عليه ان ينتظر احدى المناسبات .

وكان ذلك في اول مايو (ايار) ١٩٧٠ .
والمناسبة كانت احتفال البلاد بعيد العمال .
والمكان كان في المؤسسة العمالية بشبرا في اول طريق مصر
- اسكندرية الزراعي حيث تجمع آلاف المواطنين للاستماع الى
خطاب جمال عبد الناصر الذي اعتاد ان يلقيه في هذه المناسبة .
وكلنا يعرف انه حينما كان يتكلم عبد الناصر كانت دول
العالم كلها تنصت وتترقب لان الخطاب - اي خطاب - لا بد وأن
يحمل شيئا هاما مشيرا ومؤثرا في الوقت نفسه على مجرى
الاحداث .

في نهاية ذلك الخطاب وجه جمال عبد الناصر رسالة مفتوحة
الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية وكان وقتئذ المستر «ريتشارد
نيكسون» .

كانت الرسالة بنصها كالآتي :
«من هنا . من المنطقة التي تحوي مصنع ابو زعبل الذي
اغارت عليه الطائرات الامريكية فقتلت عماله ، وجرحت عماله ،
وحرقت عماله ، ودمرت مبانيه ، ودمرت آلاته . . أتوجه من هنا
بالنداء الى الرئيس ريتشارد نيكسون . . اننا التقينا معه فسي
سنة ١٩٦٣ وتكلمنا بصراحة . . واعتقد انه ما زال يذكر
حديثنا . وكان في هذا الوقت خارج السلطة . . اقول انه برغم
كل ما حدث لم نغلق الباب نهائيا مع الولايات المتحدة برغم
الاساءات الكثيرة التي وجهت اليها وبرغم القنابل والنابالسم
والفانتوم» .

واستطرد قائلا «قبل اسابيع قابلت سيسكو مساعد وزير
الخارجية الامريكية وقابلته من منطق اننا نريد ان تكون وجهة

نظرنا معروفة بوضوح لدى الولايات المتحدة الامريكية» .
«اتني اتوجه الى الرئيس نيكسون واقول له .. ان الولايات المتحدة على وشك ان تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الامة العربية (١) .. ان الولايات المتحدة بخطوة اخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح اسرائيل سوف تفرض على الامة العربية موقفا لا رجعة فيه .. موقف يتعين علينا ان نستنتج منه ما هو ضروري وذلك سوف يؤثر على علاقات الولايات المتحدة بالامة العربية لعشرات بل مئات السنين .. انني اقول له - وهو يعرف انني اعني ما اقول - ان الامة العربية لن تستسلم ولن تفرط وهي تريد سلاما حقيقيا ولكنها تؤمن ان السلام لا يقوم على غير العدل .. اريد ان اقول اذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها ان تأمر اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .. ان ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأمر اسرائيل بامرها لانها تعيش على حسابها واي شيء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز . هذا حل» .

«والحل الثاني - اذا لم يكن في طاقة امريكا ان تأمر اسرائيل فنحن على استعداد لتصديقها اذا قالت ذلك مهما كانت آراؤنا فيه ولكننا في هذه الحالة نطلب طلبا واحدا هو بالتأكيد في طاقة امريكا .. ذلك الطلب هو ان تكف عن اي دعم جديد لاسرائيل طالما هي تحتل اراضيها العربية .. اي دعم سياسي او اي دعم عسكري .. او دعم اقتصادي .. اذا لم يتحقق الحل الاول او الثاني فان على العرب ان يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الان هي ان الولايات المتحدة تريد لاسرائيل ان تواصل

١ - صرحت المصادر الامريكية وقتئذ انها وافقت على عقد صفقة طائرات فانتوم وسكاي هوك اخرى مع اسرائيل .

احتلال اراضيها حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام..
وهذا لن يحدث .. ان كل المؤامرات التي تجري ضدنا لن تنجح..
انني اقول للرئيس نيكسون ان هناك لحظة فاصلة قادمة في
العلاقات بين بلدينا اما ان تكرر القطيعة الى الابد واما ان تكون
بداية اخرى جادة ومحددة» .

«اننا نريد من الرئيس نيكسون ان يتوجه بسؤالين الى
اسرائيل نريد ان نسألهم :

اولا : هل هم مستعدون للانسحاب من جميع الاراضي العربية
وفق قرار مجلس الامن ومبادئ الامم المتحدة ؟

ثانيا : هل هم يعرفون ان هناك شعب خلق حرا وسيدا هو
شعب فلسطين وان هذا الشعب له حقوق اثار اليها قرار
مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة ومبادئ ميثاقها واية
مبادئ آمن بها البشر وكافحوا من اجلها ؟» .

وختم حديثه قائلا «اننا نعلم الاجابة مقدما فاسرائيل لا تنوي
الانسحاب وهم ضد حقوق شعب فلسطين ... هذا هو ندائي
الى الرئيس الامريكي نيكسون» .

وبعد توجيه عبد الناصر لهذه الرسالة دارت عدة اتصالات
بين المستر سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية والمستر
دونالد بيرجس المشرف على رعاية مصالح الولايات المتحدة (١) في
القاهرة وبين كل من الرئيس جمال عبد الناصر ومحمود رياض
وزير الخارجية المصرية وقتئذ انتهت بتوجيه رسالة شفوية من

١ - كانت العلاقات المصرية الامريكية قد قطعت ايام حرب يونيو ١٩٦٧
وكمحاولة لتحسين العلاقات اتفق على ان يتواجد في كل من القاهرة ووشنجن
مشرفا على رعاية مصالح البلدين كوسيلة لاعادة الاتصالات المباشرة بين البلدين
دون اعادة العلاقات حيث ان الظروف لم تكن تسمح بذلك .

المستر وليام روجرز الى السيد محمود رياض .
وفي مقابلة تمت في يوم ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ بين
المستر «دونالد بيرجس» والسفير «صلاح جوهري» وكيل وزارة
الخارجية المصرية وقتئذ تلى بيرجس نص الرسالة الشفوية بعد
ان قدم لذلك بأن حكومته قررت اتخاذ خطوة هامة من اجل
السلام في الشرق الاوسط وانه مكلف بإبلاغ رسالة شفوية من
وزير خارجيته الى وزير خارجيتنا تتضمن مبادرة جديدة .
وكان نص الرسالة كالآتي :

رسالة شفوية الى سعادة وزير الخارجية محمود رياض ١٩ يونيو ١٩٧٠

عزيزي السيد وزير الخارجية
لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس عبد الناصر بتاريخ
اول مايو وما أدليت به من ملاحظات بعد ذلك للمستر بيرجس
كما قدم لي المستر سيسكو تقريراً كاملاً عن الاحاديث التي
أجراها مع الرئيس عبد الناصر ومعكم وقد قمنا بالتفكير جديداً
فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع في الشرق الاوسط .
انني أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة حرجية وأعتقد ان من
مصلحتنا المشتركة ان تعيد الولايات المتحدة وتنمي علاقات
صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ونأمل في امكانية تحقيق ذلك
ونحن على استعداد للقيام بدورنا . . اننا ننظر الى الاطراف
الآخري المعنية وبصفة خاصة لحكومتكم التي يقع عليها دور بالغ
الاهمية على امل ان تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة ، التي اذا
ضاعت فاننا سنعاني جميعاً من النتائج وسنشعر حقاً بالاسف
على ذلك ، ومن خلال هذه الروح فاني أناشد حكومتكم ان تدرس

بكل عناية الأفكار التي سوف أعرضها فيما يلي :
اننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ونود ان نساعد
الاطراف المعنية للتوصل الى هذا السلام .
لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من اجل ذلك كما قدمنا
النصح لكافة الاطراف بالحاجة الى قبول حل وسط ولضرورة
خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكنا ونقصد بهذه النقطة
الاخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية
اخرى حتى تتوفر للعرب والاسرائيليين بعض الثقة من ان ما
سيتم الانتهاء اليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الاساسية .
وفي رأينا فان الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل الى تسوية
تكون بان تبدأ الاطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنج (١)
للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس
الامن ٢٤٢ .

قال وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايان اخيرا ان اسرائيل
على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المحادثات وفي نفس
الوقت فان المشاركة المصرية في مثل هذه المحادثات ستؤدي
بدرجة كبيرة الى التغلب على التشكك الاسرائيلي في ان حكومتكم
تسعى بالفعل للتوصل الى سلام معها .
انني ادرك المشاكل التي تواجهكم بالنسبة للمفاوضات
المباشرة وقد أوضحنا منذ البداية اننا لا نقترح وضع مثل هذه
الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية وان كنا نعتقد - ويتوقف

١ - السفير جوناو يارنج هو المندوب المعين من قبل هيئة الامم المتحدة
للاتصال بالطرفين العربي والاسرائيلي في محاولة للوصول الى حل للمشكلة
وكان يارنج سفيراً للسويد في موسكو وقت ان كلف بهذا العمل ولما يئس الرجل
من المناورات الاسرائيلية عاد ثانية الى مقر عمله في موسكو .

ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات - أن الاطراف
سيجدون انه من الضروري ان يتقابلوا في مرحلة ما اذا كان
السلام سيؤود بينهم .

ومع مراعاة هذه الافكار فان الولايات المتحدة تتقدم
بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

١ - ان توافق كل من اسرائيل ، ج.ع.م. على العودة الى وقف
اطلاق النار (١) ولو لفترة محدودة .

٢ - ان توافق كل من اسرائيل ، ج.ع.م. (واسرائيل والاردن
ايضا) على التصريح التالي على اساس ان يصدره السفير
يارنج في شكل تقرير الى السكرتير العام يوثقت .

«أبلغتني ج.ع.م. (الاردن) واسرائيل انها توافق على :

١ - انه بعد ان قبلت وايدت رغبتها في تنفيذ قرار ٢٤٢ بكل
اجزائه (٢) فانها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات
التي تعقد تحت اشرافي (٣) طبقا للاجراءات والمكان
والزمان الذي قد اوصى به مع الاخذ في الاعتبار - كلما
كان ذلك مناسبا - ما يفضله الاطراف بالنسبة لاسلوب
الاجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم .

١ - كانت ج.ع.م. هي الدولة الوحيدة من دول المواجهة التي خرقت اطلاق
النار الذي نص عليه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٧. ولم
يتوقف القتال على الجبهة المصرية يوما واحدا طوال هذا الوقت وكانت تشترك
فيه كل الاسلحة من طائرات وقطع بحرية وقوات برية .

٢ - لم تكن اسرائيل قد قبلت القرار ٢٤٢ فبالرغم من المحاولات العديدة
التي تمت لم ترد اسرائيل ان تعترف بالقرار المشار اليه .

٣ - كانت اسرائيل حتى ذلك الوقت تصر على ان تتم المناقشات او
المفاوضات بطريقة مباشرة .

ب - أن الهدف من المناقشات المشار إليها عليه هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى :

١ - الاقرار المتبادل من ج.ع.م. (الأردن) وإسرائيل للسيادة وسلامة أراضي والاستقلال السياسي للطرف الآخر .

٢ - الانسحاب الإسرائيلي من أراضي احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقاً لقرار (١) ٢٤٢ .

ج - وأنه لتسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن قرار ٢٤٢ فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول يوليو حتى أول أكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار .
(انتهى النص)

اننا نأمل أن يلقي هذا الاقتراح قبولا من ج.ع.م. كما نأمل في الحصول على موافقة إسرائيل وإلى حين ذلك فأنني واثق انكم تشاركوني الرأي لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها .
وانني أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعي (٢) .
وآمل أن ألقى ردكم في أقرب فرصة .
مع أطيب التمنيات» .

المخلص

ويليام ب. روجرز

١ - كانت إسرائيل تنادي بالمفاوضات الغير مشروطة حتى لا تقيّد نفسها بأي شروط مسبقة .

٢ - عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن في ذلك الوقت .

وبعد ان تلى المستر دونالد بيرجس الرسالة الشفهية السابقة على السفير صلاح جوهر اضاف انه يعتبر ان هناك فرصة للتوصل الى سلام عادل دائم وانه يرجو الا تفقد هذه الفرصة ثم ابدى الملاحظات التالية على المقترحات التي تضمنتها رسالة روجرز .

١ - ان قرار وقف اطلاق النار يجب ان يتضمن بعض المفاهيم المحددة حتى يكون فعالا :

١ - ان يوقف كلا الجانبين كل الغارات واطلاق النار سواء في الارض او الجو عبر خطوط اطلاق النار .

ب - ان تمتنع ج.ع.م. والاتحاد السوفيتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة يتفق عليها غرب خط وقف اطلاق النيران على قناة السويس بالا توضع فيها صواريخ ارض - جو او اي منشآت جديدة .

ج - تلتزم اسرائيل التزاما مماثلا بتجميد الاوضاع بالنسبة لاية منشآت جديدة في منطقة مماثلة شرقي القناة .

٢ - يرجو ان تضع ج.ع.م. في اعتبارها ان الولايات المتحدة تطلب من الاسرائيليين ما يعتبرونه تنازلات سياسية هامة وخاصة فيما يتعلق بالنقاط الآتية :

١ - الموافقة على دخول مفاوضات غير مباشرة حول تطبيق القرار وذلك مع الرغبة في التوصل الى نتائج .

ب - الموافقة على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات .

وقال بيرجس ان ذلك قد يبدو للقاهرة على انه لا يتعدى ما يجب على اسرائيل ان تقوم به ولكن الاسرائيليين ولا شك سيكون لديهم نفس الشعور لما هو مطلوب ان تقوم به ج.ع.م.

٣ - ان حكومته على استعداد لان تبقى على مشاركتها في هذه العملية بعد بدء المفاوضات وانها لا زالت تعتقد انه لا انسحاب بدون سلام ولا سلام بدون انسحاب .

٤ - بالنسبة لطلب اسرائيل الحصول على المزيد من الطائرات الامريكية فان حكومته قررت الا تتخطى الحد الذي تعهدت به في العقود المبرمة من قبل مع اسرائيل وذلك خلال الفترة التي تبحث فيها مبادرة السلام الامريكية وأوضح ان المقصود بذلك ان يقتصر تسليم الطائرات الى اسرائيل على الستين طائرة فانتوم المتعاقد عليها عام ١٩٦٨ ، المائة طائرة سكاي هوك المتعاقد عليها عام ١٩٦٦ بحيث يبقى مجموع ما لدى اسرائيل في حدود هذا الاطار .

٥ - ان عدد الطائرات الفانتوم التي تكون اسرائيل قد تسلمتها حتى نهاية شهر يونيو الحالي سوف يصل الى ٤٤ . . كما انها سوف تتسلم ٣ طائرات في يوليو، ٣ اخرى في اغسطس وتستوفي بذلك عدد الخمسين طائرة . .
اما بالنسبة للسكاي هوك فقد تسلمت اسرائيل ٨٨ طائرة والمتبقي من العدد - وهو ١٠٠ طائرة - سيسلم في خلال الشهور القادمة .

٦ - أعدت حكومته ترتيبات احتياطية تسمح لها بتعويض اسرائيل مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الامر ذلك وأوضح ان احتمالات نجاح المجهودات الامريكية من اجل السلام ومدى احترام وقف اطلاق النيران قد يؤثر على هذه الترتيبات الاحتياطية .

٧ - سوف يترتب على التوصل الى اتفاق يستند الى هذه الخطوط العريضة السابقة خلق الجو الملائم لاستئناف العلاقات بين ج.ع.م. والولايات المتحدة .

٨ - تتقدم حكومته بهذه المقترحات مباشرة الى ج.ع.م. وذلك استجابة منها لنداء السيد الرئيس في اول مايو ولرغبتها في تلافي اي سوء فهم لو نقلت عن طريق آخر .
وسوف تبلغ الولايات المتحدة هذه المقترحات الى الاتحاد

السوفييتي وبريطانيا وفرنسا وستناشدها التعاون معها لانجاح هذه المبادرة .. كما قال ان حكومته تنسوي الاستمرار في المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي من ناحية والمحاولات الرباعية من ناحية اخرى وتقدر ان هذه الجهودات كلها انما تكمل بعضها البعض .

٩ - بالرغم من انه يقدر ان استجابة حكومته لنداء السيد الرئيس قد استغرق بعض الوقت فان واشنطن ترجو وتأمل ان تتلقى ردا عاجلا من حكومة ج.ع.م. وترى ان تحركا سريعا يجب ان يتبع اتخاذ القرار والمستر سيسكو على استعداد للسفر الى لندن او اي مكان آخر في منتصف الطريق للالتقاء بصلاح جوهر لاجراء مزيد من المناقشات حول هذه المقترحات .

١٠ - كرون رجاءه في عدم نشر المقترحات المقدمة وقال انه ينوي الرد على استفسارات الصحافة عن اجتماع اليوم بأنه تم فيه بحث الموضوعات التي تهم الدولتين .

١١ - اضاف بيرجس ان روجرز سوف يدلي خلال الاسبوع القادم بتصريح عن الشرق الاوسط لن يتضمن سوى اشارة عامة الى المبادرة الامريكية دون الافصاح عن مضمونها او تفاصيلها كما انه سيعلم قرار الولايات المتحدة بعدم تعدي المستوى الذي اتفق عليه بالنسبة لعدد الطائرات التي تسلم لاسرائيل واطاف ان رسالة مماثلة سوف تسلم اليوم الى السيد عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الاردن ورجا في النهاية انه نظرا لان وزير الخارجية المصرية قد استدعاه شخصيا لتسليمه نداء السيد الرئيس فانه يود مقابلة وزير الخارجية عندما يسمح وقته بذلك .

(انتهت الرسالة الشفوية وملاحظات بيرجس التي تعتبر مكملة لها) ولنقطع تسلسل الاحداث بذكر حقيقتين :

الحقيقة الاولى :

ان الرئيس عبد الناصر وقت تسليم الرسالة كان قد بدأ سلسلة زيارات اتفق عليها من قبل الى كل من ليبيا والاتحاد السوفيتي وكانت زيارته لليبيا من ١٩ - ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ حيث عاد الى القاهرة ليبدأ زيارته الى الاتحاد السوفيتي من ٢٩ يونيو - ١٨ يوليو (تموز) ١٩٧٠ وكانت الزيارة الاخيرة زيارة عمل وعلاج .. لذلك فقد ابلغ الرئيس عبد الناصر بنص رسالة روجرز وهو في ليبيا .

والحقيقة الثانية :

انه حينما درست هذه الرسالة بواسطة الجهات المعنية هنا في القاهرة انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض وأبلغت آراء المؤيدين والمعارضين للرئيس عبد الناصر مع ذكر الاسباب التي تؤيد وجهات النظر المختلفة واذكر انني كنت احد المؤيدين القلائل لهذه المبادرة .

ويقول محمد حسنين هيكل في كتابه «الطريق الى رمضان» وكان برفقة الرئيس في زيارته لليبيا انه شعر بأن عبد الناصر وافق على المبادرة بمجرد قراءتها وهو في ليبيا رغما عن انه لم يصرح لاحد بنواياه ذلك لانه كان يود اكتساب الوقت الكافي لبناء حائط الصواريخ على الضفة الغربية لقناة السويس . وكان هذا الخط قد بدى فعلا في انشائه منذ فترة وجيزة .

وبناء هذا الخط لم تكن يحمي قواتنا في غرب القناة من الغارات الاسرائيلية فحسب بل كان يهدد اقتراب الطائرات الاسرائيلية الى مسافة ١٥ كيلومترا شرقها وبذلك تحمي قواتنا

التي سوف تقوم بعبور القناة اذا حان الوقت لتنفيذ ذلك .
وفي يوم ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ عقد روجرز ووزير
الخارجية الامريكية مؤتمرا صحفيا في واشنطن ادلى فيه
بالتصريح الآتي : «ان الاحداث الاخيرة التي تثير القلق في الشرق
الاطلس دفعت الرئيس نيكسون الى ان يأمر يوم ٢٩ ابريل
بدراسة دقيقة لكل النواحي السياسية والعسكرية للمشكلة .
وقد تمت هذه الدراسة الان ونتيجة لها قامت الولايات المتحدة
بمبادرة سياسية هدفها تشجيع الطرفين على وقف اطلاق النار
وبدء التحدث تحت اشراف السفير يارنج طبقا لقرار مجلس الامن
وهدفنا من هذه المبادرة هو تشجيع الطرفين على التحرك نحو
سلام عادل ودائم يأخذ في الحسبان كل آمال وآلام جميع
الحكومات والشعوب في المنطقة وفي ضوء هذا الهدف نعتقد انه
ليس من المفيد الاعلان في الوقت الحاضر عن تفاصيل المبادرة
السياسية او اجراء مناقشة علنية للمساعدات العسكرية
لاسرائيل . . ونحن نعتقد ان الوقت الحاضر هو انسب وقت لمثل
هذه المبادرة التي بدانها مع اطراف النزاع ومع الدول الاخرى
المهتمة بالمشكلة» .

وحينما سئل روجرز عن الاسباب التي دفعت الحكومة
الامريكية الى القيام بهذا التحرك ارجع ذلك الى عدة عوامل طرأت
على الموقف في الفترة الاخيرة وهي :

- ١ - خطاب الرئيس عبد الناصر والذي توجه فيه بالحديث الى
الرئيس نيكسون مباشرة .
- ٢ - التلميحات التي خرجت من اسرائيل على لسان رئيسة
وزرائها بأن اسرائيل سوف تقبل قرار مجلس الامن .
- ٣ - تصريحات وزير خارجية اسرائيل ان العالم سوف يسمع
مقترحات مذهلة اذا بدأت مفاوضات مع العرب» .

وكان هذا التصريح هو اول اعلان رسمي عما عرف بعد ذلك
«بمبادرة روجرز» .

و درست القاهرة الموقف من كافة نواحيه وكانت لها
ملاحظات :

١ - فان المبادرة لم تأت بالشيء الجديد تماما فلم تشمل
اقتراحات بناءة تساعد على حل الازمة وتعيد الحقوق الى
اصحابها او تفتح المجال الى ذلك .

٢ - المبادرة بهذه الطريقة ما هي الا عملية اجرائية تنشط مساعي
السفير جونار يارنج التي قضت عليها مواقف اسرائيل
المتعنتة .

٣ - والمبادرة صيغت بطريقة مبهمه ليس فيها شيء محدد سوى
نقاط ثلاثة :

ا - ايقاف اطلاق النيران ولمدة ثلاثة شهور وفي ذهن
واشنطن انه يمكن بعد ذلك تمديد هذه الفترة .

ب - فرض حظر على تغيير الاوضاع الاستراتيجية (الصواريخ
مثلا) على ضفة القناة لىبقى موقف دفاعنا الجوي
ضعيفا مليئا بالثغرات مما يسمح لاسرائيل باستئناف
غاراتها بكثافة اكبر دون ان تلقى مقاومة فعالة فسي
منطقة القناة اذا فشلت المباحثات خاصة وان اسرائيل
تعتمد اساسا على سلاحها الجوي .

ج - النص على استمرار تزويد اسرائيل بالاسلحة خاصة
الطائرات كوسيلة ضغط مستمر على القاهرة مع
تحميلنا مسئولية تزويد اسرائيل بالطائرات ان رفضنا
الشروط الواردة في المذكرة وبذلك فان نوايا واشنطن
كان ينقصها العدالة والجديّة .

وبالرغم من ذلك فقد رأت القاهرة قبول المبادرة تحت
شرطين حددتهما القيادة السياسية :

١ - عدم تجديد مدة ايقاف اطلاق النار بأي حال من الاحوال اذا لم تسفر المساعي عن جديد .

٢ - استغلال الموقف لتحسين وضعنا العسكري باعادة بناء دفاعنا الجوي الذي كان قد أصيب بالكثير من الخسائر في الافراد والاسلحة والمعدات مما جعل سماءنا مفتوحة لهجمات الطيران المعادي .

وتحت هذين الشرطين اللذين احتفظت القاهرة بسرتهما قررت قبول المبادرة .

وقد أبلغ عبد الناصر قراره هذا لبريجنيف قبل عودته الى القاهرة وكان مشار دهشته .

ويقول هيكل في كتابه « الطريق الى رمضان » ما نصه : « في يوم ١٦ يوليو ١٩٧٠ وقبل مغادرة عبد الناصر موسكو بيوم واحد في طريق عودته للقاهرة قابل بريجنيف وأخبره بنيته في قبول المبادرة ودهش بريجنيف وتساءل عما اذا كان في نيته قبول مشروع منمهر بالعلم الامريكي ؟ فرد عبد الناصر عليه بأن هذا ما يريده تماما فلا بد لنا من وقت نلتقط فيه الانفاس للانهاء من بناء مواقع الصواريخ ، وباعطاء قواتنا وافراد شعبنا فترة قصيرة من الراحة ، ولتقليل خسائرننا من المدنيين . نحن نحتاج الى ايقاف اطلاق النيران بالرغم من اننا نعتقد ان فرص نجاح المبادرة لا تتعدى ١/٢ بالمئة . واسرائيل لن تحترم ايقاف اطلاق النيران الا اذا كان ممهورا بالعلم الامريكي » .

وبناء على ذلك وفي يوم ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٧٠ سلم السيد محمود رياض وزير الخارجية رد القاهرة على خطاب روجرز الى مستر دونالد بيرجس المشرف على شئون الرعايا الامريكيين في القاهرة وفي نفس الوقت أبلغ رياض مضمون الرد الى كل من السفيرين الفرنسي والروسي .

وفيما يلي النص الكامل لرسالة محمود رياض (١) :
عزيزي السيد وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية
لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتي اشرت
فيها الى خطورة الوضع والى ان مصلحتنا المشتركة تقضي بأن
تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات الصداقة مع كل شعوب
ودول المنطقة وابدئتم استعدادكم للقيام بدوركم في هذا الشأن
كما طالبتهم الآخرين بضرورة التحرك معكم واغتنام هذه الفرصة .
وقد اشرت كذلك في رسالتكم الى الوسيلة الاكثر فاعلية
للتوصل الى تسوية وهي ان تبدأ الاطراف في العمل تحت اشراف
السفير يارنج للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ
قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .
وجدير بالذكر اننا كنا نطالب دائما - كما يطالب جميع
اصدقائنا وفي مقدمتهم الاتحاد السوفيتي - بضرورة العمل على
انجاح مهمة السفير يارنج في تنفيذ قرار مجلس الامن وكنا وكان
جميع اصدقائنا معنا نبذل ولا زلنا نبذل كل الجهود من اجل
تحقيق ذلك .

وان خطورة الوضع في المنطقة ترجع الى قيام اسرائيل
بعنوانها واحتلالها للاراضي العربية وان استمرار احتلال اسرائيل
للاراضي العربية واصرارها على اعتداءاتها على الشعوب العربية
امر يدفع الموقف الى مزيد من التدهور .
وان انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها
نتيجة لعدوانها على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ امر اساسي
لتحقيق السلام في المنطقة .
وان تحرير الارض العربية ليس فقط حقا طبيعيا بل هو

١ - النص الكامل فيما عدا أسطر معدودة لا تغير من الخطاب .

واجب وطني وقد أكد هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة الذي ارتبطنا به جميعا كما عززه قرار مجلس الأمن الذي أكد عدم شرعية ضم الأراضي عن طريق الحرب والذي أشار كذلك إلى وجوب احترام السيادة والسلامة الإقليمية لدول المنطقة .

وان شعب ج.ع.م. الذي يعمل من أجل التنمية والبناء ورفع مستوى معيشته يهمل في الدرجة الأولى تحقيق السلام إذ ان الحرب تعرقل خطوات البناء والتعمير . . هذا وأني أود أن أؤكد أن ج.ع.م. لا يوجد لديها أي أهداف توسعية على عكس إسرائيل التي تسعى للتوسع وضم الأراضي العربية وقد أعلن قادتها أنهم جميعا يحاربون من أجل التوسع ولا زالوا يعلنون حتى اليوم في تصريحاتهم المتتالية عن نيتهم في ضم الأراضي العربية لإسرائيل .

كما أنه ولا شك من المهم أن يتحقق ما ذكرتموه عن رغبة الولايات المتحدة في تنمية علاقات صداقة مع كل الشعوب والدول بالمنطقة ونحن نعتقد أن ذلك يساعد على توطيد السلام في المنطقة وكان من الممكن أن يتحقق ذلك لو أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة متوازنة فعلا .

وأني لعلني يقين بأنكم تدركون أن استمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الذي شردته إسرائيل من وطنه ودياره لا يمكن أن يساعد على إقرار السلام في المنطقة وأنه من الضروري الاعتراف بحقوقه العادلة المشروعة ومن قرارات الأمم المتحدة حتى يمكن أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط .

وعندما أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أتاح للمجتمع الدولي بذلك فرصة لإحلال السلام في المنطقة إلا أن إسرائيل رفضت هذا القرار وحالت بذلك دون تحقيق السلام في ذلك الحين الأمر الذي نتج عنه استمرار الحرب حتى وقتنا هذا ولذا فقد كان موضع اهتمامنا قولكم بضرورة

أغتنام الفرصة المتاحة الآن وضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن وهو ما كنا ننادي به منذ نوفمبر عام ١٩٦٧ وكنا نأمل ان يتم اقرار السلام منذ ذلك الحين .

وأود ان أؤكد لكم اننا ما زلنا نؤمن بأن السلام يمكن ان يتحقق بتطبيق القرار ٢٤٢ وقد صرحنا دائما منذ بداية السفير يارنج مهمته في ديسمبر ١٩٦٧ ان نوضح اهمية اعلان اطراف النزاع بادىء ذي بدء قبولهم لقرار مجلس الامن واستعدادهم لتنفيذه بكافة بنوده .

وقامت ج.ع.م. من جانبها بإبلاغ السفير يارنج بقبولها للقرار واستعدادها لتنفيذه وذلك اكثر من مرة وفي اكثر من وثيقة كما انها اعلنت ذلك رسميا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تترك ج.ع.م. اي فرصة دون ان تعلن التزامها بهذا الموقف .

وقد تعاونت ج.ع.م. تعاوننا كاملا مع السفير يارنج وبدلت كل جهد لانجاح مهمته . هذا ويهمني ان أشير الى انه في ٩ مايو ١٩٦٨ تسلمت من الدكتور يارنج مقترحات شبيهة بمقترحاتكم وقد سلمته في نفس اليوم رسالة اعربت فيها من جديد عن قبولنا لقرار مجلس الامن واستعدادنا لتنفيذه كما انني وافقت بناء على طلبه على ارسال التعليمات اللازمة لممثلنا الدائم في نيويورك ليجتمع بالممثل الخاص للسكرتير العام لاستئناف الاتصالات طبقا لقرار مجلس الامن وبغرض تنفيذه وقد اقترحت في هذه الرسالة على السفير يارنج ان يضع جدولاً زمنياً لتنفيذ الاقتراح .

الا ان اسرائيل رفضت ابلاغ السفير يارنج قبولها لتنفيذ القرار مما أدى الى توقفه عن مزاولة نشاطه . وبعد ما وجدت فرنسا ان الموقف يتدهور وأن السفير يارنج لم يعد في استطاعته انجاز مهمته تقدمت باقتراحها الخاص

باجتماع الدول الاربع الكبرى للعمل من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن ومعاونة ممثل السكرتير العام على اداء مهمته الا ان اسرائيل استمرت في معارضتها مما ادى الى عرقلة اعمال الاجتماعات الرباعية .

اما بالنسبة لقرار وقف اطلاق النيران الذي اصدره مجلس الامن في يونيو ١٩٦٧ فقد عملنا على احترامه منذ البداية الا ان اسرائيل لم تحترم هذا القرار في اي وقت وواصلت اعتداءاتها على منطقة القناة واغارت على مدنها ودمرت المنشآت الصناعية بها . وبصدور قرار مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ السدي تضمن التسوية السلمية اصبح قرار وقف اطلاق النيران مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الامن وهو ما اوضحناه في رسائلنا الى الامم المتحدة الا ان رفض اسرائيل تنفيذ القرار ادى الى مواصلة القتال وعرقلة التسوية السلمية .

لذلك فانه من الواضح ان قيام السفير يارنج باستئناف مهمته بنجاح يستدعي ان تعلن اسرائيل بطريقة لا لبس فيها عن قبولها لقرار مجلس الامن واستعدادها لتنفيذه .

كما نرى انه حتى يمكن للسفير يارنج ان يحرز تقدما سريعا في المرحلة الاولى من عمله فان ذلك يستدعي قيام الدول الاربع باعطائه توجيهات محددة من اجل تنفيذ بنود قرار مجلس الامن وخاصة بالنسبة للانسحاب وضمانات السلام .

واننا على استعداد لان نؤكد من جديد للسفير يارنج استعدادنا لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن وتعيين مندوب عنا للتباحث معه لتنفيذ هذا القرار .

ولامكان تحقيق ذلك فاننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النيران لفترة محددة لثلاثة شهور وفق اقتراحكم مع اعتقادنا بان المنهاج الصحيح الذي يجب البدء به في هذه الحالة هو المبادرة بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي

المحتلة وقد كانت هذه هي النقطة التي توقفت عندها جهوده في محاولات السابقة وكان ذلك بسبب العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمامه بعدم قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

محمود رياض
وزير الخارجية

وأعلنت القاهرة على العالم موافقتها على المبادرة .
وكان لذلك تأثيره في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض البلاد العربية .

١ - فالولايات المتحدة بدت محرجة تماما من هذه الموافقة التي لم تكن تتوقعها مما أكد ان المبادرة لم تكن الا نوعا من أنواع المناورات الأمريكية التي ذاعت منها القاهرة الأمرين طوال الفترة السابقة .

٢ - أما في إسرائيل فكان رد الفعل عنيفا اذ أدى الى زعزعة الجبهة الداخلية :

أ - فاعتبر المعلقون السياسيون في إسرائيل الموافقة المصرية بمثابة مصيدة للإيقاع بالولايات المتحدة علاوة على انها لا تتعدى كونها «أسفين» في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية .

ب - وبدأ الرسميون الإسرائيليون يدلون بتصريحات تنم عن الخلافات الخطيرة في وجهات نظرهم الا ان اغلب هؤلاء أعربوا عن ان موافقة مصر انما تستهدف عدة أغراض في وقت واحد .

١ - عزل إسرائيل عن العالم .

- ٢ - ايجاد هوة بين واشنطن وتل ابيب .
- ٣ - منع الولايات المتحدة من تزويد اسرائيل بالاسلحة .
- ٤ - اعطاء الوقت الكافي لمصر للاستعداد لجولة جديدة مع استمرار تدعيمها لقواتها المسلحة .
- ج - الا ان اخطر ما تم نتيجة للموافقة المصرية هو اضطرار جولدا مائير للموافقة على المبادرة وقد تسبب ذلك في انهيار الائتلاف الحكومي في اسرائيل . وذلك بانسحاب الوزراء الستة الذين يمثلون «جحل» (١) في الحكومة الاسرائيلية وقد علق مناحم بيغن زعيم كتلة جحل على موافقة اسرائيل على المبادرة بأن ذلك معناه «ميونسخ جديدة» في الشرق الاوسط .
- ٣ - الا ان الانقسام لم يكن قاصرا على الجبهة الاسرائيلية بل تعداه الى الجبهة العربية اذ هاجم المبادرة كل من :
- أ - منظمة تحرير فلسطين مما أدى الى ايقاف الاذاعة الفلسطينية التي تبث من القاهرة .
- ب - الحكومة العراقية مما أدى الى تبادل الحملات الصحفية المريرة بين العاصمتين .
- وبالرغم من كل ذلك بدأ وقف اطلاق النيران الساعة الواحدة من صباح السبت ٨ اغسطس (آب) ١٩٧٠ ولمدة ٩٠ يوم وأذاعت وزارة الخارجية المصرية بيانا بهذه المناسبة قالت فيه :

١ - كتلة جحل كانت تضم ائتلافا من حزب حيروت والحزب الليبرالي (الاحرار) والوزراء الستة الذين استقالوا هم : مناحم بيغن وزير الدولة الجنرال عزرا وايزمان وزير المواصلات وحاييم لانداو وزير التنمية (والثلاثة من حيروت) ويوسف سابير وزير التجارة والصناعة وايلي ميلخ وزير البريد واورى دولتين وزير الدولة (والثلاثة من الاحرار) .

«تم التوصل الى ترتيبات لوقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوم بناء على المقترحات الامريكية التي اصبحت الان وباقرار من السدول الاربع الاعضاء الدائمين بمجلس الامن وثيقة موجهة الى السفير جونار يارنج لكي يحاول وضع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ موضع التنفيذ كمدخل الى حل ازمة الشرق الاوسط .

ان الترتيبات التي تم التوصل اليها بعد مشاورات واسعة تعتبر من وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة ترتيبات معقولة وقد وضعت هذه الترتيبات في حسابها امن الجبهة العسكرية المصرية وضروراته كما اخذت في اعتبارها ضرورات حماية جبهات القتال العربية الاخرى وذلك على ضوء المواقف المبدئية والعملية التي اعلنها الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الى المؤتمر القومي العام يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ وكذلك ما اشار اليه الرئيس في المناقشات التي جرت امام المؤتمر . وبمقتضى الترتيبات التي تم التوصل اليها فان وقف اطلاق النار يبدأ مفعوله في الساعة الواحدة صباح يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ .

وتعتبر وزارة الخارجية انه على هذا النحو فان الطريق يصبح مفتوحا امام جهود السفير يارنج المبعوث الشخصي للسكرتير العام للامم المتحدة المكلف بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ونعود مرة اخرى لكتاب «الطريق الى رمضان» لمحمد حسنين هيكل حيث يقول «كنت وقت تنفيذ ترتيبات اطلاق النيران وزيرا للارشاد القومي وفي الوقت نفسه قائما بأعمال وزير الخارجية الذي كان في احدى زيارته بالخارج واخبره دونالد بيرجس انه بمجرد تنفيذ وقف اطلاق النيران فان الولايات المتحدة سوف تعمل ترتيبها لعودة اسحاق رابين سفير اسرائيل بواشنطن الى تل ابيب ليتولى رئاسة الوزارة وهنا سوف يحدث تقدم حقيقي

في الموقف اذ ان رابين قد حل محل دايان في الدور الذي كانت تعده الولايات المتحدة له لاقناع الاسرائيليين بالوصول الى اتفاق وتنازلات» . ويستطرد هيكل قائلا «كان مطلوبا ان يتم ايقاف اطلاق النيران في وقت قصير للغاية الا ان عبد الناصر امره باكتساب عدد اضافي من الساعات يتمكن خلالها من وضع بعض بطاريات الصواريخ الهيكلية في اماكنها حتى لا يكتشف الامريكان باقمارهم الصناعية عملية استبدال هذه الصواريخ الهيكلية بالصواريخ الحقيقية عند تجهيز مواقعها . وفعلنا تم تنفيذ ذلك» .

وفعلنا في يوم ١٣ أغسطس بدأت اسرائيل في اثاره موضوع هدد كل المبادرة من اساسها ذلك ان وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه ديان اعلن في جلسة الكنيست ان مصر قد اقامت بطاريات صواريخ جديدة مضادة للطائرات في جبهة القناة وان اسرائيل تنظر الى هذا الوضع الجديد نظرة خطيرة وانها تجري بشأنه اتصالات عاجلة مع امريكا» . وقررت الحكومة الاسرائيلية عقب هذا البيان وقف بدء الاتصالات مع يارنج حتى تسحب الصواريخ المصرية .

وبدا ما عرف بعد ذلك بأزمة «الصواريخ» التي هزت المبادرة من اساسها .

وفي ٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ اعلنت اسرائيل انسحابها من الاتصالات مع المبعوث الدولي جونار يارنج لتنفيذ قرار مجلس الامن معللة ذلك بالآتي :

- ١ - ان مصر انتهكت ترتيبات وقف اطلاق النار .
- ٢ - وان الانتهاك مستمر ولن يتم تطبيق ترتيبات وقف اطلاق النار .
- ٣ - وان مصر ترفض العودة بالموقف على ما كان عليه قبل بدء تنفيذ ترتيبات وقف اطلاق النار (٨ أغسطس ١٩٧٠) .

هذه هي قصة ما عرف «بمبادرة روجرز» .
وهي بذلك تشير عدة نقاط :

١١ - أن مصر لم تقفل في يوم من الايام الباب امام اي اتصالات تجري مع الولايات المتحدة فرغما عن مواقفها المعادية وضغوطها المستمرة ورفغما عن سدها لكافة الطرق التي يمكن ان توصل الى حل مشكلة الشرق الاوسط استمرت تلك الاتصالات في اكثر من اتجاه وبوسائل متعددة وصلت الى حد ان عبد الناصر لم يتردد في ان يوجه الرسالة العلنية التي ذكرناها الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

٢ - ان الرسالة ترد على ما يقوله البعض من ان موسكو هي التي كانت تتولى الاتصالات السياسية نيابة عن القاهرة في فترة من الفترات وان القاهرة بذلك دخلت تحت السيطرة الروسية .

هذه النقطة لا بد من توضيحها حرصا على الحقيقة .
كانت القاهرة ترى ان الولايات المتحدة الامريكية غير جادة في الوصول الى حل للمشكلة اذ انها كانت ترمي الى اسقاط النظام وتغييره وكانت القاهرة ترى ان واشنطن تظن ان الفرصة اصبحت سانحة لتنفيذ اغراضها بعد نكسة ١٩٦٧ . ولذلك فانه لا جدوى من ان تغير واشنطن من موقفها . . . الا اذا تغير النظام واسقط او صار من القوة بحيث يمكنه ان يغير من طبيعة الموقف على مسرح العمليات مما يقتضي زيادة معدل التسليح سواء من ناحية الكيف او النوع .

اما موسكو فبالرغم من انها كانت تتفق على الاطار العام مع القاهرة الا انها كانت ترى ان استمرار الاتصالات مع واشنطن سوف يؤدي نتيجة اكيدة .

كذلك فان الولايات المتحدة كانت في اتصالاتها تحاول ان توفع بين القاهرة وموسكو بل ثبت ثبوته قاطعا انها تحاول فسي

بعض الاتصالات الدائرة وتلونها بلون يثير الشك بين الاصدقاء
لدرجة انها كانت تسقط بعض الفقرات في الرسائل الرسمية
التي كانت تبلغها للدول المختلفة عن بعض الاتصالات التي تتم مع
القاهرة .

ولهذين السببين رأى عبد الناصر ان تقوم موسكو بما تريد
من اتصالات حتى تقتنع بوجهة نظره ازاء موقف واشنطن من
جانب ولتجنب الوقعة بينه وبين موسكو من جهة اخرى .
وفي ذلك الوقت لم تقطع وسائل الاتصال ابدا مع واشنطن
رغما عن ذلك .

ونجد انه حينما رأى عبد الناصر ان المصلحة القومية تقتضي
تغيير تكتيكاته اقدم على ذلك دون تردد .
فليس عبد الناصر اذن هو الشخص الذي يسلم قياده لاي
جهة من الجهات وليس عبد الناصر هو الذي يسلم بلاده لهذا او
ذاك .

والا ما كان خاض كل هذه المعارك التي خاضها وما كان اتخذ
الطريق الصعب الذي اختار .
٣ - كان وراء اخذ القاهرة للمبادرة في هذا الموضوع عدة
افراض :

١ - محاولة في سبيل السلام بالرغم من ضعف الامل من
وراء ذلك .

ب - كسب الرأي العام العالمي .

ج - انقسام الجبهة الداخلية في اسرائيل .

ولقد تحققت هذه الاغراض كما رأينا الا ان السبب الاكبر
وراء قبولنا للمبادرة - رغما من انها جاءت مخيبة للامال - هو
حقيقة واحدة تلخص في الخسائر الجسيمة التي تكبدتها قواتنا
في منطقة القناة خاصة قوات الدفاع الجوي في الافراد والمعدات
بحيث اصبح الدفاع الجوي عن البلاد مليء بالثغرات التي تسمح
بتغلغل القوات الجوية المعادية دون مقاومة جدية من وسائل

دفاعنا الجوي .

ورؤي أن قبول المبادرة يهيء لنا فترة هدوء بسيطة تجعلنا نعيد بناء دفاعنا الجوي والقفز بحائط الصواريخ اقرب ما يمكن الى القناة .

وقد تحقق ذلك دون شك وكان سببا في تجميد المبادرة . وبهذه المناسبة فإن الاعداد لتنفيذ هذه الخطة تم قبل الموافقة على مبادرة روجرز ولولا الجهد الذي قامت به شركات القطاع العام ما أمكن تنفيذ تلك الخطة الطموحة في وقت قياسي وبإنجاح منقطع النظير .

٤ - ويدل هذا على حسن استخدام الوسائل المتنوعة في ادارة مثل هذا النوع من الحروب المحلية فالقتال مستمر لا هوادة فيه وفي الوقت نفسه تبذل الجهود لفتح النوافذ لتحقيق اي تقدم سياسي لاستغلال ما يحدث في مسرح العمليات . ثم هو استخدام ماهر للوسيلة السياسية لخدمة الناحية العسكرية اذ حينما تطلب الموقف العسكري فترة هدوء لانشاء حوائط الصواريخ تم ذلك بمرونة سياسية تتسم بالاتزان والحكمة وتحقق ما كانت القاهرة تريده وتبغيه .

ومات عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ والموقف كما هو . . الصواريخ تحركت الى الامام كما اراد . . ولم تنجح الضغوط للعودة بالموقف الى ما كان عليه من قبل . . وايقاف اطلاق النار ما زال سائدا الى حين .

واثبتت الايام ان مبادرة «روجرز» لم تكن الا حلقة فسي سلسلة السياسة الامريكية اللتوية التي كانت تهدف الى اسقاط نظام عبد الناصر الذي حارب الاستعمار في كل مكان والذي نادى بالاشتراكية في هذه البقعة من العالم والذي رفض ان يكون ذبلا في مجال السياسة الدولية . .

كما اثبتت هذه المبادرة ان عبد الناصر كان ليثا في الغابة الكبيرة التي يطلقون عليها دنيا السياسة .

الباب الثالث

حرية النقد أيام عبد الناصر

١٦ - الواقعة الخطيرة وزوار الفجر .

١٧ - قصة بلا عنوان .

مقدمة لا بد منها

حقيقة اخرى تحاول معاول الهدم ان تحطمها وسحب الظلام ان تغلفها وتطويها .
والحقيقة التي نعنيتها هي ممارسة النقد ايام جمال عبد الناصر .
اذ صور البعض ما كان يجري من أمور تصويرا رهيبا . .
كبت يسود كل شيء ، وقهر يسيطر على كل الناس والافسواه مكمنة والكل يسير وهو يتلفت الى الوراء .
ولم تكن الصورة هكذا على الإطلاق . . .
فالنقد ايام عبد الناصر كان موجودا على نطاق واسع . . .
كان موجودا في الصحافة على شكل مقالات او تحقيقات تظهر دون انقطاع . .
وكان موجودا في المسرح اذ ظهر العديد من المسرحيات وفيها نقد لاذع صريح لبعض السلبيات التي كانت تجري .
وكان موجودا في السينما في بعض الافلام التي عالجت كثيرا من الامور التي كانت تحدث .
ووجدت ايضا في الاذاعة والتلفزيون في الكثير من البرامج

تحت أسماء مختلفة .

اما اجتماعات الاتحاد الاشتراكي فكانت حلقات مفتوحة للنقد العريض وكل من حضر هذه الاجتماعات لمس ذلك بنفسه في كل الموضوعات التي كانت تعرض للبحث .

فالنقد اذن كان موجودا على اشكال مختلفة ومتعددة لمن اراد ان ينقد الا ان النقد تميز في تلك الفترة بعدة مميزات هامة ...

● فاختفت لغة السباب المقيتة التي كانت تخرج بالنقد عن الحيز الموضوعي الذي كان من الواجب ان يتحرك في اطاره ونسي الناس الشتائم والسباب التي حفلت بها الصحافة وأجهزة الاعلام لفترة طويلة قبل الثورة والتي كانت تمس في اكثر الاحيان امورا شخصية كان من الواجب ان تكون بمنأى عن الحوار ايا كان نوعه .

● وكان من الطبيعي بعد ذلك ان ينصب النقد على النواحي الموضوعية وبالذات على الامور التي تهم طوائف الشعب .. فنقدت السياسة التموينية وفتح المجال لمناقشة سياسة التصنيع والتعليم والزراعة والتسويق والحريات ...

● وبدأ النقد يطرق موضوعات جديدة لم تكن معروفة من قبل وذلك بحكم الهزة العنيفة التي أحدثتها الثورة في كل انحاء الحياة ... تعرض للتخطيط والتطبيقات الاشتراكية والنواحي التي تخص العمال والفلاحين وتسويق المنتجات الزراعية ... وكلها أمور تتعلق بحياة الناس وامور معيشتهم .

● واتسع مجال النقد ليشمل مساحات اوسع من الرأي العام .. ذلك لان دخول التليفزيون الى المنازل وانتشار الراديو مكننا من نقل ما يحدث خارج البيت الى داخله . كانت الندوات وجلسات المواجهة التي تعقد مع المسؤولين

في برامج متعددة يراها ويسمعا الملايين .. بل اتسع مجال النقد ايضا في اجتماعات الوحدات السياسية .. وكان هذا النقد يرفع الى الجهات الاعلى فيلاقي في اغلب الاحيان ما يستحقه من دراسة واهتمام .

والدليل على ذلك تجاوب القيادات السياسية مع الرغبات الجماهيرية والذي كان من نتيجته المكاسب العمالية والفلاحية واقراز مجانية التعليم والعلاج والتأمينات الاجتماعية وتخفيض اجور المساكن وتحمل الدولة اعباء غلاء المعيشة .. الخ ... فالقيادة السياسية التي تتلاقى مع رغبات الجماهير وتستمع الى نقدهم هي بمثابة الطليعة الثورية التي تستخدم السلطة كوسيلة لتحقيق احلام الجماهير ورغباتها . بل نجد النقد في تلك الفترة يعرف صورة جديدة لم تكن معروفة للشعب قبل الثورة وهي انتقال المسئولين الى الناس في الاحياء والمحافظات على طول انحاء الجمهورية وعرضها فاصبح امرا طبيعيا وجود الوزراء والمسئولين في المحافظات بين وقت وآخر يسمعون من الناس ويستجيبون لهم احيانا ويعدون احيانا اخرى .. ولكنهم في كل الاحوال يرددون التصاقا بالشعب وتعمقا في فهم مشاكله وتحسسا لرغباته .. تلك الصورة التي من كثرة تكرارها اصبحت شيئا عاديا وكانت في الحقيقة تطورا هائلا في مفهوم ممارسة السلطة والنقد وتعميقا للديمقراطية الحقة اذا قورنت بالصورة التي كانت عليها علاقة الحكام بالمحكومين من قبل بل وازداد النقد موضوعية بتطبيق نظام الحكم المحلي حيث اصبحت السلطة ممثلة في المحافظين ورؤساء المدن في مواجهة مباشرة مع الجماهير يحسون ما يرضون به وما يثنون منه ويستجيبون بدورهم للرغبات على قدر الامكانيات المتاحة .

● ولم يتخذ النقد كوسيلة لالهاء الجماهير عن مشاكلهم الحقيقية بل كان يهدف الى حضهم على مواجهتها .. لم يكن النقد يوجه الى الماضي لصرف الناس عن حاضرهم ولم يكن يوجه الى احلام المستقبل ليلهي الناس عن واقعهم .. كان النقد منصبا على الامور اليومية والمشاكل الجماهيرية .. ولعل ذلك اجدى وانفع .. فلم يكن الناقد - سواء كان كاتباً في صحيفته او عاملاً في مصنعه او فلاحاً في ارضه او مثقفاً اياً كان موضعه - يهرب من التحدث عن الحاضر الى مهاجمة ونقد الماضي او رسم صورة مشرقة للمستقبل لا تستند الى حقيقة .. كان النقد من أجل الجماهير - كل الجماهير واوسعها - وليس لحساب فئة خاصة أضمرت تحت معاول التفسير التي أحدثتها الثورة او جماعة قليلة كان من المحتم ان تقف في الجانب المضاد .. اقول كان النقد يتعدى مصلحة هذه القلة الى مصلحة الاغلبية المطحونة التي قامت الثورة من اجلها .

● ثم لم يكن النقد يتم في فراغ بل كان هناك اطار موضوعي يتم فيه .. والفرق بين النوعين كبير وخطير .. فالنسوع الاول من النقد الذي يتم في فراغ يسمح للمبادئ الدخيلة ان تتسرب هنا وهناك ويسمع في الوقت نفسه بالدخول في متاهات من المناقشات السفسطائية التي لا جدوى ولا نفع منها .. اما النوع الثاني من النقد فتحده المبادئ الواضحة والمبادئ المحددة والقوانين الهادفة التي رسمت لتحقيق مصلحة الجماهير الواسعة وليس لتحقيق مصالح القلة التي قامت الثورة للاطاحة بها .

قد يعتبر البعض مثل هذا الاطار قيداً على الحرية وقد يعتبره البعض الآخر منظماً لحركتها ومساعدة للغالبية المقهورة على ان تأخذ طريقها الى السلطة .. هذه المبادئ التي افترنا اليها

في الماضي لا شيء الا لانه كان من المستحيل صدورها بواسطة
الفئة التي كانت تحكم وقتئذ - .. هي التي كانت تحدد الطريق
امام النقد فلم يكن مسموحا على الاطلاق تجاوزها والدخول فسي
صراع تفادته الثورة جاهدة في كل مراحلها .. ولم تعرف مصر
في كل تاريخها مثل هذه الموائيق التفصيلية تلك الموائيق التي لم
تكن ثوبا فضفاضا ولم تكن مجرد شعارات هلامية يحار الانسان
في تفسيرها او معرفة حدودها ولم تكن تتجاهل بأي حال من
الاحوال الناحية الاجتماعية التي تمس الجماهير بطريقة مباشرة ..
بل كانت موائيق عظيمة حددت الطريق بشكل واضح جلي لا لبس
فيه ولا غموض .

كانت هذه هي اهم السمات المميزة للنقد في ايام عبد الناصر
والمنصف لا بد وان ينظر اليها نظرة مشرقة رغما عن التجاوزات
التي حدثت بين وقت وآخر ورغما عن الهفوات التي قفزت على
السطح هنا وهناك ... فهذه لازمة من لوازم التطبيق . فمسا
أيسر الكتابة على ورق ... وما أسهل الكلام المنطلق ... ولكن
أن يصطدم الفكر بالواقع ويتفاعل التصور مع الحقيقة ويمتزج
الخيال مع التنفيذ .. كل ذلك هو عبارة عن ممارسة فن الحكم ..
فسد الثغرات بين هذه التناقضات امر واجب ووسيلة تحقيق
ذلك هي التي قد تسبب التجاوزات او الهفوات لا شيء الا لانها
تنتج من الاحتكاك بالطبيعة البشرية التي تحوي كل التناقضات
والتعقيدات .

وقد مرضت في هذا الباب مثلين :
المثل الاول يتعلق بما سمي بالواقعة الخطيرة وزوار الفجر
لاوضح صورة مزدوجة أظهرتها «الواقعة» : صورة الصحافة
التي كانت قادرة على النقد ، وصورة السلطة التي كانت تتقبل
هذا النقد وتشارك في الحوار .

والمثل الثاني اخترت له «قصة بلا عنوان» تدل على صورة
ثلاثية وليست مزدوجة كما في المثل الاول .. صورة الصحافة

التي كانت قادرة على النقد ، وصورة السلطة التي كانت تتقبل
هذا النقد وتستجيب له وتشارك في الحوار وتعمقه . . ، اما
الصورة الثالثة فهي كيف يمكن للكاتب ان فقد الحد القليل من
الاخلاقيات المحتم وجودها - ان يغير من صورة الاحداث ويشوه
التاريخ .

١٦ — الواقعة الخطيرة وزوار الفجر

وكمثل لممارسة النقد استعرض ما يسمى « بالواقعة الخطيرة » .

والسبب في اختياري لهذا المثل بالذات يرجع الى عدة اسباب ...

فأولا لقد لاقت «الواقعة» في ذلك الوقت اهتماما كبيرا في كل الاوساط . . كل علق عليها من وجهة نظره ووصل الامر الى حد اثارها بواسطة الرئيس عبد الناصر في احد اجتماعات اللجنة المركزية وعلق عليها بحديث يخصني اعتز به كل الاعتزاز .

والسبب الثاني الذي جعلني اختار هذا الموضوع هو انه حوار جرى بين محمد حسنين هيكل وبينني . . وبذلك فأنسي عشت الحوار والتفاصيل التي أدت اليه وبذلك اكون شاهد صدق على كل ما اقول .

والسبب الثالث للاختيار هو مغزى هذا الحوار اذ يكمن في ان هيكل وقتئذ كان رئيسا لتحرير الاهرام وكنت مشرفا على جهاز المخابرات العامة ووزيرا للدولة في وزارة يرأسها عبد الناصر .

وهذا يعني ان الصحافة كان في قدرتها ان تنقد .. وتصل في ذلك الى الحد الذي تنقد فيه اخطر جهاز من اجهزة الامن في البلاد الامر الذي يعتز به الزميل هيكل - عن حق - ايما اعتزاز بدليل انه يردده دائما في كتاباته .

ولكن للحق ايضا فان لهذا الحوار مغزى اكبر وخطر هو ان اجهزة الامن نفسها في ذلك الوقت - اي بعد نكسة ١٩٦٧ - كانت تتقبل النقد بل وتشجع عليه بدليل السماح بالنقد الذي تم من جهة .. بل وقبول الدخول في الحوار من جهة ثانية .. وقد عبر هيكل عن ذلك بكل وضوح في رده بتاريخ ١٥ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٨ حينما قال «ان ادارة هذه المناقشة هي في حد ذاتها ظاهرة صحية تقطع بان الحيوية الخلاقة للشعب المصري اقوى من كل التحديات والمحن ، وان هذه المناقشة لم تكن ممكنة قبل بيان ٣٠ مارس وكان حدوثها على هذا النحو فيه نوع من المخاطرة المستحيلة وانه من الانصاف ان نسجل للسيد امين هويدي موقفه فيها وهو يتمثل في اشتراكه فيها عن طريق رد بحث به الى الاهرام في وقت كان يستطيع فيه ان يتعلل بالسرية الواجبة من حول نشاط المخابرات وكذلك فمن الواضح انه في رده حاول بجهد كبير ان يلتزم جانب الموضوعية في المناقشة ولا يلوح بقوة السلطة» .

وكان هذا الحوار الذي اعتز به بدوري يمثل احد الانطباعات الخطيرة في مفهوم هذا الجهاز بعد النكسة ودليلا على التغيير الجوهرى الذي ادخل على ممارسته لسلطاته التي خولها القانون .
والآن لننتقل الى الموضوع ...

فما هي القصة باختصار ؟

تتلخص القصة في ان جهاز التعبئة والاحصاء يحكم قانون

انشائه اعترض على بعض المعلومات التي كان في نية شركة «أراك» التابعة لمؤسسة الاهرام تسليمها الى احدى الشركات اليابانية بحكم طبيعة عملها اذ رأى الجهاز ان سرية المعلومات توجب ذلك. ووافقت «أراك» على ذلك واعده تعديل المعلومات لتتفق مع ما رآه جهاز التعبئة .

وعرضت المعلومات المعدلة بعد ذلك على جهاز التعبئة فصدق على تسليمها للشركة اليابانية .

والى هنا كل شيء يسير في الخط المستقيم .
الا انه ثبت ان «أراك» سلمت المعلومات المعترض عليها الى الشركة اليابانية في نفس الوقت الذي سلمت فيه المعلومات المعدلة الى جهاز التعبئة لآخذ موافقته على تسليمها !! وقد اعتبرت المخابرات العامة ذلك مخالفة جسيمة فأبلغت نيابة أمن الدولة بذلك .

وقامت النيابة باجراءاتها المعتادة في مثل هذه الاحوال من تفتيش وقبض وتحقيق .
هذا هو مجمل مختصر للموضوع .

ولكن كيف اثير ؟

في يوم الاحد ١٣ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٨ صدرت الاهرام وفيها مقال افتتاحي في الصفحة الاولى تحت عنوان « واقعة خطيرة » ومن أسلوبه يظهر ان كاتبه رئيس تحرير الاهرام نفسه الاستاذ محمد حسنين هيكل وهذا نصه :

واقعة خطيرة

«يضع الاهرام اليوم امام الاهتمام العام وتحت نظره واقعة

يعتقد ان فيها ما يؤثر على روح بيان ٣٠ مارس ، ولا يهدف
الاهرام بنشر هذه الواقعة مساسا بأحد او تعرضا له وانما يريد
ان يقوم بالدور الذي تفرضه المرحلة على الصحافة وعلى دورها
في حماية كل القيم التي ارادها الشعب وصدق عليها بالاستفتاء.
والواقعة التي يضعها الاهرام اليوم امام الاهتمام العام تثير
عدة مسائل فضلا عن الاحترام الواجب لمبادئ ٣٠ مارس ، منها
حرية المواطن ، ومنها حرية التفكير والبحث العلمي .

وتتلخص الواقعة في انه قبل ثلاثة اسابيع ألقت نيابة أمن
الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة القبض على مدير مركز
علمي كبير له دور واضح في مجال الدراسات الاقتصادية
والاجتماعية - يحتفظ الاهرام باسمه منعاً للتشويش على عمله
ومجال هذا العمل - وجرى التحقيق معه بناء على معلومات
صادرة من الفريق جمال عسكر رئيس الجهاز المركزي للتعبئة
بناها على ان احدى الدراسات الاقتصادية التي أعدها هذا المركز
حوت معلومات لا يوافق جهاز الاحصاء على اذاعتها .

ولقد صاحبت هذا الاجراء مجموعة من الشوائب :

١ - ان المكلفين بالتحقيق ومعهم ثلاثة من ضباط المخابرات
دخلوا بيت مدير المركز لتفتيشه في الساعة الخامسة
والنصف صباحا .

٢ - ان القبض جرى على مدير المركز بناء على معلومات رئيس الجهاز
المركزي للتعبئة والاحصاء وقبل ان يظهر التحقيق معه ثبوت
تهمة عليه .

٣ - ان التحقيق جرى في مبنى المخابرات العامة لمدة خمسة
ايام انتقل بعدها الى مكان آخر في حرم النيابة العامة .

ولا بد ان يقال للانصاف ان مدير المركز المشار اليه لسم
يتعرض لاي ضغط سواء في مبنى المخابرات او في حرم النيابة
العامة لكنه من الحق ان يقال في نفس الوقت ان مجرد اجراء

التحقيق في مبنى المخبرات العامة يحمل ولو بطريق غير مباشر تأثيرا شديدا الوطأة على نفسية المتعرض للاجراء .

ومن حسن الحظ ان النائب العام السيد علي نور الدين رأى بعد تحقيق استمر خمسة عشر يوما ان يفرج عن مدير المركز المقبوض عليه بعد ان اتضح ان المعلومات الواردة في الدراسة العلمية الصادرة عن المركز لا تحتوي على معلومات يمكن ان تسيء، وبذلك أكد النائب العام مسئولية النيابة عن حماية سيادة القانون .

لكن ذلك يطرح عدة قضايا بالغة الاهمية .

١ - القضية الاولى هي السلطة المخيفة التي يمنحها قانون الاحصاء لرئيس الجهاز المركزي المختص به .

وفي الحقيقة فان امر عديد من الاجهزة المركزية يستحق اعادة النظر ، ففي وقت من الاوقات اصبحت الاجهزة المركزية ذات السلطات المتشعبة والحاكمة هي آخر صيحة في تثبيت القوة المطلقة للمسؤولين عنها بصرف النظر عن دور بعض هذه الاجهزة في تسهيل الخدمة العامة او التحول الى عبء عليها .

وقانون التعبئة والاحصاء على وجه التحديد يحمل من المواد ما تستطيع كل منها ان تتحول الى حبل مشنقة بالنسبة لكل فكرة خلاقة ولاي بحث عميق فان ذلك القانون يعطي سيطرة أبدية على الأرقام لهذا الجهاز .

والارقام والحقائق الصادقة هي المواد الاولى لاي بحث علمي في اي مجال من المجالات وبدونها تستحيل كل الموضوعات الى الفاظ انشائية ، تمت الى الخطابة اكثر مما تمت الى العلم .

٢ - القضية الثانية ان الانسان في هذا الوطن يجب ان يظل انسانا في كل وقت حتى وان وجه اليه الاتهام وحتى اذا ثبت

عليه هذا الاتهام .

واتخاذ اجراءات التفتيش في الساعة الخامسة والنصف من الصباح لم يعد مقبولا في بلدنا . . ان زوار الفجر على غير انتظار ، ظاهرة لا نريدها في هذا البلد وهي ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية .

٣ - انه مع كل التقدير لاهمية دور جهاز المخابرات في الحفاظ على الامن القومي في هذه الظروف ، ومع الامر الواقع فعلا من ان هذا الجهاز يقوم بدور اساسي في هذه المهمة الكبيرة فانه من الخير ان تكون الحدود المرسومة لعمل هذا الجهاز واضحة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانينا منه في مرحلة سابقة ، ويتحتم بذل كل الجهود لمنع احتمال تسربه الى مرحلة تتعلق بها الامال .

٤ - ان سيادة القانون ليست تحكيم نصوص القانون وانما هي الى جانب ذلك تحكيم روح القانون وروح القانون تتعارض مع القبض قبل التحقيق ومع مصادرة حرية مواطن قبل ثبوت اي تهمة عليه .

ومن ثم فان الحبس الاحتياطي بل وحتى الاعتقال في نطاق نظام الطوارئ يجب ان يكون في اضييق نطاق ومحاطا بكافة الضمانات ، وذلك ما يفرضه بيان ٣٠ مارس ، وما اكدته توصيات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي وهو موضوع توليه القيادة السياسية في الوقت الحاضر اهتمامها البالغ .

هذه بعض القضايا الاساسية التي حدث بالاهرام الى وضع هذه الواقعة امام الاهتمام العام ليس مجرد سرد تفاصيلها وانما بالدرجة الاولى لدراستها كنموذج عملي في التطبيق ، يستخلص من الوقائع ما هو ابعد من حدود الاشخاص ويلتزم بالمبادئ بأوسع من حدود واقعة بعينها .

هذا ما كتبه الاهرام

والنشر بهذه الصورة يؤكد الحقائق الآتية :

١ - ان الاهرام انتقد وبكل صراحة بعض الاجراءات التي رأى ان بها بعض الشوائب .

٢ - انه اثار قضية معاملة الانسان في هذا الوطن حتى وان كان موضع اتهام كما اثار قضية سيادة القانون والاعتقالات .

٣ - ان تعبير (زوار الفجر) الذي انتشر بعد ذلك لم يقصد به اطلاقا رجال المخابرات العامة لانهم لم يقوموا بعمليات القبض ذلك لانني افخر بانه في الوقت الذي توليت فيه رئاسة هذا الجهاز لم استخدم حقي في اعمال الضبطية القضائية التي يخولها لي القانون ولا مرة واحدة . كذلك لم يستخدمها اي فرد من افراد هذا الجهاز طوال تلك الفترة .

٤ - تناول الاهرام بالنقد ثلاثة جهات :

المخابرات العامة .

جهاز التعبئة والاحصاء .

النيابة العامة .

وقد قام كل من جهازي المخابرات العامة والتعبئة والاحصاء بالاشتراك في هذا الحوار لاثبات الحقيقة .. اما النيابة العامة فقد رأت لأسباب تخصها وحدها ان تصمت ولا تتكلم .

وبدا الحوار ...

وارسلت المخابرات العامة ردها الى الاهرام في نفس يوم صدور مقاله الافتتاحي لنشره ... الا ان الاهرام لم تنشر الرد في اليوم التالي كما كان متوقعا واكتفت بنشر الآتي :

اهتمام واسع بالواقعة الخطيرة التي اثارها الاهرام امس

اثار ما نشره «الاهرام» امس تحت عنوان واقعة خطيرة
اهتماما واسعا المدى لما يتصل به من قضايا رئيسية كبرى تتصل
بروح بيان ٣٠ مارس وبمفهوم حرية المواطن وضمائنها، وبال حاجة
الملحة الى حرية البحث العلمي .

وقد تلقى الاهرام امس ردا مطولا من السيد امين حامد
هو يدي وزير الدولة والمشرق على جهاز المخابرات العامة . وقد
وصل هذا الرد الى الاهرام في وقت لا يسمح - من ناحية
فسحة الوقت المادي - بنشره اليوم وباعطائه الحيز اللائم له
وبابداء بعض الملاحظات الضرورية تعليقا عليه ، ومن هنا فان
الاهرام سوف ينشر ذلك كله غدا عملا بحرية النشر ومواصلة
لمناقشة موضوع لا هدف من وراء الحديث عنه الا حماية المبادئ
التي يؤمن بها النضال المصري المعاصر ، وهي مبادئ اعلن الشعب
واكد في كل مناسبة - كما اعلنت قيادته الثورية واكدت في كل
مناسبة - انها صميم ارادته وانها طريقه الى مستقبل ترتبط فيه
حرية الوطن بحرية المواطن .

ولخدمة المناقشة وهدفها فان «الاهرام» ينشر اليوم على
الصفحة الخامسة دراسة عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء
وهو الجهاز الذي تسببت السلطات المخيفة التي يحصل عليها في
الواقعة الخطيرة التي اشار اليها الاهرام امس وربما لوقائع
غيرها .

ويؤمن الاهرام قبل ذلك كله وبعده بان المجتمع الحر هو
المجتمع الذي لا تختنق حرية المناقشة فيه ولا تتعطل مهمات
الاسباب .

وفي يوم الثلاثاء ١٥ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٨ نشرت

الاهرام الرد وتعليقها عليه وهذا نص ما قدم به الاهرام لهذا الحوار :

**حول «الواقعة الخطيرة» التي اثارها الاهرام
رد من وزير الدولة المشرف على جهاز المخابرات
ومقدمة من الاهرام ثم ملاحظات على رد الوزير**

يوصل الاهرام اليوم مناقشة الموضوع الذي اثاره تحت عنوان واقعة خطيرة تتصل بمسألة القبض على مدير مركز علمي كبير في ملابسات وصقها الاهرام بانها تمس روح بيان ٣٠ مارس وحرية البحث والتفكير العلمي في مصر .

وقد وقف ما نشره الاهرام في هذا الصدد امام دور جهاز المخابرات العامة في هذه الواقعة ، ثم ركز بعد ذلك على السلطات المخيفة التي يمنحها قانون الاحصاء للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء .

وقد تلقى الاهرام - كما ذكر امس - ردا مطولا من السيد امين حامد هويدي وزير الدولة والمشرى على جهاز المخابرات، وهو ينشره اليوم ملحقا بملاحظات من الاهرام عليه . ولكنه قبل نشر رد وزير الدولة ، وملاحظات الاهرام عليه ، فان هناك كلمتين في التقديم لذلك .
كلمة عن المناقشة .

وكلمة حول المركز العلمي الذي كان مسرحا للواقعة الخطيرة .
اولا - فيما يتعلق بالمناقشة .

وفي هذه الناحية فان «الاهرام» يود ان يسجل ما يلي :
١ - ان ادارة هذه المناقشة هي في حد ذاتها ظاهرة صحية تقطع بأن الحيوية الخلاقة للشعب المصري اقوى من كل التحديات والمحن .

٢ - ان هذه المناقشة لم تكن ممكنة قبل بيان ٣٠ مارس وكان
حدوثها - على هذا النحو - قبله نوعا من المخاطرة المستحيلة .
٣ - انه من الانصاف ان نسجل للسيد امين حامد هويدي
موقفه منها وهو يتمثل في اشتراكه فيها عن طريق رد بعث
به الى الاهرام في وقت كان يستطيع فيه ان يتعلل بالسرية
الواجبة من حول نشاط جهاز المخابرات ، كذلك فمن
الواضح انه في رده ، حاول بجهد كبير ان يلتزم جانب
الموضوعية في المناقشة ولا يلوح بقوة السلطة .
ثانيا - فيما يتعلق بالمركز العلمي الذي كان مسرحا للواقعة
الخطيرة .

وقد سرد الاهرام نبذة عن «أراك» ثم انتهى هذا التقديم بأن
افسح المجال لرد وزير الدولة والمشف على جهاز المخابرات على
ان يعقب عليه بمجموعة من الملاحظات لتحديد الصورة وتحقيق
دقتها .

رد وزير الدولة

السيد رئيس تحرير الاهرام
بعد التحية . .

نشر الاهرام مقالا تحت عنوان «واقعة خطيرة» بعدد امس
مس فيه بعض الاجراءات التي اتبعتها المخابرات العامة في احدى
القضايا .

وقد كان هدف الاهرام من نشر هذه الواقعة الخطيرة عرض
عدة مسائل امام الاهتمام العام ومساعدة الاهرام في توضيح
الامر للرأي العام رأيت ان ارسل لكم بهذه التوضيحات لكي
تفضلوا بنشرها في نفس المكان الذي نشر فيه المقال .
وأود قبل كل شيء أن أشكر الاهرام على التقدير الذي

أبرزه لدور المخابرات العامة في الحفاظ على الأمن القومي. في هذه الظروف وبأن الجهاز يقوم فعلا بدور أساسي في هذه المهمة الكبيرة وهي كلمة تلقى تقديرا من أفراد هذا الجهاز الذين فرض عليهم أن يقوموا بعملهم في صمت وتكران ذات لا يبغون من وراء ذلك جزاء ولا شكورا .

أن مجرد نشر هذا الموضوع في هذه الظروف علامة صحية مشجعة تدل دلالة واضحة على أن مجال النقد أصبح مفتوحا دون ما حد وحتى إذا مس هذا النقد جهازا من أخطر أجهزة الدولة بعد أن كان من العسير توجيه مثل هذا النقد من قبل وفسي ظروف أثبتت محكمة الثورة في محاكماتها أنها كانت تستوجب ذلك .

وقد أبرز الأهرام النقاط التالية :

- ١ - أن الواقعة تتعلق بحرية التفكير والبحث العلمي .
 - ٢ - وأنها تتعلق أيضا بمركز علمي كبير له دور واضح في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية شاء الأهرام أن يحتفظ باسمه لنفسه منعا للتشويش على عمله ومجال هذا العمل .
 - ٣ - السلطة المخيفة التي يمنحها القانون للجهاز المركزي للأحصاء مما يستوجب تعديله .
 - ٤ - ظاهرة زوار الفجر على غير انتظار ورياسة ذلك بسيادة القانون وضرورة توضيح الحدود المرسومة للمخابرات العامة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانىنا منه في مرحلة ماضية واحتراما لروح بيان ٣٠ مارس ومبادئه .
- هذه أهم القضايا التي أثارها الأهرام في حديثه عن «الواقعة الخطيرة» وقد تفضل مشكورا في حديثه عن إجراء التحقيق في مبنى المخابرات العامة لمدة خمسة أيام أنه أكد أن مدير المركز المشار إليه لم يتعزز لاي ضغط سواء في مبنى المخابرات العامة أو بحرم النيابة العامة .

وتعليقا على ذلك أحب ان أوضح الحقائق الآتية :
أ - ان الواقعة لا تتعلق من قريب أو بعيد بحرية الفكر والبحث العلمي كما اراد الاهرام ان يصورها ولكنها تتعلق باحصائيات ومعلومات أعطيت لجهات اجنبية .

وأحب انؤكد في هذا الصدد ان قضية البحث العلمي - ونحن نؤمن ايمانا لا حدود له بأهميتها - لا بد وأن تحاط بكافة الضمانات التي تطلق كافة الطاقات لتحقيق الأعمال المعقودة عليها .

ولعل أجهزة البحث العلمي تقدر التعاون التام بيننا وبين هذا الجهاز مما أحداها بارسال خطابات شكر للجهاز تقديرا لجهوده في سبيل تحقيق التعاون معها ، الامر الذي مما كنت أريد ذكره لولا ان الظروف أحيانا تحول بين الانسان وما يريد .

وتحول عدة ظروف لتوضيح الامر اكثر من ذلك فمن الناحية الموضوعية :

أ - فالامر ما زال امام النيابة تباشر مهمتها في التحقيق .
ب - وان احد المتهمين ما زال حتى الان محبوسا بأمر النيابة وان مدير المركز الذي اشار اليه الاهرام أفرج عنه بكفالة مائة جنيه .

ج - واننا نؤمن بما ورد على لسان السيد رئيس محكمة الثورة في تقديمه لاحدى القضايا المعروضة عليها اذ اهاب سيادته بجميع وسائل الاعلام ان تلتزم بما يقضي به القانون من الامتناع عن نشر اية معلومات او اخبار من شأنها التأثير في الراي العام لمصلحة طرف في اي قضية او ضده مستقبلا حيث ان ما ينشر قد يضع القضاء في حرج عند اعلان الاحكام لما يترسب في

أذهان الناس من جراء النشر مخالفًا للحقائق التي
يؤكدتها سير القضايا .

٢ - وأن المركز العلمي الكبير الذي أشار إليه الأهرام دون أن يزيد
الأمر إيضاحًا حفاظًا عليه من التشويش على عمله ومجال
هذا العمل على اتصال بمؤسسة الأهرام .

٣ - والحقيقة الثالثة التي أريد أن أضعها أمام الرأي العام هي
توضيح دور الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء .

«ينظم عمل الجهاز قانون التعبئة العامة رقم ٦٠/٨٧
والقانون رقم ٦٠/٣٥ بشأن الإحصاء والتعداد ، كذا قرار
السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٤/٢٩١٥ ، الخاص بإنشاء
وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» .
والقانونان المذكوران ليس فيهما نص واحد له علاقة بهذا
الموضوع الذي نحن بصدده .

ولكن المادة ١٠ من قرار السيد رئيس الجمهورية المشار
إليه تنص على :

«أنه لا يجوز لأي إدارة أو هيئة أو جهة أو أي فرد أو
أفراد في الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أن
ينشر بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلام أي مطبوعات
أو نتائج أو بيانات إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزي
للتعبئة والإحصاء . أما الإحصاءات الغير مقررة ضمن برامج
الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فلا يجوز نشرها إلا بموافقة
الجهاز» .

والحكمة من وراء ذلك هو ضمان لتوحيد المصادر
الإحصائية والأرقام حتى لا تضع الثقة بها كذا ضمانًا لعدم
تسرب إحصائيات أو معلومات قد تضر بالأمن القومي .
ومعنى ذلك أنه من الناحية القانونية فإن الجهة المسئولة

عن تنفيذ قرار رئيس الجمهورية هي الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وأنه إذا اعترض على نشر أي بيانات أو إحصائيات فإنه لا يكون قد جاوز الحدود التي رسمها له القرار الجمهوري المشار إليه ، وهو الأمر موضوع القضية التي نحن بصددتها .

أما وجوب تغيير هذه السلطة المخيفة التي يمنحها القانون لهذا الجهاز فهذا أمر يخرج عن حدود هذا التوضيح ولكني أريد أن أوضح أن بعض الدول تمنع إعطاء إحصائياتها وبياناتها لبعض الجهات الدولية إيماناً منها بخطورة وجوب تنظيم هذه العملية .

٤ - أما عن الموضوع الرابع الذي أثاره الأهرام فأنني سأسرد الوقائع حسب تسلسلها :

أ - نما إلى علم المخابرات العامة أن المركز المشار إليه قام بتسليم بيانات لجهة أجنبية دون موافقة الجهات المختصة فباشرت التحقق من ذلك .

ب - بتاريخ ١٨-٩-١٩٦٨ أخطرت المخابرات العامة نيابة أمن الدولة رسمياً بالموضوع وباشرت النيابة إجراءاتها .

ج - في تمام الساعة السادسة صباحاً قام اثنان من وكلاء النيابة بتفتيش منزلي المتهمين ثم محل عملهما وكان برفقتهما بعض ضباط المخابرات العامة .

د - لم يطلب من النيابة مباشرة التحقيق في مبنى المخابرات العامة ولكنها هي التي اختارت هذا المكان وبسديء التحقيق ظهر نفس اليوم بمعرفة اثنين من السادة رؤساء النيابة وبإشراف السيد المخامي العام شخصياً والذي حضر التحقيق طوال الأيام الثلاثة الأولى .

هـ - بعد انتهاء التحقيق تم نقل المتهمين إلى سجن الاستئناف .

و- ما زالت النيابة تستكمل التحقيق وقد امرت بالافراج
عن احد المتهمين - وهو مدير المركز - بكفالة مائة
جنيه وما زال الآخر في الحبس .

من ذلك يتضح ان دور المخابرات العامة في تحقيقا لسياستها
الجديدة التي تقوم بتنفيذها - قد انتهى عند جمع الادلة واطار
نيابة امن الدولة التي قامت بعد ذلك باجراءاتها .

ولذلك فان ما ورد عن سيادة القانون في الاهرام وتعارض
الاجراءات التي اتبعت فلاني اترك امره لنيابة امن الدولة للرد عليه
ولو انني اعتقد اعتقادا جازما بان القانون لم يعتد عليه في اي
اجراء من الاجراءات التي اتخذت .

ان بيان ٣٠ مارس أكد بصفة قاطعة بان مراكز القوى قد
صفت ونحن حريصون تمام الحرص على عدم عودتها بأي شكل
من الاشكال .

كما أكد البيان ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون
والنظر في كل الاجراءات التي ترى السلطة اتخاذها لدواعي الامن
الوطني في الظروف الراهنة مع مراعاة امن المواطن - اي مواطن -
والوطن . واحب ان اطمئن الراي العام ان المخابرات العامة قد
أمنت وحقت ما ورد في بيان ٣٠ مارس فواجبها الاساسي حماية
الثورة من اعدائها الخارجيين والداخليين .

ان اهمية الامن القومي للدولة ، خاصة في الظروف الراهنة
وبعد ما ظهر ان من اهم اسباب النكسة تسرب المعلومات للعدو
يدعونا جميعا ان نتعاون في هذا المجال وأن نجرحص على حرمان
اي جهة من الجهات من الحصول على معلومات قد تضر بأمننا
القومي وأن زوار الفجر في مأمورياتهم الثقيلة على النفس
مدفوعين بدافع صالح العمل وحده يهون عليهم امر سهرهم
المواصل انهم يسهرون لكي ينام غيرهم في طفتنان حتى الفجر

بعد الفجر :
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الدولة .
والشرف على المخابرات العامة
(أمين حامد هويدي)
١٢ . ١٢٨٨

ثم بدأت ملاحظات الاهرام على الرد وتقتطف منها الآتي :
- يقول وزير الدولة والشرف على جهاز المخابرات في مقدمة رده :

« ان مجرد نشر هذا الموضوع في هذه الظروف علامة صحية مشجعة تدل دلالة واضحة على ان مجال النقد أصبح مفتوحا دون ما حد ، وحتى اذا مس هذا النقد جهازا من اجهزة الدولة بعد ان كان من التفسير توجيه مثل هذا النقد من قبل وفي ظروف أثبتت محكمة الثورة في محاكماتها انها كانت تستوجب ذلك » .

وفي التعليق على ذلك فان ما قاله وزير الدولة صحيح الى ابعد حد ، ولكن اللوم المستتر في ذلك القسول على الصحافة ليس في مسئوليتها ولم يكن في طاعتها ومع ذلك فان الاهرام على وجه التحديد حاول بكل جهنمه في وقت السلطة المطلقة والجائرة لجهاز المخابرات ان يشبه بقدرة ما يستطيع الى خطورة الموقف ونشر سنة ١٩٦٦ في ظلل الاوضاع القديمة ما نصه بالحرف :

« ان اجهزة المخابرات اذا تركت وشانها تكتسب طبيعة سرطانية تدمر الجسم الذي توجد فيه وتنتهي بتدمير نفسها » .

وذلك كلام اوضح ما يكون خصوصا اذا راعينا الظروف التي نشر فيها .

ومن حسن اقدار هذا الوطن على اي حال ان قيادته الثورية لم تترك لجهاز المخابرات بأوضاعه القديمة حتى يدمر الجسم الذي يوجد فيه وانما تداركت الامر ولم تستطع الاوضاع القديمة في هذا الجهاز الا ان تدمر نفسها وان كان الوطن قد عانى ودفع جزءا كبيرا من الثمن .

٢ - وأخيرا فان أية ملاحظات ابدائها الاهرام على رد وزير الدولة والمشفرف على جهاز المخابرات لا يمكن ان تخفي تقديرا كبيرا له ولعبارات وردت في رده يعلم الاهرام انه يؤمن بها وبينها :

«ان بيان ٣٠ مارس أكد بصفة قاطعة بأن مراكز القوى قد صفت ونحن حريصون تمام الحرص على عدم عودتها بأي شكل من الاشكال» .
وبينها :

«ان المخابرات العامة تؤمن بما ورد في بيان ٣٠ مارس ومن ثم فواجبها الاساسي هو حماية الثورة من أعدائها الخارجيين والداخليين» .

في هذا كله ومثله لا يجد وزير الدولة والمشفرف على جهاز المخابرات عونا له اكثر من العون الذي تستطيع ان تقدمه له صحافة تقدر على اداء واجبها .

وكان للحوار بقية الا ان ما نشرناه فيه الكفاية لندلل على ما سبق ان ذكرناه .

وليس مهما الان التعرض الى الناحية الموضوعية «للواقعة» الا ان الاهم هو التعرض الى ابراز مغزاها ... فهي تقدم دليلا لحقيقتين كبيرتين ...

الحقيقة الاولى ان الحوار كان ممكنا .

والحقيقة الثانية ان النقد كان متاحا ... ولكن لكل من اراد .

١٧ - قصة بلا عنوان

«قصة أخرى عشتها ... بل كنت طرفا فيها ... وبالرغم من ذلك عجزت أن أختار لها عنوانا ...!!!»
فالتطورات المؤسفة خشيت أن يكون العنوان قاسيا ...
والقسوة ضد طبيعتي أو أن يكون جارحا مما يجعلني أتجاوز خطا حرصت دائما على ألا أتعدها .
ولذلك فقد فضلت أن أترك القصة بلا عنوان ...
قد يكتب لها الزمن عنوانا إن كان هناك فصولا منها ببقية
في جملة القدر ...
وقد يحلو لأحد القراء أن يضع لها عنوانا فيكمل منها
عجزت عنه .
وعلى أي حال فإن هذا لن يغير شيئا من تفاصيل الواقعة ...
بدأت القصة أيام أن كنت «وزيرا للإرشاد القومي» في وزارة
كان يرأسها السيد زكريا محيي الدين . وكانت «مؤسسة
الهندسة الإذاعية» إحدى المؤسسات التابعة للوزارة . وكان
يتبعها «شركة أسطوانات صوت القاهرة» .

واطلعت في يوم من الايام (١٨ يناير ١٩٦٦) على مقال باحدى «المجلات الاسبوعية» فيه كثير من النقد لبعض التصرفات التي تحدث داخل الشركة المذكورة بعنوان «من اجل القطاع العام لا ضد القطاع العام - هذا الدلع من يفرضه علينا ؟ خطاب خطير ينطوي على فضيحة من صوت القاهرة» .

وفي اول فبراير ١٩٦٦ رد رئيس الشركة على مقال الكاتب المذكور وفي نفس المجلة شاء ان يعطيه العنوان الآتي «هذا التجني - من الذي يفرضه علينا ؟» يفند فيه ما ذكره الكاتب المذكور .

وفي ٨ فبراير كتب الكاتب المذكور في نفس المجلة مقالته الثاني «من اجل القطاع العام لا ضد القطاع العام - قائمة اخطاء مهداة الى وزيرى الثقافة والارشاد» صدره بقوله «نواصل حملتنا لا لوجه احد بالذات بل لوجه الوطن والفن ومن اجل تقويم الزلل وتصحيح الاخطاء ونفسح صدورنا لكل رد .. اما الذين يلتزمون الصمت فلن نسكت عنهم حتى يستقيم امرهم او يخرجوا من الميدان» .

ثم عاد نفس الكاتب الى الكتابة في الموضوع في ١٥ فبراير ١٩٦٦ بمقاله «فضيحة في صوت القاهرة هذه الاسطوانة هل سمعتها شرطة الاداب ؟» ثم في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ عاد فكتب «افتحوا ابوابكم للمظلومين في عالم الفن» . وبداه بالاستشهاد بقول بيكاسو «انه يتحتم علينا لكي ننشيء طريقا جديدا يتوافر فيه الخلق والابداع ان نهدم عددا من البيوت الخريبة المظلمة في شارع الفن لكي نشق شارعاً جديداً تقوم على جانبيه بيوت عامرة وتملؤها روح الاشتراكية ويغمرها نور الايمان» .

وفي نفس العدد نشرت المجلة المذكورة رداً من احد ممسن شملهم نقد الكاتب المذكور بعنوان «أتحدى اثبات هذه الفضائح» . ولعل القارئ يتفق معي على ان المناقشة بمثل هذا

الاسترسال كتبها أقلام لم تكن تعاني من قيود مفروضة أو خوف مكبوت .

وقد أجلت الموضوع برمته من بدء اثارته الى وكيل الوزارة المختص لدراسته على ان يتقدم بمذكرة عن تقييمه لما يثار بعد انتهاء المناقشة .

وانتهى وكيل الوزارة المختص من بحث كل هذه النقاط وغيرها وأعد تقريره الذي أثبت فيه صحة بعض ما ورد على لسان الصحفي المذكور وعدم صحة البعض الآخر . وهذا شيء طبيعي في مثل هذه الاحوال .

وفكرت ان اتعامل مع الموضوع ضمن اطار سياستي الجديدة التي اعلنت عنها كشعار للوزارة وهي «سياسة الباب المفتوح» . فالباب المفتوح كما كنت اقول دائما يسمح بادخال الهواء النقي ليطرده الهواء الفاسد الذي تنتشر في ظله الفوضى والفساد . وفكرت ايضا في مدى فائدة النقد الذي تطالعنا به الصحافة اذا لم يأخذ حظه من الاهتمام ؟ فلماذا لا يستفيد المسئول - اي مسئول - من معلومات تقدم اليه دون ان يتكبد في سبيلها اي جهد لقيمتها تقييما جيدا فيستفيد من الصالح منها ويترك الباقي ؟ ماذا عليه لو انه قرا كل ذلك باهتمام حتى يعلم ماذا يجري حوله فما أحوج الناس في القمة الى معرفة ما يدور حولهم بصدق وأمانة .

وانطلاقا من ذلك فكرت في عقد اجتماع أشبه ما يكون بجلسة مواجهة بين الصحافة وأجهزة الشركة حتى نقف على الحقيقة من اقصر طريق لنقوم المعوج من أمور ونتلافى الخلل الذي تعاني منه الشركة ان وجد خاصة وان الوزارة بكل أجهزتها لم تكن طرفا في الموضوع فالوزارة في ذلك الوقت كانت جهاز تخطيط ومتابعة فحسب لا شأن له من قريب او بعيد بأعمال التنفيذ .

وبهذه الروح اتصلت «بالكاتب المعروف رئيس المؤسسة» التي كان يتبع لها هذا الصحفي وأخبرته بما يدور في فكري . ورحب الرجل بالفكرة ترحيبا حارا واعتبرها نوعا جديدا من التعامل بين الصحافة والاجهزة التنفيذية - واتفقنا ان نحضر سويا هذا اللقاء على ان يحضر مع الصحفي صاحب المقالات «رئيس تحرير المجلة» التي يعمل فيها . . . كما اتفقنا على ان يحضر مع رئيس مجلس ادارة الشركة «رئيس مؤسسة الهندسة الاذاعية» وهي المؤسسة التي تتبع لها الشركة . . . كذا وكيتلا وزارة الارشاد .

وفي الموعد المحدد عقدت الجلسة في مكتبي بالوزارة وكانت اقرب الى الجلسة العائلية منها الى الجلسات الرسمية وحرصت بكل طاقتي ان يظل هذا الشعور بكل الحاضرين . وبدا نقاش موضوعي . . . كل يعرض وجهة نظره في هدوء وصراحة .

وانتهى النقاش الى اتخاذ قرارات معينة لمعالجة ما صبح من وقائع وقد التزمت الشركة بتنفيذها في وقت محدد . ودون لهذه الجلسة محضر ما زال محفوظا في سجلات الوزارة حتى الان - او هكذا آمل - حيث كان من التقاليد الموضوعية وقتئذ تدوين محاضر الجلسات حتى يسهل الرجوع اليها ومتابعة ما اتخذ من قرارات .

وكان الرضاء عاما على المؤتمر سواء من ناحية الغرض من عقده او على الروح التي سادت المناقشة . . . كذا بالقرارات التي انتهى اليها .

وخرجت المجلة «صاحبة النقد» في العدد التالي بتاريخ اول مارس ١٩٦٦ بمقال رئيسي صورت فيه ما حدث بالمؤتمر وجاء بالمقال «أمين هويدي - ونموذج رائع للسلوك الاشتراكي» . في الاسبوع الماضي عقد السيد أمين هويدي وزير الارشاد

القومي اجتماعا في مكتبه ضم المسؤولين في شركة صوت القاهرة
ودار الهلال .

وقد فتح الوزير في هذا الاجتماع باب المناقشة الصريحة
في كل ما اثاره الزميل ... في مقالاته التي نشرتها المجلة عن
شركة صوت القاهرة .

وكان وزير الارشاد في هذا الاجتماع نموذجا للرجل الثوري
الذي يؤمن بكل ما جاء به ميثاقنا الوطني من ضرورة النقد والنقد
الذاتي فقد افسح الوزير صدره لكل المناقشات الصريحة الواضحة
التي كانت تهدف في كل كلمة منها الى خدمة المصلحة العامة
وخدمة القطاع العام وكانت تصدر عن روح الايمان بمجتمعنا
الاشتراكي ومساعدته على مواصلة التقدم والتطور في كل خلية
من خلاياه سواء كانت هذه الخلية صغيرة او كبيرة .

وقد تبلورت المناقشة حول «صوت القاهرة» في عناصر
موضوعية محددة . كان اهمها هو ضرورة انشاء جهاز فني كامل
ومستول مسئولية واضحة في شركة اسطوانات «صوت القاهرة»
فالعامل في الشركة ليس عملا هندسيا فقط وليس عملا اداريا
فقط وانما هو عمل فني في صميمه ... عمل يتصل بالموسيقى
وعمل يتصل بالاجاني ... »

ثم يقول المقال «وبعد هذه المناقشة الموضوعية الصريحة التي
تقبلها السيد امين هويدي وشارك فيها واسهم في تعميقها برحابة
صدر وروح ثورية واحساس رفيع بالمسئولية .. بعد هذا كله
تعتقد المجلة انها حققت هدفها من اثاره مشكلة صوت القاهرة فقد
كان الهدف من وراء اثاره هذه المشكلة هو ان تصل الى مسامع
المستولين في وزارة الارشاد القومي وان توضع تحت انظارهم
حتى لا تكون هذه المشاكل حديثا عامرا يتردد هنا او هناك بلا
جدوى او نتيجة فيجب ان يشعر الجميع في مجتمعنا الجديد
بان كل مواطن مسئول عن القطاع العام ... مسئول عن حمايته

والدفاع عنه» .

«ولقد قال السيد امين هويدي في هذا الاجتماع كلمة مضيئة مشرقة هي : ان كل مواطن يملك في اي مؤسسة عامة ما يملكه الوزير او المدير المسئول ذلك لان المؤسسات العامة هي ملك للشعب كله ومن حق كل مواطن ان يناقش اي مؤسسة عامة ومن واجب كل مواطن ان يحمي المؤسسة العامة» .

وتستطرد المجلة قائلة «ونحن نؤمن كما علمنا الميثاق ان النقد وسيلة عزيزة من وسائل حماية القطاع العام والدفاع عنه وهذا الدرس الغالي الذي نتعلمه من ميثاقنا الوطني يجب ان نحافظ عليه وان نمارس حقنا فيه دائما وفي كل الظروف . وبعد ان وصلت المشكلة الى السيد امين هويدي وناقشها بمنتهى المسئولية والوضوح ورحابة الصدر تفلق المجلة ابتداء من هذا العدد باب المناقشة في موضوع شركة اسطوانات صوت القاهرة . ونحن اذ نفلق باب المناقشة في الموضوع نحس ان نؤكد بعض المعاني الرئيسية التي خرجنا بها من هذه المعركة الصحفية .

اولا - لقد ضرب السيد امين هويدي مثلا رائعا في احترام الصحافة وفهم رسالتها ومواجهة ما تثيره من مناقشات مواجهة شجاعة صريحة وهي فوق ذلك كله مواجهة امينة كل الامانة لمبادئ ميثاقنا الوطني وروحه . . ان مثل هذه التصرفات التي قد تبدو بسيطة في مظهرها هي في حقيقتها جوهر ما نحتاج اليه في مجتمعنا الجديد . . انها جوهر الاخلاق الثورية الاشتراكية . . اخلاق المواجهة والمناقشة الصريحة والباب المفتوح واحترام كل رأي وكسل صاحب رأي . . هذه هي الاخلاق الحقيقية التي نحتاج اليها في كل كبيرة وصغيرة لكي يتم بناءنا الثوري على اكمل وجه . . وامين هويدي رجل معروف بمواقفه وخدماته الكبيرة لبلاده وثورته ولكنني اعتبر منهجه في معالجة الامور والمشاكل

بالمواجهة والباب المفتوح والصدر المفتوح .. هذا المنهج هو
فضيلة من اكبر فضائل الثورية بل انه ائمن هذه الفضائل
على الاطلاق .

ثانيا -

وأظن ان ما عرفناه من مقال «المجلة» فيه الكفاية .
وقد تابعت تنفيذ القرارات بعد ذلك بما يضمن تنفيذها .
واسترحت تماما الى هذه النتيجة التي اثبتت انه يمكن من
طريق التعاون بين الصحافة الجادة والجهات التنفيذية عمل
الشيء الكثير .

ومرت الايام وتغيرت الظروف ...
واعتقلتنى السلطات ضمن من رأت اعتقالهم في «أحداث
مايو ١٩٧١» ... وهذه قصة اخرى تحتاج الى كتاب من الحجم
الكبير قد يكون عنوانه «الحرية وسيادة القانون» .. ومن يدري ؟
فلعله يكتب في يوم من الايام !!...
ورأت السلطات ضمن ما اتخذته من اجراءات - وهي كثيرة
ومتنوعة - فرض الحظر على قراءة الصحف والمجلات او الاتصال
بالعالم الخارجي بأي صورة من الصور طوال فترة الخمسة
شهور الاولى التي أمضيتها في «الحبس الانفرادي» في احد
«زنزانات» السجون العديدة التي تنقلت بينها .
وقبل صدور الاحكام في القضية المثيرة رفع الحظر عن
قراءة الصحف والمجلات وبدأ الاتصال بالعالم الخارجي ولاول مرة .
وفي احد الايام (١٤ سبتمبر ١٩٧١) قرأت لنفس الصحفي
المذكور وفي نفس المجلة ايضا مقالا عن نفس الموضوع بعد ان كان
قد مضى عليه ستة سنوات كاملة قال فيه «حكايات كثيرة يضيق
بها صدري عن ذلك العهد الذي ذهب الى غير عود .. حكايات
تدل على ان الدين نشأوا مثلنا على الولاء للرسالة لا للوظيفة قد
يعانون الخذلان بعض الوقت وقد يطول هذا الوقت ولكن الحق لا

بد أن ينتصر في النهاية...»

ويستطرد الكاتب قائلا «واحد من المائتين اليوم في القفص الكبير كان منذ عدة أعوام وزيرا مشرفا على الاذاعة والتليفزيون وصوت القاهرة... هو أمين هويدي . وتجمعت عندي من اصوات الفنانين والفنانات شكاوى كثيرة تهبط الى مستوى الفضائح فرتبتها . في حملة ضارية على الفساد واستمرت بضعة اسابيع على الصفحات الاولى من هذه المجلة . وقبل ان انتهي استدعاني الوزير قائلا انه يريد ان يستوفي مني بعض التفاصيل وذهبت اليه بمنتهى حسن النية فاذا انا محاصر على مائدة كبيرة بينه وبين عشرين او ثلاثين من زبائنته في الهيئات الثلاث وفي الوزارة التي يتولاها ومنهم نفر من الصحفيين الموالين له .»
«واذ بي احس انه المطلوب ليس الاستيضاح انما محاكمة فيها جميع صيغ التهجم وجميع صيغ التهديد . . وفي النهاية وبعد ساعتين او ثلاث لم املك الا ان اصرخ مفضبا اني لن اكف عن حملتي وانني مستمر فيها حتى النهاية» .

ويستطرد قائلا فلماذا حدث ؟ في الاسبوع التالي لم اجد مقالي ووجدت بدلا منه بروازا صغيرا يقول ان الحملة قد توقفت بامر الوزير طبعاً . . وحتى النيابة الادارية التي كانت قد تحركت مع الحملة توقفت هي الاخرى» .

ثم ينهي حديثه قائلا «وانني لاثمل وجوه الجالسين حول تلك المائدة في تلك الليلة اتمثلها الان فأجد بعضها في القفص الكبير وبعضها الاخر مطرودا من منصبه بعد ثورة التطهير والتصحيح التي اعلنها الرئيس الشريف انور السادات . . وارفع وجهي الى السماء واقول : سبحانك يا رب . . يا حق . . يا عندل» .

ولي عدة ملاحظات على المقال المذكور :

● فما ذكره الكاتب من انني استخدمت سلطتي في الرقابة

على الصحف لمنع نشر مقال له بعد المؤتمر الذي أشرت إليه قول
عار من الصحة وذلك لعدة أسباب :

١ - لو كان هناك نية لمنع النقد أصلاً فلماذا أسمح للكاتب بكتابة
كل ما كتب على مدار أكثر من شهرين ؟ ثم ماذا كان يمكن أن
يحتوي مقاله الذي قيل أنه منع من النشر أكثر مما احتوته
المقالات السابقة ؟

٢ - ما هي الناحية الشخصية في هذا الموضوع والتي تجعل من
وزير الارشاد طرفاً فيه ؟ جهة ما تابعة له وجه إليها نقد
خفيف أو ثقيل ... شيء طبيعي لا يشتر حفيظة أو ضغينة ..
ولا يدفع الوزير الى فرض رقابة أو اللجوء الى منع مقال
خاصة في موضوع بسيط كهذا الموضوع ..

٣ - كانت الرقابة وقتئذ في يد نائب رئيس الوزراء لشئون
الثقافة والارشاد والسياحة ولم تدخل في موضوعات
الرقابة ولو لمرة واحدة طوال عملي كوزير للارشاد ... وليس
هذا انكاراً للحقيقة بل اقراراً لها ... ويؤكد ذلك ان وزارة
الارشاد التي تشرفت برئاسة في ذلك الوقت لم يكن
ينتظمها جهاز للرقابة بطريق مباشر أو غير مباشر ...
والتنظيم ما زال موجوداً يؤيد ذلك ... وافراد الوزارة
- وهم قلة - ما زالوا على قيد الحياة يقرون ذلك
ويشهدون على صحته .

٤ - ثم يظهر من مقال المجلة بتاريخ اول مارس ١٩٦٦ والذي
نشرنا بعض فقراته ان المنع كان ذاتياً من المجلة اذ ينص
المقال على الآتي :

«وبعد ان وصلت المشكلة الى السيد أمين هويدي وناقشها
بمنتهى المسئولية والوضوح ورجابة الصدر تغلق المجلة
ابتداء من هذا العدد باب المناقشة في موضوع شركة
اسطوانات صوت القاهرة» .

● وعلاوة على ذلك فإني لا أتفق مع الكاتب المذكور في عدة نقاط :

١ - فلا أتفق معه في أن الطريق السليم لرواية التاريخ هو بقلب حقائقه وتحوير أحداثه .

٢ - ولا أتفق معه في الالفاظ الحادة التي وجهها الى رجل خدم بلاده في اكثر من موقع شئت ظروف غامضة ان تلقي به وراء القضبان كما قال وبذلك خرج الكاتب من مجال النقد الى مجال السب .

٣ - ولا أتفق معه ايضا في أن الرجال الممتازين الذين حضروا المؤتمر كانوا من «الزبانية» كما قال عنهم وأظن أن التوفيق قد خان الكاتب في التعبير اللهم الا اذا كان كل قصده شن حملة سباب وهذا امر لا يمكن أن نجاريه فيه .

٤ - ولا أتفق معه في أن اختياره للوقت الذي كتب فيه المقال او للظروف التي أصدره فيها كانت انسب الاوقات وافضل الظروف اذا ساد المعيار الاخلاقي في وزن الامور .

● ثم من يقارن بين المقالات التي كتبها الصحفي في نقد الشركة وبين المقال الذي كتبه وأنا في الاعتقال يلاحظ اختلافات غديدة في تطبيق مبدأ حرية الصحافة .

١ - بينما نجد أن المقالات الاولى موضوعية تنقد للصالح العام بقصد البناء نجد أن المقال الاخير فيه هدم للاشخاص وخلق بين حرية صحافة تدعو الى البناء وأخرى تدعو الى الهدم .

٢ - وبينما نجد أن المقالات الاولى خالية من السباب وتدخل ضمن النقد الموضوعي نجد أن المقال الاخير يحوي من الالفاظ الحادة التي خرجت بالكاتب عن الاصول الواجبة وجعلته يشغل في الاعتداء على شرف المهنة التي ينتسب اليها وخلق بين حرية صحافة تدعو الى العفة وبين حرية لا تفرق بين النقد والسباب .

٣ - وبينما نجد ان المقالات الاولى خالية من الحقد والضغينة - ان طوعا او كرها - نجد ان المقال الاخير يحمل حقدا عجيبا وكراهية عميقة ولست أدري ما هي الحدود التي تتحكم في المدى الذي يمكن فيه لكاتب ان يصل اليه لارواء حقد شخصي او كراهية ذاتية في صحافة المفروض فيها انها ملك للدولة .. واننا جميعا نتمتع فيها بحق المواطنة .

٤ - وبينما نجد ان المقالات الاولى فيها روح النزال نجد ان المقال الاخير تجسيد للاغتيال والنزال فيه فروسية ورجولة .. اما الاغتيال ففيه خسة وجبن .. كانت المقالات الاولى في وقتها المناسب وظروفها الملائمة فالكمل اتبحت امامه فرص متكافئة للحوار بينما المقال الاخير كان مقالا هابطا سواء من ناحية عدم توفيقه في اختيار الوقت الملائم او الظروف المناسبة .

٥ - وفي تقديري فان الثمن الذي قبضه الصحفي نتيجة لكتابته مقالاته الاولى اكبر كثيرا من الثمن الذي قبضه مقابل المقال الاخير .. ففي الاولى لاقى تقديرا وصدى لما كتب اذ قوبلت مقالاته بالاحترام والتقدير واخذت ملاحظاته مأخذ الجسد وهذا في رأي اكبر تقدير للصحفي الشريف اذ ان غير ذلك من ثمن او اجر لا يتناسب مع ما ذكرنا فالمناصب زائلة والمال الى عدم وفرق بين حرية صحافة تدعو الى الاصلاح وبين حرية تدعو الى الحقد والكراهية والثارة الصراع .

● وأخيرا كنت افضل للكاتب لو انه وجه المقال الى شخص في ظروف تمكنه ان يمسك قلما ليرد عليه او تمكنه ظروفه من الدفاع عن نفسه .. كنت افضل لو انه اختار أسلوب النزال وترفع عن أسلوب الاغتيال .. فالكاتب الامين فضل ان يوجه طعناته الى شخص تأكد ان الابواب الحديدية ذات المزاليج الغليظة قد قفلت ورائه وان الشباك قد اطبقت عليه وأن

الحبل قد التفت حول عنقه . . . وبعد ان تأكد من كل هذا
كتب ما كتب . . . !!

وأعدت قراءة المقال وأنا في «الزنزانة» أعاني من «الحبس
الانفرادي» وحزنت وأسفت . . وبدأ الحزن والأسف يتركسان
مكانهما للتساؤل : وبدأت تساؤلات عديدة تطرح نفسها . . لماذا
لم يعترض أحد ممن حضروا المؤتمر وعلموا تفاصيله على ما ذكره
الكاتب من افتراءات لا تمت إلى الحقيقة بصلة ؟ لماذا لم يتقدم
أحد من هؤلاء بكلمة صدق وتصحيح ؟ وجمال بخاطري أنه ربما
يكون البعض قد حاول . . إلا أن ظروف القاهرة حالت بينه وبين
ما أراد فالتيار كان عاتياً . . وجمال في خاطري أيضاً أنه ربما
يكون البعض قد انتهى من أزمة الصراع النفسي إلى قرار يحجب
الشهادة فلقمة العيش عزيزة غالية وإنصرف مسرعاً إلى حال
سبيله كأنه لم يسمع أو يرى .

وتساءلت أيضاً : لماذا كتب هذا الصحفي ما كتب ؟ ولماذا
حور وكذب ؟ ولماذا ادعى واختلق ؟ لماذا جثم هكذا في موضوع
عادي يكاد لم يعلق في الذاكرة ؟ لماذا جعل من هذا الموضوع
البسيط الذي يحدث في كل زمان ومكان دون أن يلفت النظر
موضوعاً يصور فيه نفسه أنه البطل المقدام والقارس المقوار ؟
وانتهيت إلى رأي . . . ربما يكون الرجل في حاجة إلى
قوة تدفعه لصعود سلم الحياة ورأى فيما فعل الوسيلة
الحاسمة . . ولعل صاحبنا يكون عما وصل إليه قانعاً وراضياً . .
ولم أحزن لأن على الإنسان أن يغفر للنفس البشرية ضعفها
أمام أطماعها .

ولكن الشيء الذي كان ماثراً للحزن والأسى هو هروب هذا
الكاتب من ميدان النزال ولجؤه إلى الاغتيال . . .
وهنا تذكرت قصة الفار والساحر . . .

ذهب فار إلى الساحر وقال له : أيها الساحر العظيم . .
أنني وأنا أسير في الغابة أشعر بالخوف كلما رأيت قطاً حتى ولو

كان ذلك عن بعد ... فهل لك ان تحولني الى قط حتى لا أخاف القطط وأنا أسير في الغابة ؟

فنظر الساحر العظيم الى الفأر الصغير وقال له « وهل تظن ان في هذا علاج لخوفك ؟ »

فقال له الفأر « نعم ايها الساحر العظيم » .

فقال له الساحر باسم « لك ما تريد » .

وامتثل الساحر الى رغبة الفأر الصغير وحوله الى قط كبير .
الا ان القط عاد الى الساحر بعد ايام وقال له « ايها الساحر العظيم ... انني لاحظت شيئا غريبا اثناء سيري في الغابة فبالرغم من انني اصبحت قطا كبيرا الا انني ما زلت أخاف القطط والكلاب التي كنت أخافها وأنا فأر ... فهل لك ان تحولني الى ذئب ؟ »

وابتسم الساحر وامتثل الى رغبة الفأر وحوله الى ذئب .
وعاد الذئب الى الساحر بعد ايام وقال له « ايها الساحر العظيم ... انني لاحظت شيئا غريبا اثناء سيري في الغابة فبالرغم من انني اصبحت ذئبا الا انني ما زلت أخاف القطط والكلاب والذئاب ... !! ولقد اهديت الى الحل فانه لسن يشفيني من حالة الخوف التي تعتريني الا ان تحولني الى اسد » .

وابتسم الساحر وامتثل الى رغبة الفأر وحوله الى اسد .
الا ان الاسد هاد الى الساحر بعد ايام وقال له « ايها الساحر العظيم انني لاحظت شيئا غريبا اثناء سيري في الغابة فبالرغم من انني اصبحت اسدا الا انني ما زلت أخاف من القطط والذئاب والاسود ... فما رأيك دام فضلك ؟ »

وابتسم الساحر وقال للفأر « ايها الفأر العزيز . ان سبب ما تعانيه هو انه رغم انك اصبحت في جسم اسد الا ان قلبك ما زال قلب فأر » .

وقد اشار علي بعض الاصدقاء ان ارفع امر الصحفي الى القضاء ... وهرشت رأسي ولم اعلق ...
ثم اشار علي بعض الاصدقاء ايضا ان ارفع امر الصحفي

الى نقابته ... وهرشت رأسي ولم أعلق .
الا ان زوجتي تساءلت ولماذا لا نتركه كما تركنا غيره لحكم
السماء التي تمهل ولا تمهل ؟
وبلا تردد رحبت ووافقت .

الفهرست

٥	الاهداء
٦	مقدمة
	الباب الاول
١٧	اضواء على نكسة عام ١٩٦٧
١٨	١ - اسئلة حائرة
٣٦	٢ - هل بحثت اسباب النكسة عقب حدوثها ؟
٤٢	٣ - هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟
٦٠	٤ - كيف اديرت المعركة العسكرية ؟
٧١	٥ - كيف اتخذ قرار الانسحاب ؟
٧٧	٦ - قصة الضربة الاولى والضربة الثانية
	٧ - هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في
٨٩	القرارات العسكرية ؟
	٨ - هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة
٩٣	احتياجاتها ؟
١٠١	٩ - هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟
١٠٨	١٠ - اخيرا الرسائل الثلاث العجيبة

١١٦

١- ثم ماذا بعد ؟

الباب الثاني

١٢٧

لقطات من حرب الاستنزاف

١٢٨

١٢- اعادة البناء

١٤٠

١٣- وغرقت المدمرة ايلات

١٤٩

١٤- قصة حفار اسمه كينتنج

١٦٥

١٥- مبادرة روجرز

الباب الثالث

١٩٣

حرية النقد ايام عبد الناصر

١٩٤

مقدمة لا بد منها

٢٠٠

١٦- الواقعة الخطيرة وزوار الفجر

٢١٧

١٧- قصة بلا عنوان

المؤلف



* امضى حياته بين السلكين
العسكري والمدني .

* بدأ ضابطاً في القوات المسلحة
المصرية وشغل عدة مناصب
هامّة فكان مديراً لقسم الخطط
بالعمليات الحربية ومدرساً
بمدرسة المشاة ثم أستاذاً بالكلية
الحربية ثم بكلية اركان الحرب .

* ثم انتقل الى السلك المدني حيث تقلد ارفع المناصب فكان
مستشاراً سياسياً للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ثم سفيراً
لبلاده في المغرب ثم العراق وكان عضواً في وفد بلاده في المباحثات
لاقامة الوحدة الثلاثية بين القاهرة وبغداد ودمشق عام ١٩٦٣
ثم عضواً في الوفد المصري في مؤتمر القمة العربي الاول .

* اختاره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وزيراً للارشاد
القومي ثم وزيراً للدولة ، ثم بعد نكسة ١٩٦٧ عين وزيراً
للحربية ثم رئيساً للمخابرات العامة .

* بعد وفاة الرئيس عبد الناصر بفترة فضل عدم الاشتراك في
اي تشكيل وزاري .

* حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية
المصرية ثم ماجستير العلوم العسكرية من كلية اركان الحرب
المصرية ثم ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والاركان
بلفونورث بالولايات المتحدة الامركية ، كما حصل على دبلوم
الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة .

دار الطباعة والنشر
بيروت

الثمان ٦٥٠ ق. ل.